

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2012/WG.1/3
15 October 2012
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل إقليمية حول قضايا وأولويات الشباب
في منطقة الإسكوا
بيروت، ١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

23 MAY 2012

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

دليل صياغة السياسة الوطنية للشباب

إعداد
د. هنريتا أسود

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

12-0235

1. 1000000
2. 1000000
3. 1000000
4. 1000000
5. 1000000
6. 1000000
7. 1000000
8. 1000000
9. 1000000
10. 1000000

المحتويات

الصفحة

المقدمة	
الفصل الأول- ما هي السياسة الوطنية للشباب	 ١٠
١- ما هي السياسة الوطنية للشباب؟	 ١٠
٢- سلطة حكومية واضحة المعالم	 ١١
٣- تعريف الفئات المستهدفة	 ١١
٤- استراتيجية محددة وشفافة للسياسة	 ١٣
٥- سياسة قائمة على المعرفة	 ١٦
٦- مشاركة الشباب والمجتمع المدني	 ٢٠
٧- التعاون ما بين الوزارات والمشاركة على أعلى المستويات	 ٢٦
٨- التنسيق بين القطاعات: نهج متكامل لسياسة الشباب	 ٢٧
٩- تخصيص الميزانية	 ٢٨
١٠- التواصل بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية	 ٢٩
١١- التحفيز للسياسة الوطنية للشباب	 ٣٠
الفصل الثاني- استعراض واقع وسياسات الشباب في منطقة الإسكوا	 ٣٥
١- ديناميكية الشراكة بين الإسكوا والدول الأعضاء	 ٣٥
٢- مقارنة الإسكوا لسياسات الشباب	 ٣٦
٣- القضايا الملحة للشباب في منطقة الإسكوا	 ٣٧
٤- سياسات الشباب في منطقة الإسكوا	 ٤٠
الفصل الثالث- صياغة السياسة الوطنية للشباب	 ٤٥
١- الرؤية والأساس المنطقي والإطار النظري لسياسة الشباب	 ٤٥
٢- توفير الدعم للسياسة على أعلى المستويات السياسية: إنشاء مجلس وطني	 ٥٣
٣- تحديد وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين: المؤسسات الحكومية والخاصة	 ٥٥
٤- النهج التشاركي لصياغة السياسات: الشباب والمنظمات الشبابية كأصحاب مصلحة	 ٥٩
وشركاء	 ٦٥
٥- تحليل الواقع: عملية المسح وجمع البيانات ودراسة حالات	 ٧٦
٦- تحليل مقارنة لعملية وضع السياسات: سيناريوهات بديلة	 ٨٢
٧- تحديد أولويات وأهداف السياسة	 ٨٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

٨٩	٨- إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي وفقاً لإطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY)
٩٢	٩- التحفيز للسياسة الوطنية للشباب على جميع المستويات: الداخلية والخارجية
٩٧	١٠- صياغة مسودة السياسة الوطنية للشباب
١٠٠	١١- مراجعة مسودة السياسة الوطنية للشباب
١٠١	١٢- إقرار واعتماد السياسة الوطنية للشباب
١٠٢	الفصل الرابع- محتوى السياسة الوطنية للشباب
١٠٢	١- المقدمة
١٠٣	٢- الأساس المنطقي للسياسة
١٠٤	٣- تعريف وتحديد ملامح الشباب
١٠٦	٤- القضايا التاريخية والمعاصرة التي تؤثر على مشاركة الشباب
١٠٨	٥- وثائق وسياسات مرجعية للسياسة
١١٠	٦- قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب
١١١	٧- بيان الرؤية والغاية للسياسة
١١٢	٨- أهداف السياسة الوطنية للشباب
١١٤	٩- حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية المعنية ...
١١٥	١٠- الاستراتيجيات الرئيسية
١١٦	١١- الفئات المستهدفة
١١٧	١٢- آليات التنفيذ والتنسيق
١١٨	١٣- الرصد والتقييم: المؤشرات وتصنيفها
١٢٤	الفصل الخامس- تنفيذ السياسة الوطنية للشباب
١٢٤	١- إنشاء الآليات المناسبة لتنفيذ السياسة
١٢٦	٢- التنسيق والتعاون لتنفيذ السياسة الوطنية
١٢٨	٣- تحديد الشركاء المنفذين الرئيسيين
١٣٠	٤- الترويج للسياسة الوطنية للشباب
١٣٣	٥- صياغة خطة العمل للسياسة الوطنية للشباب
١٣٧	٦- إدارة السياسة
١٣٨	٧- إدماج السياسة الوطنية للشباب
١٤١	الفصل السادس- قياس فعالية السياسة الوطنية للشباب
١٤١	١- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية
١٤٢	٢- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية للتنمية الشبابية
١٤٣	٣- التدقيق السنوي في سياسة الشباب
١٤٥	٤- وضع بيانات قاعدة الأساس
	المراجع

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

٢٢	١- دليل البحوث الجيدة
٢٣	٢- تعريف المستفيدين والشركاء والقادة (مقتبس من تقرير البنك الدولي ٢٠٠٧)
٥٣	٣- مجموعات وأولويات برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠
٦٩	٤- عناصر تحليل الواقع
٩٤	٥- التحفيز والمفاهيم ذات الصلة (مقتبس من USAID)
١١٩	٦- التكامل بين الرصد والتقييم
١٣٦	٧- نيجيريا- مثال على خطة العمل واستراتيجية تنفيذ السياسة الوطنية للشباب
	٢٠٠٨-٢٠١٣

قائمة الأطر

١١	١- جهود جديدة في رسم السياسات الوطنية للشباب في المنطقة العربية
١١	٢- غياب هيئة رسمية واضحة لرسم السياسات
١٢	٣- تعريف الشباب في المنطقة العربية
١٦	٤- سريلانكا- تعزيز الشفافية بمشاركة الشباب في وضع السياسة
١٧	٥- أبحاث في صلب عملية صياغة السياسة
٢٢-٢١	٦- باكستان- مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسة الوطنية الأولى للشباب
٢٥	٧- البحرين- مشاركة الشباب في عملية السياسة الوطنية
٢٧	٨- أوغندا
٢٧	٩- الأردن
٣٠	١٠- كامبوديا- تنسيق السياسة الوطنية للشباب على كل المستويات
٤٤	١١- الأردن- تجربة وضع السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٤٥	١٢- فلسطين- رؤية السياسة الوطنية للطلّاع والشباب
٤٧	١٣- جنوب أفريقيا- الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب
٥٣	١٤- برنامج العمل العالمي للشباب حول سبل التنفيذ
٥٦	١٥- برنامج العمل العالمي (WPAY) ومشاركة الشباب
٥٧	١٦- مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة
٦٣	١٧- النهج التشاركي لصياغة السياسة الوطنية - أمثلة من آسيا وأفريقيا
٧٢	١٨- العلاقة ما بين تحليل الواقع وتحليل أصحاب الشأن/المصلحة
٧٦	١٩- استخدام مجموعة من المنهجيات لجمع البيانات
٨١-٧٨	٢٠- مثال عن تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب
٨٧-٨٤	٢١- فلسطين- الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب: الأولويات والأهداف الاستراتيجية
	٢٢- فلسطين- لائحة الدلالة ومؤشرات دمج متغير العمر ومصالح الطلائع والشباب في ...
٨٨	السياسات والبرامج والمشاريع

المحتويات (تابع)

الصفحة

٩٢	٢٣- قائمة الإدماج- لمرحلة تصميم السياسة/المشروع.....
٩٦	٢٤- الفلبين- تحفيز السياسة الوطنية.....
١٠٠	٢٥- قائمة مرجعية عملية التخطيط وصياغة السياسة الوطنية للشباب.....
١٠٣	٢٦- كينيا- الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب.....
١٠٤	٢٧- تعريف الشباب في السياسة الوطنية - أمثلة من كينيا ومصر وجنوب أفريقيا وفلسطين.....
١٠٦	٢٨- تحديد ملامح الشباب في السياسة الوطنية-أمثلة من فلسطين وكينيا.....
١٠٩	٢٩- الوثائق والسياسات المرجعية لوضع السياسة الوطنية للأردن.....
١١٠	٣٠- قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب- أمثلة من بروناي دار السلام وغانا وفلسطين.....
١١٢	٣١- نماذج لبيانات الرؤية و/أو الغاية من ماليزيا والبحرين وكينيا وجنوب أفريقيا.....
١١٣	٣٢- وضع أهداف ونتائج/مخرجات السياسة.....
١١٥-١١٤	٣٣- كينيا- حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية.....
١١٦	الأخرى.....
١١٦	٣٤- جنوب أفريقيا- الفئات المستهدفة.....
١٢٦	٣٥- استنتاجات تقرير الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ- آليات التنفيذ والتعاون.....
١٣٥	٣٦- اليمن- تنفيذ وتنسيق الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ٢٠٠٦-٢٠١٥.....
١٣٣	٣٧- مجموعات الشركاء في السياسة الوطنية للشباب لجزر سليمان (آسيا).....
١٤٠	٣٨- أمثلة لإدماج/دمج السياسة الوطنية للشباب في الخطط الوطنية- تايلند وروندا.....
١٤٣	٣٩- المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية السياسات الشبابية- لبلاد الكومنولث الآسيوية ١٩٩٥.....
١٤٥-١٤٤	٤٠- النيبال- تدقيق شامل للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩ - دراسة.....
١٤٦	٤١- البرازيل- اليونيسكو- النموذج البرازيلي لتطوير بيانات: مؤشر تنمية الشباب.....

قائمة الرسومات البيانية

٤٣	١- تصنيف البلدان العربية حسب منهجية تخطيط السياسات.....
٥١	٢- المقاربات المنهجية المعاصرة المتعلقة بالشباب (مقتبس من تقرير السكان الرابع للإسكوا).....
٥٩	٣- شبكة تحليل أصحاب الشأن/المصلحة.....
٦٧	٥- تحليل الواقع في دورة عملية السياسة/المشروع (مقتبس عن CIFRA 1999).....
٧١	٦- إطار لتحليل النتائج الاجتماعية (مقتبس عن أوربيتا ١٩٩٤ من دليل الإسكاب (ESCAP).....
٧٥	٧- شجرة المشكلة - الأسباب وآثارها.....
٩١	٨- الخطوات الأساسية لإدماج الشباب من الجنسين (مقتبس عن برنامج الكومنولث للشباب).....
١٢٢	٩- أولويات برنامج العمل العالمي للشباب ومؤشراتها.....
١٢٥	١٠- إدماج خطط عمل الشباب في السياسات الوطنية (مقتبس عن تقرير الإسكاب ٢٠٠٨).....

المقدمة

"دعونا نعترف ونحتفل بما يستطيع الشباب القيام به لبناء عالم أكثر أماناً وعدلاً. دعونا نعزز جهودنا لتشمل الشباب في السياسات والبرامج وعمليات صنع القرار التي تفيد مستقبلهم ومستقبلنا". بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠١٠.

"إن أكبر استثمار للبلاد يكمن في بناء أجيال شباب متعلم ومزود بالمعرفة"...و"إن مورد البلاد الحقيقي الوحيد هو شبابها". الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الرئيس الراحل لدولة الإمارات العربية المتحدة

"الشباب في جميع البلدان هم أكبر مورد بشري للتنمية وأهم عامل للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والإبداع التكنولوجي. إن مخيلتهم ومثلهم العليا وطاقتهم ورؤياهم ركن أساس في استمرارية تطوير وتنمية المجتمعات التي يعيشون فيها. إن المشاكل التي يواجهها الشباب، إضافة إلى رؤياهم وتطلعاتهم، هي العناصر الأساسية للتحديات والأفاق في مجتمعات اليوم وأجيال المستقبل". الأمم المتحدة، ١٩٩٥.

الأساس المنطقي لإعداد الدليل

يعنى الأساس المنطقي بتسليط الضوء على الخلفية الفكرية والواقعية والحلول للقضايا المطروحة، كما يبرز فوائد ومزايا تنفيذ مشروع هذا الدليل التقني لوضع السياسات الوطنية للشباب. في سياق هذا العرض، أود أن أقدم لمحة سريعة عن وضع الشباب والسياسات الوطنية الشبابية لمنطقة غربي آسيا التي تعنى بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (الإسكوا) والدوافع والأسباب وراء تفعيل هذا المشروع وأهميته في إسناد الدعم التقني للدول الأعضاء لتحسين الصياغة والأداء الوطني للسياسات الشبابية.

يمثل الشباب في المنطقة العربية، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة، الفئة الديمغرافية الأكبر في هذه الدول وتتعدى نسبتهم ثلث سكانها. وتنمو هذه الفئة بمعدلات غير مسبقة، حيث فاق عدد الشباب العربي ٦٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥ (أي ٢١ في المائة من مجموع السكان)، بينما كان هذا العدد في سنة ١٩٨٠ نحو ٣٣ مليون نسمة (أي ما يعادل ٥،١٩ في المائة من مجموع السكان). (وتشير التوقعات إلى أن عددهم سيصل إلى ٧٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠)، أي ما يعادل نسبة ٢٠،١٨ في المائة من مجموع سكان المنطقة^(١). ويشكل الشباب في بلادهم قوة ومصدراً للثروة الوطنية والتنمية البشرية اللتين لا يستهان بهما، هذا إذا ما فُعل دورهم واستثمرت طاقتهم وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية التي تفي باحتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

كان للعولمة القائمة تداعياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية على دول المنطقة وشعوبها، خاصة الشباب من الجنسين. وبحسب المراقبين، لم تثمر العولمة فرص العمل المتوقعة لهم بفعل فتح الأسواق الاقتصادية في المنطقة. ورغم أن آليات السوق العالمية قد استوعبت عدداً محدوداً من الشباب العربي الذين تمكنوا من الوصول من خلال معارفهم ومهاراتهم، إلا أنها في الوقت نفسه قد زادت في تهميش الشباب الذين لا يملكون الامتيازات والتعليم والمهارات لفرص عمل أفضل. وأفرزت العولمة واقعاً جديداً بسبب معاناة الشباب العربي من غياب تنمية بشرية مواكبة لموجة العولمة، مما حذى بدول المنطقة أن تدرك الحاجة إلى وضع سياسات شبابية شاملة قبل فوات الأوان^(٢).

(١) تقرير السكان والتنمية العدد الرابع، الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٩.

(٢) ورقة تقييم دمج النوع الاجتماعي في استراتيجيات الشباب: عرض حالة فلسطين ومملكة البحرين. الإسكوا، بيروت ٢٠١١.

وللدول العربية أكثر من سبب يدفعها ويحتم عليها تفعيل دور الشباب ودمجهم في عملية التنمية عبر وضع سياسات واستراتيجيات شاملة وذات منظور قطاعي متكامل. وتتجلى منافع السياسة الوطنية للشباب في كونها توفر إطاراً لعمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في قضايا الشباب، يركز بشكل أساسي على إطار برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. فإن بروز فئة الشباب المتسارع يعمل كسيف ذي حدين: فإنه من ناحية يطرح فرصاً عديدة، وفي الوقت ذاته يشكل تحدياً جماً للدول الأعضاء في بلوغ أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

يشكل الشباب في سن الإنتاج والإنجاب (١٥-٢٤) أكبر فسيفاء سكانية في المنطقة. ومن الفرص المتاحة الاستفادة من "النافذة الديمغرافية" التي من شأنها توفير فرص متنوعة لتنمية الشباب من الجنسين، واستثمار طاقاتهم ومهاراتهم وقدراتهم في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدماتية، خاصة الذين هم في أوج عطائهم الإنتاجي. كما يمكن لإدماجهم/دمجهم من أن يضاعف عطاءهم، لاسيما المؤهلون منهم وذوي الخبرات والكفاءات. ومن الفرص المتاحة أيضاً العمل على تفعيل دور الشباب كمورد تنموي واعد، وتعزيز مهاراتهم وسلوكياتهم من خلال مشاركته الفعالة في التطوير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي^(٣). أما التحديات فهي جمة على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية ولا يتسع المكان لسردها هنا، ولكن من أهمها جعل الشباب، من الجنسين، بمنأى عن جميع أشكال التهميش الاجتماعي والسياسي، وحمايتهم من طمس الهوية وكل ما يعوق مشاركته في صنع القرار، إضافة إلى توفير التعليم الجيد لتأهيل الشباب للتنافس في أسواق العمل المحلية^(٤) والعالمية، وخلق فرص عمل متخصصة ذات مهنية وحرافية عالية، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية المتقدمة وغيرها.

تشير بحوث عديدة إلى أن الاستثمار في الشباب في عمر الإنجاب والإنتاج يحدث أثراً عميقاً وفاعلاً في تنظيم الإنجاب وفي تنشيط الدورة الاقتصادية، شرط أن يكون هذا وفقاً للقواعد المنطقية للتوازن بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المادية. وهذا الاستثمار يزيد من فرص الشباب للإبداع والإنتاج واكتساب المهارات، مما ينعكس إيجاباً على حركة المجتمع والاقتصاد والسياسة. ولكن يجب ترسيخ هذا الاستثمار من خلال وضع قوانين تعزز الأطر التنموية الملائمة للسياسات والاستراتيجيات الوطنية التي من شأنها أن تدعم الشباب من الجنسين، وتحمي مشاركتهم على جميع الأصعدة، لاسيما صنع القرار، وتمكينهم من أجل الحد من الفقر والنزوح والتهميش، والنهوض بهم كشريك فاعل ومنتج^(٥).

سعت الحكومات العربية في العقود الثلاثة الماضية، على اختلاف توجهاتها التنموية والاقتصادية، إلى الاهتمام بقضايا الشباب، فأنشأت لجاناً وهيئات ومجالس رسمية لتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية الشبابية، ولكن معظمها كان يدرج في إطار التنمية العامة. وبالرغم من أن الجهود الرامية أدت إلى مكاسب كبيرة في بعض القطاعات مثل التعليم، فإن درجات النجاح بين تلك الدول تفاوتت بحسب خصوصياتها، وتغلب على أكثرها الرؤية التقليدية لسلوكية الشباب، السلبية والرافضة. كما اتسم التخطيط في معظم هذه البلدان

(٢) أسعد وفيهيمي. الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فرصة ديموغرافية أو تحدي. مكتب مرجعية السكان، واشنطن دي.سي. ٢٠٠٧.

(٣) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار المفاهيمي، اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).

(٤) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار المفاهيمي، اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).

(٥) هندوسة، ه. (٢٠٠٧)، البحث عن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي للنحو في المنطقة العربية. صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID-OPEC). فيينا، النمسا. دار دروكراي إبلباخر للنشر. http://www.ofid.org/publications/pdf/pamphlet/ofid_pam37w.pdf.

بالضعف وغياب النهج التشاركي والشمولي، بسبب قلة الخبرة الوطنية في صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتغييب الشباب عن عملية صنع القرار، مما يعيق فعالية مشاركتهم ودمجهم. وبالتالي اقتصر معظم المبادرات على مشاريع للشباب محدودة النطاق هنا وهناك، وغاب عنها التنسيق القطاعي ودمج النوع الاجتماعي، وهما يشكلان العناصر الضامنة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

من خلال قراءتنا العامة للسياسات الوطنية في دول منطقة الإسكوا، اتضح أن السياسات المعنية بقضايا السكان كانت تشمل قضايا الشباب وتهدف بصورة إجمالية إلى تحسين مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتمكينهم من تطوير قدراتهم للمساهمة في بناء مجتمعاتهم. والظاهر في تلك السياسات هو الاختلاف في التوجهات والأولويات الوطنية لهذه البلدان، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. كما أشارت هذه القراءة إلى مرور السياسات التنموية للدول العربية بمرحلة تطوير وتغيير في التعامل مع قضايا الشباب، تتكون من فترتين مميزتين: الأولى هي "نهج التنمية العامة" لقضايا الشباب خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، والثانية "نهج تعريف الشباب والتنمية القطاعية" التي بدأت مع دخول الألفية الثالثة سنة ٢٠٠٠ إلى حيزه.

وقامت الحكومات حينها، على اختلاف توجهاتها التنموية والاقتصادية، بصياغة جملة من المراسيم والسياسات العامة بهدف تحسين الظروف الحياتية للسكان، بما فيهم الشباب. وحددت هذه السياسات الأولويات التنموية الوطنية وفقاً لرؤيتها الاستراتيجية والاحتياجات في إطار التوجهات الدولية. وكان تعامل الحكومات مع قضايا التنمية في شموليتها دون التركيز على التنمية القطاعية والفئات الاجتماعية المعنية، وهذا النهج التقليدي بمنظوره العام للتنمية أدى ولفترة طويلة إلى معالجة متطلبات الفئات السكانية والاجتماعية الحساسة، مثل الشباب والمرأة، كجزء من الاحتياجات العامة^(٦).

واعتمدت هذه السياسات منظوراً عاماً لإدارة التنمية ما زالت بعض تلك الدول تمارسه حتى الماضي القريب، لاسيما تلك التي تعاني من الضغوط السكانية، مثل الجزائر ومصر والمغرب واليمن، أو تعاني من الحروب أو النزاعات، مثل فلسطين ولبنان والعراق والسودان. ونتيجة لهذا النهج، يشعر الشباب بالتهميش والتغيب والإهمال^(٧). ولم يحظ الشباب بسبب هذا النهج بالقدر المطلوب من التنمية للاستجابة إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم في جميع القطاعات وخصوصية مكوناتهم، خاصة في فترة التحول الديمغرافي في المنطقة. ويعدّ هذا التحول فرصة مهمة يجب على الدول العربية أن تستثمرها للنهوض بهذه الفئة كما نجحت في ذلك دول شرقي آسيا. وكان لهذا المنظور العام في السياسات أثر سلبي أيضاً على التوجه وعلى نوعية ومضمون الأبحاث والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالسكان عامة وبالشباب والنوع الاجتماعي على وجه الخصوص.

لم تساعد المرحلة الانتقالية المتأرجحة في الثلث الأخير من القرن العشرين على بلورة رؤية الدول العربية الاستراتيجية للشباب. وكانت تداعياتها سلبية على ترجمة السياسات وعلى تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية عامة والشبابية خاصة. ففي بداية الثمانينات، التي حملت عنوان "الإصلاح الاقتصادي"، ازدهر الاقتصاد نتيجة ضغوط العولمة والأسواق العالمية. ولكن ذلك النمو الاقتصادي المتسارع بدأ يتباطأ في منتصف العقد. وتغيّر الأداء الاقتصادي العربي بشكل كبير في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤، عندما انخفض

(٦) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية: هجرة الشباب في البلدان العربية (العدد الثالث). ٢٠٠٩. <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-09-TP7-a.pdf>

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية العربية: تحديات الأمن البشري في الدول العربية (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩) ١٠٩. علي عبد القادر وخالد أبو إسماعيل، تحديات التنمية للمنطقة العربية: منهج للتنمية البشرية (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، ٢٠٠٩) ٣٢-٣٣.

الاستثمار بنسبة تزيد عن ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحول هذا الاستثمار إلى دول شرقي آسيا^(٨). وتحمل القطاع العام في الدول العربية وطأة تراجع هذا الاستثمار ودفعت الفئات الأكثر عرضة، المرأة والشباب، الثمن الأكبر في هذه المرحلة. وأدركت حكومات المنطقة حينها أن لا استدامة في الإصلاح الاقتصادي دون تنمية بشرية واجتماعية متوازية من شأنها ضمان النهوض بالسكان ولا سيما الشباب الداخل إلى سوق العمل.

أما سياسات التنمية القطاعية فقد برزت نتائجها في بداية الألفية الثالثة وأسفرت عن تقدم ملموس في عدة قطاعات. فعلى المستوى الاقتصادي، أتى الانتعاش تدريجياً مع تحرير الأسواق وتقاسم مسؤوليات النمو والتنمية مع القطاع الخاص^(٩). أما في قطاع التعليم، فقد أشارت تقارير التنمية البشرية ٢٠٠٢-٢٠٠٦ إلى أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب ارتفعت من ٦٣،٩ في المائة إلى ٧٦،٣ في المائة، تصدرتها دول الخليج عامة وتلاها المشرق ومن ثم المغرب العربي. ولكن في دول المنطقة الأقل نمواً ما يزال أكثر من ثلث الشباب من الجنسين أمياً، وهذه النسبة تفوق الـ ٥٠ في المائة عند الفتيات منها عند الفتيان. كما انخفضت الوفيات النفاسية إلى الثلثين. وهذه الدلائل تشير إلى نجاح نهج التنمية القطاعية، بالرغم من أن تلك النتائج تعتبر متواضعة إذا ما قيسَت باحتياجات الشباب لتفعيل دورهم وقدراتهم التنافسية في أسواق العمل والإنتاج من أجل فرص حياتية أفضل.

وهنا نودّ الإشارة إلى موضوع الربط بين السياسات التنموية والقطاعية للشباب. فبالرغم من التقدم الملموس في عدد من القطاعات، إلا أن نتائجه لم تترجم بشكل متكامل ومتربط فيما بينها. ويبرز هذا الخل بصورة واضحة عند معاينة نتائج قطاعات التعليم والاقتصاد والعمل. ففي حين تشير التقارير إلى زيادة واضحة في معدلات التعليم الابتدائي والثانوي وما بعدها، وإلى تحسن الوضع الاقتصادي وتقلص الدين العام في عدد من دول المنطقة، إلا أن هذه النجاحات لم تقم على ترابط التخطيط بين القطاعين، ولم تنعكس نتائجها على قطاع العمل، لا بل كشفت البيانات عن واقع معاكس. فنسبة البطالة على ازدياد في كافة الدول العربية منذ عقود، حتى الثرية منها مثل الدول المصدرة للبترول. هذا إضافة إلى تباين في فجوتي معدلات التعليم والبطالة للفتيات والفتيان زاد عن ٥٠ في المائة^(١٠).

يعود إخفاق ترجمة هذه الانجازات بين كافة القطاعات إلى ضعف التخطيط الإستراتيجي للسياسات وضعف التنسيق والترابط القطاعي فيما بينها، إضافة إلى بعض القيود الاجتماعية والثقافية التقليدية. كل هذا يضيّع فرصاً كثيرة وثمانية يمكن للشباب من الجنسين أن يستفيدوا منها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والفردي. وتكمن أهم عوامل هذا الإخفاق في: أولاً، الذهنية والممارسة التقليدية في رسم السياسات على الرغم من التغيير الحاصل؛ ثانياً، ضعف التعاون والخبرات الوطنية الفنية في مجال التخطيط المشترك بين القطاعات؛ ثالثاً، افتقار شمولية السياسات القطاعية للشباب والترابط المنهجي والمنظم بينها لتحقيق الأولويات للفئات التي تعمل من أجلها؛ رابعاً، إقصاء الشباب من الجنسين وتغييب مشاركتهم الفاعلة ودمجهم في العملية التنموية وصنع القرار^(١١).

(٨) هندوسة ٣-٤.

(٩) هندوسة ٤-٥.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية. (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦) ٦-١٠. مطبعة الطلائع.

(١١) فيترجيرالد، ر. (٢٠٠٢)، جعل الدمج عملياً (Making Mainstreaming Work). مركز بحوث السياسات الأوروبية، خاص بجامعة غلاسكو، <http://www.heide-ruehle.de/heide/artikel/276/doc/makingmainstreamingworkextstudy.pdf>.

ولإقصاء الشباب عواقب اجتماعية وتكاليف اقتصادية باهظة. إذ أن استنزاف رأس المال البشري والاجتماعي يترتب عليه آثار وتكاليف اقتصادية من حيث بطالة الشباب، والتسرب من المدارس، والصحة، والهجرة وغيرها. وتشير دراسة أجراها البروفيسور جاد شعبان عن التكلفة الإجمالية لإقصاء الشباب في الشرق الأوسط إلى أرقام مذهلة. ففي مصر مثلاً، قد تصل هذه التكلفة إلى ١٧،٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما قد تصل إلى نحو ٧،٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن^(١٢). وفي ظل هذا الواقع الذي يفرض نفسه منذ عقود ستبقى قضية تنمية الشباب تحتل الصدارة من حيث الأهمية في دول المنطقة.

ودفع توجه هذه السياسات إلى انتقاء الحلول المؤقتة والآنية لمشاكل الشباب، وهو نهج "الإصلاح السريع" "quick fix" أو ما يُعرف أيضاً بنهج "إخماد الحرائق" كلما وأينما اندلعت. وأثبت هذا النهج فشله وتسبب في تفاقم مشاكل الشباب على الصعيدين الوطني والإقليمي. فهو نهج ردّ فعل وليس استباقياً وشاملاً وتشاركياً، ولا ينم عن رؤية أو تخطيط استراتيجي واضح المعالم، كما تسبب بإقصاء الشباب عن المشاركة الفعلية في العملية التنموية. ونود الإشارة، إلى أنه في السنوات العشر الأخيرة أدرك عدد من دول المنطقة عواقب هذا الفشل وعمدت هذه الدول إلى الاستثمار الطويل الأمد في تنمية الشباب من الجنسين.

ما هو المطلوب بالفعل هو الالتزام بما أقرته وصرحت به مراراً وتكراراً ولم يُطبق على مستوى طموحات الشباب المنشود في وضع السياسات والبرامج التي من شأنها تحقيق العدالة والمساواة لكلا الجنسين، وتعزيز مشاركتهم في أخذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد، اللذين يضمنان الحلول الشاملة والمستدامة. علماً أن الشباب يشكلون أهم وأكبر مورد إنتاجي وهم رأس المال الفكري لتحقيق الإصلاح والتحديث في هذه الدول.

وفي العقدين الأخيرين، اجتاحت المنطقة العربية تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، كان سببها العولمة بشكل خاص، إضافة إلى عوامل إقليمية ووطنية أخرى أثرت على الشباب وقضاياهم، إيجاباً حيناً وسلباً في أكثر الأحيان حسب التقارير الدولية والوطنية. وشهد العقد الماضي تحولاً ملموساً في مبادرات معظم الدول الأعضاء للإسكوا في التعاطي مع قضايا الشباب. فقد شرع معظمها في عمليات صياغة ووضع التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للشباب. لكن المراجعات والتقييمات لهذه المبادرات تشير إلى أنها لم تحقق النتائج المرجوة، لأن أكثرها كان إما مجزئاً أو طموحاً أو غير عملي أو غير علمي في صياغته وتخطيطه، أو مفتقراً إلى الأبحاث المتخصصة بالشباب وإلى البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، وإلى الترابط القطاعي ودمج النوع الاجتماعي، وفي أكثر الأحيان إلى غياب المشاركة الفاعلة للشباب من الجنسين في تحديد التحديات والأهداف وصنع القرار^(١٣).

ما زالت التجارب الوطنية للدول العربية في هذا المجال محدودة الأثر كونها في بدايتها ولأن الهيئات المعنية ما زالت تعاني من ضعف القدرات الوطنية والأدوات والمهارات. يضاف إلى ذلك غياب المشاركة الفاعلة للشباب في صنع القرار مما أثر سلباً على نتائج هذه التجارب والقضايا المتعلقة بالشباب. ولذا لم تستطع أكثر تلك الدول النهوض إلا بالقلّة القليلة منهم في حين يتردى حال الأكثرية الشبابية من الجنسين في وجه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهنا يستوجب علينا أن نوضح بأن التطور التنموي في

(١٢) شعبان، ج. (٢٠٠٨) تكاليف إقصاء الشباب في الشرق الأوسط. مركز وولفنسن (wolfenhson) للتنمية (مبادرة الشرق الأوسط للشباب)، كلية دبي للاقتصاد.

(١٣) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار المفاهيمي، اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).

بلدان الإسكوا يتفاوت بين دولة وأخرى، لكنها بالمجمل ما زالت فتية الخبرة وتحتاج إلى التمرس في معالجة قضايا الشباب^(١٤). وبالتالي، هناك حاجة كبيرة على الصعيد الوطني لتبادل الخبرات في مجال صياغة السياسة العامة بشكل شامل ومنهجي ضمن إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY).

تكمن أهمية هذا الدليل في أنه يهدف إلى تزويد الدول الأعضاء بالتقنيات الضرورية للنهوض بعملية الصياغة المتكاملة لوضع السياسة الوطنية للشباب، بناءً على إطار برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وهو يأخذ بعين الاعتبار وبموضوعية اختلاف واقع تلك الدول اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً، واحتياجات كوارها الوطنية وتفاوت مستوى الخبرة الوطنية، وواقع الشباب العام وخصوصيتهم في العملية التنموية. كما يوفر التوجيهات لكيفية بناء القدرات الوطنية في هذا المجال من أجل صياغة أكثر تكاملاً للسياسات الوطنية للشباب بتنسيق عبر قطاعي ومشاركة فاعلة للشباب. ويعرض من خلال الأمثلة أفضل الممارسات في دول الإقليم وحول العالم متيحاً بذلك الاستفادة من الخبرات المتاحة. كما يوفر الدليل للقارئ المراجع ذات الصلة.

اعتمد برنامج العمل العالمي للشباب سنة ١٩٩٥، ويعتبر هذا البرنامج أن إشراك الشباب في عملية وضع السياسات الوطنية الشبابية نهجاً استراتيجياً يساعد على تفعيل دورهم وتحقيق احتياجاتهم وطموحاتهم والأولويات الوطنية المتعلقة بهم، ويؤكد على ضرورة اقتران عملية دمج الشباب بدمج النوع الاجتماعي، لتكون شاملة ومتكاملة وتضمن العدالة والمساواة في مشاركة الجنسين على جميع المستويات وفي كافة القطاعات، إضافة إلى أن مشاركتهم على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي حق مكتسب لكل مواطن ومواطنة إلى أي فئة اجتماعية أو عمرية انتموا^(١٥).

المستفيدون من الدليل

يعتبر هذا الدليل مرجعاً أساسياً لأصحاب الشأن، من صنّاع السياسات والشباب والمعنيين في القضايا الشبابية في دول منطقة الإسكوا. فهو يتوجه إلى جمهور واسع النطاق من صانعي القرار وواضعي الاستراتيجيات ومديري ومنفذي البرامج، والشباب والباحثين والمانحين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة وغيرها. كما يساعد جميع أصحاب الشأن من المهتمين أو المشاركين في عملية البحث والصياغة والتخطيط والتنفيذ للسياسات الوطنية الشبابية.

محتويات الدليل

يتكون هذا الدليل من ستة فصول تستعرض بنهج شامل موضوعات صياغة وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للشباب بجميع مراحلها بشكل كامل ومتربط، مستندة بذلك إلى برنامج العمل العالمي للشباب باعتباره المرجعية المعتمدة دولياً.

يتناول الفصل الأول السياسة الوطنية للشباب وإطارها النظري عبر تعريف الأمم المتحدة لفئة "الشباب"، ومفهوم السياسة الوطنية واستعراض الأساليب والمنهجيات المعاصرة لقضايا الشباب ومحورها نهج الأمم المتحدة لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. يهدف هذا الفصل إلى استعراض الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم السياسات بشكل عام وسياسات الشباب بشكل خاص، وهو يعتمد في التحليل

(١٤) الإسكوا ٦-٧.

(١٥) الإسكوا ٦-٧.

على مراجع أكاديمية وأدبيات صادرة عن الأمم المتحدة تتعلق بسياسات الشباب. أما المستفيدون من هذا الفصل، فهم صنّاع القرار والعاملون في مجال التخطيط للشباب.

يقوم الفصل الثاني باستعراض واقع وسياسات الشباب في منطقة الإسكوا، فيستهلّ بتوضيح الديناميكية والشراكة بين الإسكوا والدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ثمّ يعرض مقارنة الإسكوا لسياسات الشباب، ويحلّل القضايا الملحة للشباب في منطقة الإسكوا إضافة إلى سياسات الشباب في منطقة الإسكوا. يعرض هذا الفصل أيضاً حالة الشباب في منطقة الإسكوا فيما يتعلق بالتعليم والصحة والعمل والمشاركة في الحياة العامة، ويربطها ببرنامج العمل العالمي للشباب (WPAY)، وبالأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، وبالرؤية الأممية للشباب، وبما أنجزته البلدان الأعضاء على صعيد التزاماتها الدولية لقضايا الشباب، وبيديناميكية العلاقة والشراكة بين الإسكوا وتلك الدول. كما يلقي الضوء على دور الإسكوا وجهودها في تعزيز ونشر مفهوم برنامج العمل العالمي للشباب، بالرغم من التحديات الإقليمية، ودعمها لبلدان المنطقة في اعتمادهم السياسات الوطنية للشباب استناداً إلى إطار عمل البرنامج. ويهدف هذا الفصل إلى تكوين نظرة إقليمية عن وضع الشباب في المنطقة والآليات التي تعتمد عليها الأمم المتحدة ووكالاتها في تسليط الضوء على أهمية هذه الفئة الاجتماعية الديموغرافية. أما المراجع المستخدمة، فهي أدبيات الإسكوا التحليلية والتقارير الوطنية للبلدان الأعضاء حول الشباب، إضافة إلى النشرات الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة. ويستفيد من هذا الفصل كلّ من صانعي القرار ومديري البرامج والفنيين والأكاديميين العاملين في مجال تنمية الشباب والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

يتناول الفصل الثالث عملية صياغة السياسة الوطنية للشباب، وهو يهدف إلى التعريف بالأساليب والمنهجيات والخطوات والشروط التي يجب توافرها من أجل صياغة سياسة وطنية للشباب، ويستفيد منه كلّ من صانعي القرار والفنيين والعاملين في مجال التخطيط القطاعي والشباب أنفسهم. وبالتالي، يركز هذا الفصل على أهمية استهداف الشباب كشريحة وشريك فاعل في عملية صياغة السياسة الوطنية للشباب على جميع الأصعدة، بحيث يعتبر الشباب من خلال منهجية تشاركية منبعاً للحل وليس للمشاكل. إنّ مرحلة صياغة السياسة الوطنية للشباب هي المرحلة الأساسية وحجر الأساس لعملية التخطيط للشباب، وهي توفر العناصر الرئيسية لترسيخ الرؤية والمفهوم والشراكة عند أصحاب الشأن، وتحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية والمنهجية العلمية والتجريبية لتفعيل السياسة وجعلها واقعا يلتزم فيه جميع الفقاء المعنيين. ويستفيد من هذا الفصل كلّ من مدراء الأقسام والبرامج في مختلف القطاعات والفنيين والأكاديميين والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية والشباب أنفسهم المعنيين والعاملين في قضايا الشباب.

ويعرض الفصل الرابع محتوى السياسة الوطنية للشباب، وهو يوفر خريطة طريق متكاملة ونموذجاً يقدّم نقاط الانطلاق لصناع السياسات والتنمية في جميع مراحل مبادراتهم الوطنية هذه. يهدف هذا الفصل إلى توفير إرشادات توجّه العاملين في مجال صنع السياسة الوطنية للشباب إلى أهمّ المواضيع التي يجب أن تتناولها السياسة. وتتمثل المراجع المستخدمة في هذا الفصل بأدبيات الأمم المتحدة وتجارب البلدان الأعضاء والبلدان الأخرى التي يمكن الاستفادة منها. ويستفيد من هذا الفصل كلّ من صانعي السياسات والجهات القطاعية والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية والفنيين والشباب أنفسهم الذين سوف يساهمون في التنفيذ.

يعالج الفصل الخامس عملية تنفيذ السياسة الوطنية للشباب، وهي مرحلة رئيسية أخرى تتبع منهجية قاعدة الأدلة، وهي ذات أهمية استراتيجية من حيث المشاركة والعمل الميداني عبر القطاعات، وإنشاء الآليات والتنسيق وإدارة العملية وتعميم السياسة الشبابية، وإعداد المؤشرات ذات الصلة والمصنفة حسب الجنس والعمر. يهدف هذا الفصل إلى توفير إطار تنفيذ عملي يجمع بين النهج القطاعي والنهج المحلي بما يضمن توضيح أساليب ومنهجيات تنفيذ السياسة إضافة إلى خطوات التنسيق بين الجهات المعنية. ويستخدم هذا الفصل مراجع مختلفة، نذكر منها أدبيات الأمم المتحدة وتجارب البلدان الأعضاء والبلدان الأخرى التي يمكن الاستفادة

منها، ويستفيد منه كل من صانعي السياسات والجهات القطاعية التي سوف تساهم في التنفيذ والفنيين والشباب أنفسهم.

أما الفصل السادس والأخير، فيتناول تقييم السياسة الوطنية للشباب، ويهدف إلى تحديد أساليب تطوير قائمة من المؤشرات الرئيسية الدالة على تنفيذ السياسة بموجب الأولويات التي تم تحديدها في الفصل الثالث حول صياغة السياسة الوطنية للشباب. ويركز هذا الفصل على عملية الرصد والتقييم لضمان فعالية السياسة الوطنية. ويرتكز الفصل على المنهجية العلمية والتجريبية معا من خلال وضع مؤشرات رئيسية ترتبط بالشباب من الجنسين، لكي توفر البيانات المصنفة والموتقة، حسب الجنس والعمر، الضرورية لتحليل وتقييم فعالية السياسة والسماح في تعديل بعض أهدافها وخطة عملها من أجل تحسين الأداء وتعزيز المقومات الرئيسية للعملية، ومنها: البيانات والمسوحات والمؤشرات والبحوث والأنشطة والقدرات الوطنية على جميع المستويات؛ والتي هي في الواقع أضعف حلقات الوصل عند الدول الأعضاء. فأكثر الدول الأعضاء يفتقر إلى الخبرة في جمع تلك البيانات والمسوحات والخبرة في تحديد ووضع أفضل المؤشرات وأكثرها دلالة على واقع الشباب. وهنا تكمن قيمة تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات لا سيما من خلال الأمثلة المقدمة من البلدان النامية في الإقليم ومن حول العالم. وتتمثل المراجع المستخدمة في هذا الفصل في أدبيات الأمم المتحدة، وتجارب البلدان الأعضاء في الإسكوا والبلدان الأخرى ذات التجارب البارزة. ويستفيد من هذا الفصل كل من صانعي القرار ومديري البرامج والفنيين من القطاعات المختلفة المعنية.

ويوفر الدليل عدداً من الأمثلة، ويستعرض في كل فصل تجارب وطنية عن صياغة السياسات من داخل منطقة الإسكوا وحول العالم. وتأتي هذه الأمثلة لتسلط الضوء على مختلف عناصر العملية وأهميتها والنماذج والمنهجيات المتوفرة والنجاحات والتحديات.

كيفية استخدام الدليل

يستخدم هذا الدليل كمرجع إرشادي للمبادئ التوجيهية في وضع وتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب، ولاتخاذ الخطوات الأولى والأساسية نحو صياغة تلك السياسة. فهو يتناول المبادئ والمراحل الرئيسية والضرورية بأسلوب شامل لتوفير المعلومات الأساسية المناطة بالمفهوم والمنطق، والإطار والتخطيط والتنفيذ، كما يتطرق بشكل مفصل إلى مضمون عملية الصياغة وتنفيذها وتقييمها، إضافة إلى كيفية تفعيلها من خلال عرض نموذج يتناول المراحل العملية بأكملها من الهيكلية والمكونات والموارد والآليات وكيفية استخدام الأساليب والأدوات والمراجع والأمثلة وغيرها.

يهدف الدليل إلى إطلاع الجمهور بشكل عام، وإرشاد الفئات المستفيدة بشكل خاص إلى كيفية انتقاء المنهجية والأدوات والمراجع المناسبة، وتحديد الخطوات والمراحل الضرورية لصياغة وتخطيط وتنفيذ وإدارة العملية برمتها حسب خصوصية كل دولة وفئاتها الشبابية.

بالرغم من تفاوت نسب التنمية والموارد في تلك البلدان، واختلاف احتياجات شبابها وخصوصيتهم الثقافية والسياسية والاقتصادية والتحديات التي يواجهونها، فإن استخدام الدليل يساعد المستفيدين، حكومات ومنظمات وشباب، على توحيد مفهوم السياسة وصياغتها من خلال طرح خريطة طريق ومعايير دولية للعملية، متعارف عليها ومطبقة في الدول النامية وتلك التي في طور النمو، لضمان شموليتها ونهجها التشاركي، ولكي تتماشى ومختلف الاحتياجات والأهداف الوطنية الاستراتيجية في إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY).

ويستطيع مستخدمو هذا الدليل أن يستفيدوا من الأمثلة المقدمة في وضع السياسة الوطنية للشباب ومزايا تبني النهج التشاركي في سياق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من دول المنطقة وحول العالم.

الفصل الأول

ما هي السياسة الوطنية للشباب

"هذه السياسة الوطنية للشباب تمثل نقطة ارتكاز هامة - ليس فقط للشباب والشابات ولكن لبلادنا برمتها. هي مدعاة للاحتفال والتفاني. احتفال، لأنها أول مرة في تاريخ جنوب إفريقيا يعترف رسمياً بطموحات واحتياجات الشباب والشابات ويعبر عنهم بمبادرة مشروع سياسة وطنية كبير. إخلاص، لأنه لو تحققت الرؤية والاستراتيجيات المحددة في هذه السياسة وأصبحت واقعا، فلا بد أن نكرس أنفسنا من أجل تطوير شبابنا رجالاً ونساء".

الرئيس نيلسون مانديلا، ١٩٩٧

١- ما هي السياسة الوطنية للشباب؟

تعتبر السياسة الوطنية للشباب عن مدى التزام الحكومة بقضايا الشباب، نساء ورجال، إذ تكفل لهم العيش الكريم وتلبي احتياجاتهم وتوفر الفرص لتحقيق طموحاتهم كمواطنين ذوي حقوق وواجبات. يتفاوت نطاق ونسبة استهداف السياسة لفئة الشباب حسب مستوى الالتزام المنوط بعدة عوامل، أهمها الإرادة السياسية.

وبشكل عام تُترجم السياسة الوطنية بوثيقة استراتيجية محددة، وهذه هي الطريقة الفضلى. ولكن قامت بعض الدول باعتماد مجموعة من الممارسات للسياسة المتجذرة في عدة وثائق تحدد كيفية تعامل الحكومة مع قضايا الشباب (لا نشجع على هذا النهج)^(١٦). ومن أجل صياغة سياسة وطنية فعالة وشاملة، ينبغي أن تتفقد العملية بعدد من العوامل سيتم تناولها في هذا الفصل.

هناك طرق مختلفة لتصنيف السياسة الوطنية، ذلك أن عملية وضعها وصياغتها يتركزان على قائمة متفرعة من الموضوعات التي يجدر إدراجها، ومنها المنهجية واستهداف الجماعات والجهات المعنية والميزانيات ودمج النوع الاجتماعي وغيرها. فعلى سبيل المثال يشدد هاورد ويليامسون في سياق استعراضه لعملية سياسة الشباب المتعلقة بالمجلس الأوروبي^(١٧) مشدداً على خمسة عوامل رئيسية:

- (أ) التغطية (المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، إضافة إلى مجالات السياسة)؛
- (ب) القدرة أو الاستيعاب (الدور والعلاقات بين الحكومة ومنظمات الشباب غير الحكومية)؛
- (ج) الاختصاص (قضية التدريب والتأهيل)؛
- (د) التعاون والتنسيق والتوافق (هرمياً أو أفقياً)؛

(١٦) Denstad, F., (Sept, 2009). Youth Policy Manual: How to develop a national youth strategy. Council of Europe
<http://book.coe.int/Publishing>, Strasbourg.

(١٧) Denstad 9 - 11

(هـ) الكلفة (الموارد المالية والبشرية اللازمة).

وسوف يتطرق هذا الدليل في الفصول التي تتبع إلى عملية الصياغة وعواملها المؤثرة.

إنّ نظرة سريعة على السياسات الوطنية للشباب في دول منطقة الإسكوا تظهر أنّ جهود هذه الدول بدأت تثمر حسبما يشير إليه تقرير الأمم المتحدة للسنة العالمية للشباب ٢٠١٠ "حوار وتفاهم: نظرة إقليمية - الشباب في المنطقة العربية" (الإطار ١) ^(١٨)، ولو أنّها أتت متأخرة بعض الشيء.

الإطار ١ - جهود جديدة في رسم السياسات الوطنية للشباب في المنطقة العربية

- دول قد وضعت سياسة وطنية للشباب: الأردن، البحرين، فلسطين، مصر، واليمن.
- دول في طور صياغة سياسة وطنية للشباب: الإمارات، قطر، العراق، سورية، ولبنان.
- شكل كل من العراق ولبنان برلماناً للشباب في ٢٠٠٩.

٢ - سلطة حكومية واضحة المعالم

تحتاج الحكومة للإعراب عن جدية التزامها بالشباب وقضاياهم أن تنشأ أو تعيّن هيئة حكومية، مجلساً أعلى أو وزارة، وتمنحها تفويضاً واضحاً وعلى أعلى مستوى لتنسيق العمل الوطني لوضع سياسة للشباب. وعلى هذه الهيئة الموكلة شأن الشباب أن تكون واضحة المعالم لجميع المشاركين، ولها صلات قوية ومباشرة مع الوزارات الأخرى المعنية، خاصة فيما يتعلق بتأمين التعاون بينها. لذا يجب تعيين لجنة مسؤولة عن التنسيق والتنظيم يمثل أعضائها الجهات ذات الصلة والمعنية في عملية الصياغة، لا سيما لضمان مشاركة وتعاون جميع الفرقاء. وتظهر التجارب أن عدم وجود هيئة رسمية واضحة السلطة وبالتالي تفويض رسمي هي مضيعة للوقت الثمين والموارد والطاقة، وقلما تدر أي نتائج تذكر (الإطار ٢) ^(١٩).

الإطار ٢ - غياب هيئة رسمية واضحة لرسم السياسات

فعلى سبيل المثال توجد بلاد طورت الاستراتيجية الوطنية للشباب التي لا توجد فيها سلطة مسؤولة من الحكومة مناط بها مسؤولية تنسيق التعاون وتنفيذه. في هذه الحالات، ذهب الكثير من الموارد والوقت في وضع الاستراتيجية التي تتطوي على التشاور الشامل مع الشباب والمجتمع المدني، ولكن مع الحد الأدنى من الملكية الحكومية. وكانت نتيجة ذلك أن الاستراتيجية لم تنفذ. وبدلاً من ذلك، فقد وضع مشروع استراتيجية واقتضى المزيد من تمارين التدريب وبناء القدرات للأشخاص والمنظمات المعنية، ولكن ذلك لم يحسّن من أوضاع الشباب في البلاد.

UN-ESCWA/UNPY, 2010. "International Year of Youth: Dialogue and Mutual Understanding – Regional Overview: Youth in the Arab Region". UN publication, NY. ^(١٨)
<http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf>

٣- تعريف الفئات المستهدفة

وفقاً لتعريف الأمم المتحدة فإنّ الشباب هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة (٢٠). وتوضّح المنظمة بأنّ هذا التعريف العملي اعتمد لأسباب إحصائية، لأن معظم البيانات المتوفرة في دول العالم تركز على توزيع السكان بحسب الفئات العمرية الخمسية. وفيما تعتمد البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة تعاريف متفاوتة للشباب لعدة اعتبارات وعوامل، اجتماعية وثقافية واقتصادية ومؤسسية وسياسية، يفضل اعتماد تعريف موحد لجعل المقارنة بين البلدان وضمن البلد الواحد أكثر سهولة عبر الزمن.

تطور مفهوم الشباب مع الوقت، وهو بناء اجتماعي وليس بيولوجياً، مما يفسر التفاوت بين بلد وآخر وضمن البلد الواحد وحتى بين القطاعات ذات الصلة بحسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهنا يطرح السؤال نفسه: كيف تُحدّد الفئة المستهدفة من قبل السياسة الوطنية للشباب، ويأتي الجواب متفاوتاً ومعتماً على السياق الوطني.

وقد أظهرت نتائج الاستقصاء الذي أجرته منظمة الإسكوا سنة ٢٠٠٨ حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب أن سبعة بلدان فقط من أصل البلدان الأعضاء الثلاثة عشر التي ملأت الاستبيان تعرّف الشباب باعتبارهم الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، بينما أعطت البلدان الأخرى تعاريف تتراوح بين ١٠ و ٣٥ عاماً. نلاحظ أن تحديد العمر السفلي والعلوي للشباب يتفاوت بشكل ملحوظ (الإطار ٣) (٢١)، (ملاحظة: لم تجب الكويت عن الاستبيان).

الإطار ٣- تعريف الشباب في المنطقة العربية		
تعاريف أخرى	١٥-٢٤ سنة	ما هو تعريف الفئة العمرية للشباب في بلدكم؟
الأردن (١٢-٣٠ سنة) الإمارات العربية المتحدة (١٥-٣٠ سنة) الجمهورية العربية السورية (١٥-٢٩ سنة) السودان (١٨-٢٩ سنة) العراق (١٠-٢٤ سنة) مصر (١٨-٣٥ سنة)	البحرين عمان فلسطين قطر لبنان المملكة العربية السعودية اليمن	

وفقاً لهذا التعريف يمكن القول إن الشباب هم فئة اجتماعية ديمغرافية (٢٢). وضمن هذه الفئة يجدر التمييز بين الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ و ١٩ سنة، وهم "صغار البالغين أو اليافعين" (adolescents) وبين "المراهقين" (young adults) الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة، وذلك لأن احتياجات وتحديات هاتين الفئتين مختلفة.

(٢٠) United Nations (2008). Youth and the United Nations, Frequently <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/qanda.htm>

.Asked Questions

(٢١) الأمم المتحدة، الإسكوا، تحليل نتائج استبيان الإسكوا حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب. استنتاجات ومقترحات، ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات. بيروت، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٢٢) الأمم المتحدة، الإسكوا ١٠-١١.

لا يقتصر هذا الاختلاف في تعريف الشباب على الصعيد الوطني وحتى بين القطاعات في الوطن الواحد على الدول الأعضاء في الإسكوا، وإنما هو واقع في معظم دول العالم. فبعض الدول في آسيا وأفريقيا تعرف الشباب كما يلي:

• في ماليزيا يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٥-٤٠؛

• في الفلبين يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٥-٣٠؛

• في تايلندا يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٤-٢٥؛

• في جنوب أفريقيا يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٤-٣٥؛

• في أوغندا يُعرف الشباب بالفئة العمرية بين ١٨-٣٠.

في حين تعمل السياسة ضمن حدود واضحة لأعمار الشباب، إلا أن التباين العمري ضمن البلد الواحد وفي مختلف القطاعات يؤثر بشكل كبير على دقة وضبط البيانات والإحصاءات والتقارير وبالتالي على تحليل الواقع الذي من شأنه أن يسلط الضوء على قضايا واحتياجات وتطلعات الشباب ويوجه صانعي السياسات عند تبنيهم القرارات. كما أن هذا التباين يتسبب في صعوبة اعتماد التدابير المناسبة للسياسة ويقلل من الاستفادة القصوى للفئة المستهدفة، خاصة أن الاحتياجات والتطلعات والطموحات تختلف مع تفاوت الأعمار.

ينبغي أن تستهدف السياسة الشبابية جميع فئات الشباب من الجنسين، ذكوراً وإناثاً، وبالتساوي بالنسبة للفرص المتاحة، كما ينبغي أن تركز بشكل خاص على من هم أكثر عرضة للخطر. وعلى الحكومة أن تتعامل مع الشباب باعتبارهم مورداً حيوياً أساسياً في وضع السياسة وتنفيذها. وبالتالي يجب عليها استهدافهم ليس فقط كفئة مستفيدة من الخدمات، وإنما كشركاء وقادة في عملية وضع السياسة وتنفيذها. فإن هذا الأمر يتيح الفرص لهم في تحقيق إمكاناتهم الكاملة كمواطنين وأصحاب قرار. كما أن على الحكومة مسؤولية خاصة لضمان أن الشباب الأكثر عرضة للخطر، مثل اليافاعات وذوي الاحتياجات الخاصة، يتمتعون بالحقوق والفرص المتساوية. وهذا يشمل، على سبيل المثال، مجموعات من الشباب الذين يعانون من الفقر المدقع، والمعاقين، والمنخرطين في تعاطي المخدرات وغيرهم. هؤلاء الشباب هم في حاجة إلى متابعة وتوجيهات وفي بعض الحالات إلى عناية خاصة.

٤- استراتيجية محددة وشفافة للسياسة

يقوم نجاح السياسة الوطنية للشباب على استراتيجية واضحة ومحددة ذات جودة عالية، تعزز مشاركة الشباب في العملية والتنفيذ، فضلاً عن المجتمع المدني في صنع القرار والتنمية. كما تعتمد نهجاً تشاركياً شاملاً قائماً على قاعدة الحقوق والدلائل. ويعالج تحليل الواقع الاحتياجات الفعلية للشباب، وتكون الأهداف موضوعية وعملية، والتدابير محددة تنطبق والواقع والمعطيات والموارد المتوفرة لتحقيق الأهداف التي تم وضعها. كما يجب أن تعرف الأسباب التي أثرت في الماضي على التوازن بين الشباب من الجنسين، وضرورة تصحيح هذا الخلل لتكون السياسة والتدابير والبرامج أكثر إنصافاً في خلق الفرص وتوزيع الموارد.

وإن اعتماد مثل هذه الممارسة أفضل من أن ترصد الحكومة ميزانية كبيرة لأنشطة شبابية تفقد مشاركتهم والتخطيط الاستراتيجي لمعالجة قضاياهم^(٢٣).

وينبغي على الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأمد للسياسة الوطنية للشباب أن تتضمن:

- (أ) تكامل جميع العناصر الرئيسية من رؤية وأهداف ومنهجية وميزانية وخطة عمل ومؤشرات، من أجل تصميم إطار فعال ومتكامل يساعد على رصد وتقييم السياسة؛
- (ب) وضع خطة عمل منفصلة تترجم فيها الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى، وكذلك التدابير والمؤشرات والمعايير والإجراءات المقترحة على أساس المساواة بالفرص للشباب من الجنسين؛
- (ج) تتبني ميزانية مفصلة داعمة للمبادرات وأنشطة الشباب من الجنسين وبالتساوي، مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر، يوافق عليها من قبل الحكومة أو البرلمان؛
- (د) ارتباط الأهداف والتدابير ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات أو مقاييس عالية الجودة؛
- (هـ) تجنب اختصار الأهداف بحفنة مواضيع مبعثرة وبعض التدابير والأنشطة. ولذا فإن العملية تتطلب تدريباً وخبرة خاصة، وقد يكون من الضروري الاستعانة بخبراء من الخارج في استراتيجية التنمية المنهجية، إذا لم تتوفر الخبرة الوطنية العالية الجودة؛
- (و) وضع منهجية تشاركية متكاملة وعبر قطاعية. ونقترح استناداً إلى التجارب والنتائج والممارسات الفضلى استخدام الإطار المنطقي^(٢٤) (LFA) كأداة استراتيجية للعملية التشاركية والرصد والتقييم. فالإطار المنطقي حالياً هو المفضل والأكثر استعمالاً في الحقل التنموي على الصعيد الدولي، وقد أثبت فعاليته في صياغة السياسات الوطنية. كما أن أكثر المتخصصين في هذا المجال يعملون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والمنظمات غير الحكومية، ومن الممكن الاستعانة بخبراتهم.

إن شفافية القطاع العام تأتي نتيجة السياسات والمؤسسات والممارسات الحكومية التي تعمل على نقل المعلومات بطريقة تبلور الفهم العام للسياسة، وتحث الفئات المعنية على المشاركة الفعالة في مسار العملية، وتزيد من فعاليتها السياسية ومن ثقة المواطنين بالحكومة. وبناءً على اقتراح امارتيا سين^(٢٥) الحائز على جائزة نوبل، فإن الشفافية ليست غاية في حد ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق أهداف أخرى مثل رفع مستوى الرعاية الحكومية وتعزيز كفاءتها وفعاليتها. وترتبط ممارسة الشفافية بالمساءلة العامة التي يمارسها أصحاب الشأن

(٢٣) Denstad 10-11.

(٢٤) يوفر الإطار المنطقي نهجاً منظماً ومنطقياً لتحديد الأولويات والنتائج المرجوة والأنشطة للمشاريع والبرامج. وإذا استخدم بشكل صحيح، فإنه يساعد على وضع الآلية السليمة لتطوير المشروع من كونه مفهوماً إلى وثيقة تصميم مشروع شامل. كما أن هذه الأطر المنطقية بإمكانها توفير الأساس لرصد ومراجعة وتقييم فعالية وكفاءة وأهمية المشروع أو البرنامج المرجو. ديرين، فيليب ن. (تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥) http://www.ecode.es/marco_logico/pdf/26.pdf

(٢٥) OECD, (April, 2003). PUBLIC SECTOR TRANSPARENCY AND INTERNATIONAL INVESTMENT POLICY. <http://www.oecd.org/dataoecd/45/22/2506884.pdf> OECD online publication.

مع المسؤولين، وترقى إلى أعلى المستويات بحسب حسّ الوعي والمشاركة والمسؤولية عند الجميع^(٢٦). وتستطيع وسائل الإعلام من خلال برامج التحفيز أن تلعب دوراً كبيراً وتحدث تأثيراً في هذا الميدان.

وفي غياب تعريف موحد ومتفق عليه للشفافية، وعدم وجود "مقياس واحد يناسب الجميع"، بل مبادئ وممارسات فضلى تم اختبارها، شهدت الشفافية منذ عام ٢٠٠٠ في الأوساط الدولية اهتماماً كبيراً. فقد تطرقت إليها المراجع الدولية وأبرزها: إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٢٧)، واتفاق مؤتمر مونتيري للتمويل التنموي^(٢٨)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٢٩). أما على الصعيد الإقليمي، فقد نشطت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٣٠) (المكتب الإقليمي للدول العربية) وغيرها من المنظمات في تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء وإقامة البرامج لتعزيز الشفافية كجزء من أجندة الإصلاح للحكومات العربية.

للشفافية دور وتأثير كبيران في العملية التشاركية لوضع السياسة الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتعتمد على إتاحة الفرصة للمواطنين للوصول إلى المعلومات والإطلاع على عمل المؤسسات المرتبطة بمصالحهم، مما يساعدهم على فهمها ومتابعتها^(٣١). ولكي تأخذ العملية صفة الشفافية يتطلب من الحكومة ما يلي (يمكن أن يضاف لهذه القائمة حسب خصوصية البلد):

- (أ) أن توفر البيانات والدراسات والاحصاءات الكاملة والموضوعية والدقيقة وذات الصلة؛
- (ب) إتاحة المشاركة وتحديد أهدافها لأصحاب الشأن من المنظمات والمجموعات الشبابية، والالتزام في الأخذ بأراء المشاركين؛
- (ج) أن تخصص لعملية المشاركة الوقت الكافي والمرونة لكي يتسنى للمشاركين طرح أفكارهم والآليات التي تتيح لهم بالانخراط في العملية بشكل فعال؛
- (د) أن توفر قنوات التواصل وتبقيها مفتوحة بين المسؤولين وأصحاب الشأن؛
- (هـ) أن تعلن عن الجهة الحكومية المسؤولة، وزير أو مسؤول رفيع المستوى، عن التنسيق والتنفيذ؛
- (و) تحديد جميع الوزارات المشاركة والمعنية ونطاق مسؤولياتها كل حسب قطاعه؛

UNDP, Programme on Governance in the Arab Region: Transparency and Accountability. (٢٦)

<http://www.pogar.org/arabic/governance/transparency.asp>

<http://www.un.org/millennium/summit.htm> The United Nations Millennium Declaration (A/RES/55/2). 2000. (٢٧)

Report of the International Conference on Financing for Development-Monterrey Consensus (A/CONF.198/11) (٢٨)
<http://www.un.org/esa/ffd/aconf198-11.pdf> 2002,

United Nations Convention Against Corruption (A/58/422), 2003. (٢٩)

http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-e.pdf

UNDP 12 (٣٠)

OECD, (July, 2001). PUMA Policy Brief No 10. Engaging Citizens in Policy-Making: Information, Consultation (٣١)
<http://www.oecd.org/dataoecd/24/34/2384040.pdf> and Public Participation.

(ز) أن تجعل العلاقة بين الأهداف والموضوعات والأنشطة ملموسة وواضحة وبديهية؛

(ح) أن تتضمن وثيقة مشروع السياسة نص التزام واضح بممارسة الشفافية.

وبديهي أن العوامل المذكورة أعلاه تؤثر في السياسة بشكل مباشر. ونجاح هذه العملية مرتبط بشكل عضوي بمستوى الممارسة وجدية التزام جميع الأطراف المعنيين. ولتعزيز مفهوم وممارسة الشفافية، فإن الحكومة مدعوة إلى الإعلام والتشاور وإشراك أصحاب الشأن في العملية على جميع المستويات، خاصة في صنع القرار. ستعمل هذه الخطوات على تمكين العلاقة مع المشاركين وسترفع من جودة ومصداقية وشرعية القرارات المتخذة^(٣٢). ونقدم مثالا على المشاركة والالتزام في دولة سريلانكا وكيف يساهمان في تعزيز الشفافية (الإطار ٤)^(٣٣).

الإطار ٤ - سريلانكا- تعزيز الشفافية بمشاركة الشباب في وضع السياسة

كان فريق العمل الوطني للشباب بالتعاون مع منسق برلمان الشباب والأمين العام لغرفة التجارة للشباب في سريلانكا مسؤولين عن تطوير وتنفيذ برنامج العمل الوطني لسياسة الشباب. يدير الشباب أعمال هذا البرلمان، وهو مبادرة للشباب تلعب دوراً مهماً في العمل الوطني. ودور هذا البرلمان "أن يكون المنصة التي تعبر من خلالها القيادات الشابة في سريلانكا عن هواجسها، وتأخذ الإجراءات اللازمة للتغيير الإيجابي المنوط بالقضايا الاجتماعية التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم، وذلك بتمكين الشباب وتعبئتهم". يضم البرلمان ٢٢٥ مندوباً تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٥ سنة يمثلون جميع المناطق والأعراق والديانات.

قام البرلمانيون الشباب بالتعاون مع فريق العمل الوطني للشباب بتنسيق عملية تشاور واسعة في سريلانكا لوضع خطة العمل الوطنية. وساهم في التنظيم ١٦٣ شاباً من مختلف الأوساط الريفية والحضرية والمزارعين والمناطق المتأثرة بالنزاعات. وكانوا مسؤولين عن تنسيق المشاورات، وانتقاء المشتركين والمدرّبين، وتنسيق التدريب وتوثيق المناقشات وتحديد منهجية العملية التشاورية وتصميم الاجتماعات. بالدرجة الأولى، كان هدف التشاور هو الحصول على آراء وردود فعل الشباب من كل أنحاء البلاد على برنامج العمل الوطني. أما بالدرجة الثانية، فالهدف هو الإيحاء للشباب السريلانكي بملكية الخطة. أسفرت عملية التشاور الشبابي عن ١٥ تعديلاً على خطة العمل الوطنية.

إنجازات: اشترك فاعل للشباب مع فريق العمل الوطني في تصميم وإدارة عملية التشاور، والحصول على مساهمات ملموسة من الشباب، والتي أسفرت عن تعديل خطة العمل الوطنية.

تحديات: تشكيك أولي من قبل الشباب السريلانكي وانعدام الثقة في العملية السياسية. غالبية الشباب يواجهون مشكلة الحصول على المعلومات المتعلقة بخطة العمل الوطنية، مما يعيق قدرتهم على المشاركة الفعالة في المناقشات على المستوى السياسي.

الدروس المستفادة: هناك الالتزام من جميع أصحاب الشأن بإشراك الشباب في مرحلة تنفيذ برنامج العمل الوطني. وفي حين استفاد الشباب المنسق من التجربة، كان من الضروري أن يزود بالمعلومات الكافية والتدريب على كيفية إدارة العملية التشاورية.

٥ - سياسة قائمة على المعرفة

من الضروري أن تركز السياسة الوطنية للشباب على احتياجاتهم الواقعية وليس على تصور احتياجاتهم كما كان معمولاً به لفترة طويلة. وبالإمكان توثيق الواقع من خلال البحوث والمسوحات وغيرها

(٣٢) OECD 13.

(٣٣) P13 How to Engage Youth in Policy-Making? ILO, 2009. http://www.ilo.org/public/english/employment/yen/downloads/youthguide/part3_how.pdf

من الأساليب المتخصصة في جمع المعلومات والبيانات. هذه هي السياسة القائمة على المعرفة، وتشمل نوعين كلاهما متساويين بالأهمية من حيث تطوير وضع السياسات:

(أ) المعرفة والبحث العلمي؛

(ب) البحث العملي وهو المعرفة بالتجربة.

فأي حكومة تخطط لوضع سياسة وطنية للشباب هي بحاجة في الدرجة الأولى إلى جمع البحوث المتحدثة ذات الصلة بالشباب، أو أن تشرع في مثل هذه البحوث عندما يكون هناك نقص في تلك المواد من بيانات وتقارير، أو ضعف في نوعيتها. مثال على ذلك ما قامت به وزارة الشباب في باكستان (الإطار ٥)^(٣٤). إذا، فإن النهج القائم على قاعدة الأدلة مكون أساسي لتصميم استراتيجية السياسة وتنفيذها. وهو يمكننا من معرفة أي من المقاييس فاعل وأيها غير فاعل، وأيها يجب أن يُستخدم ومتى وكيف يتم التنفيذ. وعلى سبيل المثال، إذا هدفت السياسة لجلب الشباب إلى سوق العمل، أو إلى كيفية التعامل مع الشباب المدمن من أجل مساعدتهم ليصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم، فإن تطبيق البحوث المرتكزة على هذه القاعدة تساعد في معرفة الأجوبة الصحيحة والواقعية من أجل تطبيقها.

الإطار ٥ - أبحاث في صلب عملية صياغة السياسة

في عام ٢٠٠٥ وضعت وزارة الشباب في باكستان آليات لتنفيذ ورصد للبحوث والتنمية. بعد ضغوط من قبل منظمات المجتمع المدني للبحث والكشف عن قضايا الشباب، اعترفت الوزارة المعنية أنه من الضروري أن يتوفر لديها أبحاث ملائمة أكثر للواقع كجزء من عملية صياغة السياسة الوطنية. وبناءً على ذلك، كلفت الحكومة الهيئة المعنية إعداد دراسة استقصائية عن الشباب الباكستاني.

إضافة إلى ذلك، إن ارتكاز السياسة الوطنية للشباب على قاعدة الأدلة أمر حيوي وضروري لعملية الرصد والتقييم. فإذا ما توفرت بيانات أساسية دقيقة، تعد حصراً من خلال البحث الميداني الشامل، يكون من غير الممكن قياس الأثر الحقيقي لهذه السياسة.

إن الهيئة الحكومية المسؤولة عن إدارة قضايا الشباب، مثل الوزارة أو المجلس الأعلى، هي الكيان الذي تقع على عاتقه مسؤولية الاطلاع والمتابعة بشكل منتظم على الأبحاث ذات الصلة وتشجيعها^(٣٥). يتم ذلك بالتعاون مع الأوساط البحثية في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية. وبإمكان هذه الهيئة الحفاظ على تواصلها مع مراكز البحوث المعنية من خلال عقد اجتماعات منتظمة، حيث يطلع موظفو الوزارة والمسؤولون على آخر التطورات والأبحاث الجارية عن الشباب، و/أو من خلال ندوات أو مؤتمرات سنوية تضم كلا من مجتمع البحوث وممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

وبعد الاطلاع، باستطاعة الجهة الحكومية المسؤولة أن تطلب التشعب أو التعمق في الأبحاث، وفقاً للحاجة أو الحالة القائمة، مثل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي والدخل الفردي

ODI. Ahmed, Z (2006). Interventions of CSOs towards the First youth Policy of Pakistan. CSO Case Study 4 ODI (٣٤)
Research and Policy in Development online publication, p4.

والعائلي وغيرها. بحسب ما تراه ضرورياً لتحليل حالة الواقع بدقة وموضوعية، ولإعطاء صناع القرار وواضعي السياسة صورة واضحة ومفصلة تساعد على فهم قضايا الشباب وتسهيل في صياغة السياسة ومن ثم تنفيذها.

كما تشير الأبحاث والتجارب إلى أن السياسة المستندة إلى قاعدة الأدلة كأساس تؤدي إلى تعزيز الشفافية ليس فقط في مراحل صياغتها وتنفيذها وتقييمها، وإنما تساعد أيضاً على تحديد مستوى النجاح الذي تحقق بصورة جلية وواضحة للجميع.

قد تحمل السياسة الوطنية للشباب وجهات مختلفة عن كيفية النظر إليهم كقوة اجتماعية. وفي أغلب الأحيان تكون هذه النظرة مرآة لرؤية الحكومة لدورهم في المجتمع. ومع حلول العقد الماضي تطورت المنهجيات والنظرة التنموية المتعلقة بالشباب. تبدلت التعابير إثر هبوب رياح العولمة إلى دول المنطقة العربية، وأضحى "الشباب هم المورد وليسوا المشكلة". تداولت الحكومات والمنظمات مثل هذه العبارات فأضحت شعارات معروفة. لكن مفهوم الشباب بأنهم "مورد" أو "مشكلة" هو في الواقع ثنائية^(٣٦) هامة للتصور العام للسياسة الشبابية.

في الماضي كان المنظور التقليدي، أي التركيز على المشكلة، يهيمن على نهج الحكومة لسياسة الشباب. فمن خلاله، كان ينظر للشباب إما أنهم عرضة وفي خطر وبحاجة إلى السياسات الحكومية لحمايتهم، أو أنهم مثيرون للشغب. وبالتالي، استهدفت السياسة شرائح محددة من فئة الشباب، وكان التنسيق محدوداً للغاية أو شبه معدوم بين مختلف القطاعات.

أما الشق الآخر من الثنائية، فهو النظر للشباب كمورد في المجتمع – كمواطنين ذوي قيمة وقدرة بحد ذاتهم – وبذلك كان من الطبيعي أن تركز السياسة الشبابية على ضمان مشاركتهم الناشطة في المجتمع، وعلى إيجاد السبل التي تمكنهم من تحقيق قدراتهم الكاملة كمواطنين. خلافاً للشق الأول من الثنائية، فهنا تعمل السياسة على استهداف جميع الشرائح الشبابية، وتهدف إلى إيجاد نهج عبر قطاعي متكامل يركز عليهم وعلى احتياجاتهم وتحدياتهم. فمن خلاله، يقوم دور الحكومة على توفير "مجموعة من الفرص" للشباب.

تدور إحدى الاعتبارات الرئيسية في هذا الصدد حول تعريف "الأدلة" في البيانات المتعلقة بصنع السياسة. وفي حين أن تعريف هذا المصطلح ما زال بعيداً عن الكمال، فإن "دليل البحوث الجيدة" (الجدول ١)^(٣٧) قدّم في دراسته الأخيرة تفسيراً لخص فيه مختلف أنواع الأدلة.

SPW/DFID-CSO Youth Working Group. (March, 2010). Youth Participation in Development. DFID online ^(٣٦)
<http://www.odl.org.uk/resources/docs/194.pdf>publication.

Davies, P. (2004). Is evidence-based government possible? ^(٣٧)
<http://www.nationalschool.gov.uk/policyhub/downloads/JerryLeeLecture1202041.pdf>

الجدول ١ - دليل البحوث الجيدة

أنواع الأدلة	وصف موجز
أدلة وصفية تحليلية	نوع مهم من البحث لعمل الحكومة مصدره الدراسات والبيانات التوضيحية حول طبيعة وحجم وديناميكية السكان، المشاكل الاجتماعية، المجموعات الفرعية أو الأنشطة الاجتماعية. تجمع البيانات بشأن المقارنة بانتظام باستخدام أساليب وصفية وتحليلية من قبل الحكومات والوكالات الإحصائية الوطنية، وهي تركز على نطاق واسع من المتغيرات عبر القطاعات المختلفة، ذات الفترات الزمنية المتتالية.
مستوى فهم السياسة والمواقف العامة	إن البحث عن الدلائل لاستنباط مواقف وقيم وفهم المواطنين عملية مهمة للغاية من أجل عمل حكومي فعال. فإن الحصول على بيانات بشأن منظور وخبرة وفهم المواطنين للسياسة يتم من خلال تصميم بحوث نوعية ومسوحات اجتماعية.
النمذجة الإحصائية (والاقتصاد القياسي)	تستخدم هذه النماذج أساليب الانحدار الخطي واللوجستي، وافترضات حول سيناريوهات السياسة التي تحتاج إلى معالجة. وكلما ازداد عدد هذه الافتراضات والمتغيرات المستخدمة في وضع النماذج الإحصائية، مستندة إلى الأدلة العملية السليمة، يكون التحليل دقيقاً وصحيحاً وواقعياً.
استعراض منهج	يمكن القول إن الدراسة المنفردة لن تعطي نظرة متوازنة تمثل مجموع الأدلة المتوفرة حول الموضوع أو السياسة. ذلك لأنها مأخوذة من عينة محدودة وذات زمن وسياق محددين. فإن الاستعراض المنهجي والتحليل الجمعي (meta-analysis) للأدلة الموجودة بإمكانهما التغلب على أوجه القصور والتحيز المحتملة في الدراسة المنفردة (كوبر وهديز، ١٩٩٤؛ ديفيس، ٢٠٠٣). ويختلف هذا الاستعراض عن المراجعة الشككية للكتابات بأنه يوفر (٣٨) إجراءات تحليلية محددة ومنهجيات قائمة على القاعدة الكمية.
دراسات منفردة ودراسات تجريبية ودراسات الحالة	توفر هذه الدراسات دليلاً قيمياً ومركزاً لسياسة معينة وبرامج ومشاريع في سياقات محددة. وخلافاً لعملية الاستعراضات المنهجية، فإنها أقل قدرة على إبراز مدى تغير السكان والسيقات والظروف التي من خلالها قد تكون السياسة فاعلة أم لا.
أدلة التأثير	هي أساساً معنية (ليس بشكل حصري) بتأثير السياسة على النتائج. عموماً، أفضل استخدام لها هو من خلال تصاميم الدراسات التجريبية والبحوث شبه تجريبية مع إجراءات جيدة مضادة للوقائعية.
أدلة التنفيذ	تهتم أساساً بفعالية تنفيذ وإنجاز السياسة والبرامج والمشاريع. إن تصاميم البحوث التجريبية وشبه التجريبية تساعد كثيراً في تناول قضايا التنفيذ والتسليم، وذلك بتحقيق قدر من الدقة النسبية لمختلف وسائل التطبيق. ولكن فعالية التنفيذ والتسليم تتطلب أيضاً بيانات نوعية عالية الجودة تستخدم المقابلات المتعمقة، ومجموعات التركيز، والأساليب الاستشارية الأخرى (مثل أساليب دلفي والمجموعة الاسمية)، وأساليب المراقبة وأساليب المشارك-المراقب، والمسوحات الاجتماعية.
أدلة الخبراء	يستخدم رأي الخبراء عادة لدعم سياسة الحكومة وممارستها، إما بشكل مجموعات استشارية أو مستشارين خاصين. ولكن استخدام الخبراء كأساس لوضع السياسات والممارسات يثير مشاكل انتقاء المعرفة والخبرة، فضلاً عن ضمان أن هذه الخبرة مواكبة للتحديث القائم في التنمية ولأحدث الأدلة البحثية.

المصدر: مقتبس من ديفيس، ٢٠٠٤.

٦- مشاركة الشباب والمجتمع المدني

إن تشجيع الحكومة للشباب ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة في عملية وضع السياسة الوطنية يعد استثماراً سليماً في تعزيز العلاقات بينهم وفي تحسين عملية صنع السياسة. فإن المشاركة عنصر أساسي للحكومة الفاعلة. كما أنها تساهم بنفس القدر من الأهمية في بناء الثقة مع المجتمع المدني ومجموعات الشباب وتعزيز قدراتهم^(٣٩). وإن توفر قانون في هذا السياق يرسخ المشاركة والمنهج التشاركي ويضاعف المخرجات الإيجابية وفرص تحقيق الأهداف للسياسة المزعومة.

وهنا يجدر بالذكر، أن المسح الميداني التي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(٤٠) (OECD)، والذي تناول أدبيات المشاركة المجتمعية وعلاقة الحكومة بالمشاركين في وضع السياسة الوطنية، استخدم التعاريف التالية:

(أ) **المعلومات:** وهي علاقة أحادية الجانب تعمل على الوصول السلبي للمعلومات، أي بناء على طلب المواطنين، كذلك على التدابير الفاعلة بحيث تزود الحكومة المواطنين بالمعلومات المتوفرة لديها من خلال الإعلام والمؤتمرات والمؤسسات الحكومية والتعليمية وغيرها؛

(ب) **التشاور:** وهي علاقة ثنائية الجانب تتطلب توفير المعلومات. تعتمد فيها الحكومة على استشارة الأطراف المعنية، من منظمات مجتمع مدني وجمعيات وأكاديميين وخبراء وأفراد، يقدم فيها المشاركون آراءهم الفنية أو طروحاتهم أو ردود فعلهم، تأخذها الحكومة بعين الاعتبار؛

(ج) **المشاركة الفاعلة:** وهي علاقة تقوم على الشراكة مع الحكومة في كل المراحل. إذ تشارك جميع الأطراف المعنية في اقتراح الخيارات وتسيير الحوار المتعلق بالسياسة وفي رسمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وهذه علاقة متقدمة جداً في عملية المشاركة بالرغم من أن مسؤولية القرار النهائي بشأن صياغة السياسة تقع على عاتق الحكومة. وهذا النموذج هو الأفضل للوصول إلى وضع سياسات وطنية عادلة تعبر عن احتياجات الشباب، وتكون أكثر واقعية في أهدافها وفعالية في تطبيقها، وتخفف من الأثر السلبي على الفئات المستهدفة والقطاعات ذات الصلة.

ويستند المنهج التشاركي على انفتاح الحكومة على مختلف مكونات المجتمع، من منظمات مجتمع مدني ومجموعات شبابية وقطاع خاص ذات صلة. كما تكمن أهميته بتمكين هذه المجموعات من المشاركة في عملية الصياغة واستغلال قدرتها على تقديم مصادر وأفكار ومعلومات وموارد جديدة ومصالح متباينة، مما يساعد الحكومة على اتخاذ القرارات الملائمة للعملية وضبط السياسة بالوجهة الصحيحة. والتجربة الباكستانية (الإطار ٦)^(٤١) مثال على دور المشاركة الفاعلة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في وضع السياسات الوطنية، وبالتحديد السياسة الشبابية.

(٣٩) OECD 13-16.

(٤٠) OECD 9-17.

(٤١) ODI 14-16.

الإطار ٦- باكستان- مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسة الوطنية الأولى للشباب

تسلط هذه الدراسة الضوء على عملية ومشاركة منظمات المجتمع المدني مع حكومة باكستان في وضع أول سياسة للشباب. حيث بدأت هذه المنظمات، العاملة في مجال تنمية الشباب، منذ عام ١٩٨٩ استخدام مختلف الوسائل، مثل البحوث والمؤتمرات الوطنية والدولية والتحفيز الإعلامي لتحقيق تغييرات على صعيد السياسات. ويمكن تقييم أداءها من خلال التقدم الذي أحرز بشأن سياسة الشباب منذ البدء وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حين ذكر وزير الدولة الباكستاني للثقافة والرياضة وشؤون الشباب، السيد محمد علي دوراني، "أن حكومة باكستان قد أعلنت عام ٢٠٠٥ سنة الشباب، ونود الاحتفال بالسنة بطريقة مجدية. إننا جديون في إشراك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والنشطاء وغيرهم من أفراد المجتمع".

وتاريخ هذه المشاركة في وضع السياسة الوطنية للشباب حافل بنجاحات وإخفاقات. فقد تم إعداد أربع مسودات للسياسة، في عام ١٩٨٩ و١٩٩٣ و٢٠٠٢ و٢٠٠٤. كانت الأولى في عام ١٩٨٩ ولم تقدم إلى مجلس الوزراء ولكن أعلنت فقط للصحافة. أما المسودة الثانية في سنة ١٩٩٣ فأعدها خبير استشاري أجنبي، ولكنها لم تقدم أيضاً إلى مجلس الوزراء. أما الثالثة في عام ٢٠٠٢، فعرضت أخيراً وبنجاح على مجلس الوزراء للموافقة عليها. وبعد استعراضها اقترح المجلس بعض التعديلات. وبناءً على ذلك أصدرت المسودة الرابعة والحالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

حصل التغيير الفعلي المتعلق بالسياسة في عام ٢٠٠١، عندما بدأت الحكومة بالتشاور مع المجتمع المدني. بين أيار/مايو ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، نظمت وزارة الثقافة والرياضة وشؤون الشباب للمرة الأولى حلقات عمل تشاورية إقليمية ووطنية. وفي ضوء هذه المشاورات، تمكنت "وزارة الشباب" الباكستانية مع المشاركة النشطة لقسمها الإقليمي للشباب ومنظمات المجتمع المدني والطلاب من إعداد مسودة سياسة وطنية شاملة للشباب (المسودة الثالثة)، وشكلت هذه العملية القاعدة للمسودة النهائية في عام ٢٠٠٤.

اقتصرت دور المنظمات الدولية في هذه العملية على الدعم المادي والتقني لصياغة المسودات الأربع. فقد عين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع وزارة الشباب (MoCSYA) الخبير الاستشاري الدولي لإعداد المسودة الثانية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. ثم، دعمت اليونيسيف (UNICEF) الوزارة في عام ٢٠٠١ على إقامة حلقات التشاور الإقليمية وحلقة عمل وطنية في إسلام آباد. كما قدمت مؤسسة روكفلر وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مساهمات مالية لإعداد إحدى الدراسات الاستقصائية عن الشباب التي أجراها مجلس السكان في عام ٢٠٠٣. بعد ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، دعمت السفارة النرويجية الوزارة لإقامة حملة وطنية جديدة للشباب.

ثابتت منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب في مشاركتها بعملية السياسة الوطنية. بدأت في التحفيز لوضع تلك السياسة، ومن ثم في المشاورات مع الجهات الحكومية المعنية. والتحقّت ٢٨ منظمة شعبية شؤون الشباب في الوزارة. رسمياً، بدأت منظمات المجتمع المدني العمل مع الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عندما طلب رئيس الوزراء أن ذلك من تلك المنظمات بتقديم خططها لفريق عمل الوزارة للشباب على المستوى الوطني، والمقاطعي والمناطق والقروي. وأثبتت التجربة أن خلق الروابط والتنسيق والتواصل بين منظمات المجتمع المدني أنتج مجموعات ضغط قوية فرضت الواقع بمشاركتها. اشترك في هذه العملية أكثر من ٥٤٧ منظمة وجمعية ومجموعة تحت مظلتين للمجتمع المدني أنشئت في عام ١٩٨٧. الأولى، على المستوى الوطني (APYF) وتتكون هيكلتها من مجلس وبرلمان للشباب، ومجلس استشاري وكذلك جمعية عمومية للشباب. أما المظلة الثانية (NYCOP) تعمل على المستوى المحلي.

ونشطت منظمات المجتمع المدني أيضاً لضمان مشاركة الشباب في عملية السياسة، من خلال تنظيمها لمؤتمرات ومشاورات شبابية. معظم هذه المشاورات والمؤتمرات نفذت رداً على المسودة الثالثة للسياسة سنة ٢٠٠٢.

وتتجلى آثار المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني الباكستاني من خلال الاجراءات التي اتخذتها الحكومة عند وضع السياسة الوطنية للشباب في خطة العمل، والتي قدمتها لمنظمات المجتمع المدني في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد وضعت الوزارة آليات تنفيذ ورصد تتضمن المهام الرئيسية التالية:

➤ الرصد: وحدة تنفيذ السياسة الوطنية لرصد البرامج والخدمات لتنمية الشباب. وستشمل تدريجياً الرصد لمنظمات المجتمع المدني؛

➤ البحوث والتنمية: بعد التحفيز لمنظمات المجتمع المدني في الكشف عن قضايا الشباب في باكستان، اعترفت الوزارة أن مزيداً من الأبحاث المتعلقة بالشباب يجب أن تتوفر كجزء من عملية صياغة السياسة. وقامت الحكومة بتكليف دراسة استقصائية عن الشباب؛

➤ التحفيز: ستنسق الوزارة مع منظمات المجتمع المدني للتحفيز لقضايا الشباب؛

➤ بناء القدرات: ستوفر الوزارة برامج تدريبية لبناء القدرات للعاملين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة؛

➤ تنسيق وتيسير: سوف تعزز الوزارة التنسيق بين خدمات التنمية الشبابية، وحيث أمكن ستقوم بتيسير إنشاء برامج ومبادرات للشباب.

الدروس المستفادة: هناك عدة دروس قد استنتجت من هذه الدراسة وأهمها التالي:

➤ أن مشاركة الشباب أمرٌ أساسي. وفي غياب مقدرة صناع السياسة من التواصل المباشر مع الشباب لضمان مشاركتهم، تلعب منظمات المجتمع المدني دور الوسيط في إيصال الصوت بمختلف القضايا المتعلقة بالشباب في جميع أنحاء البلاد، وتنقل نتائج المشاورات والأبحاث والمسوحات ذات الصلة إلى الجهات الحكومية المعنية؛

➤ أن التعاون مع الحكومة أمر ضروري لجعل المشاركة في العملية فعالة في جميع المراحل، وأن تنظيم المؤتمرات بالمشاركة من الحكومة والمنظمات الدولية، هو واحد من أساليب التعاون؛

➤ أن إنشاء شبكات لمنظمات المجتمع المدني تساعد على خلق مجموعات ضغط قوية؛

➤ ليس من الممكن تجاهل أثر وسائل الإعلام، ويجب استخدامها في جميع مراحل العملية، خاصة للتحفيز.

يتفاوت مستوى المشاركة وتفاعل العلاقات مع الحكومات على نطاق واسع وفي مختلف مراحل وضع السياسة نظراً إلى طبيعة المجتمع المدني العربي غير المتجانسة واختلافه من بلد إلى آخر، وحتى في البلد نفسه، إضافة إلى تأثره بالبيئة السياسية والتشريعية والثقافية والاقتصادية السائدة. ولكن يجب اعتبار منظمات الشباب غير الحكومية كشركاء للحكومة في عملية صنع القرار وممثلين لمجموعات كبيرة من الشباب. إن تلك المنظمات هي أداة للوصول إليهم، وليست هدفاً في حد ذاتها. إضافة إلى ذلك، يتوجب اكتشاف وسائل أخرى للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب في وقت واحد وفي جميع المناطق. ويتوجب أن لا يسمح لهذه المنظمات الشبابية احتكار موقعها باعتبارها الجهة التي تمثل الشباب. ويتعين أن تستكمل أيضاً من قبل مجموعات أخرى كالنوادي الشبابية، تبعاً للواقع والسياق الوطني.

مشاركة الشباب في دور المستفيدين والشركاء والقادة

يجب أن يترجم منظور التنمية الحديث "الشباب مورد" في السياسة الوطنية بشكل واضح، من خلال إعلان صريح من قبل الحكومة يضمن مشاركتهم المكتملة في عملية الصياغة والتنفيذ والتقييم على حد سواء. كما ينبغي أن تلعب منظمات المجتمع المدني ذات الصلة دوراً هاماً في نموذج المشاركة الشبابية، وأن تحظى باعتراف ودعم حاسمين من الحكومة.

في حين ينتمي عدد كبير من الشباب إلى المنظمات غير الحكومية، إلا أن العديد منهم لا يتمتع بانتماء معين. ففي هذه الحالة، وكي تكون المشاركة أكثر شمولية، ينبغي أن تنظم الحكومة مشاورات مفتوحة مع

الشباب، عادة ما تجري على الصعيد المحلي في جميع أنحاء البلاد. ويمكن تنظيم هذه المشاورات بمساعدة الحكومات المحلية، ومن خلال النظام المدرسي جنباً إلى جنب مع المنظمات الشبابية.

لطالما انطوت مساهمة الشباب ومشاركتهم في وضع السياسة على مزيج من الأدوار. تعتمد على عدة عوامل منها متعلقة في السياق المحلي أو مستوى و/أو مرحلة التدخل للعملية، وأخرى مرتبط بهم مباشرة، بخبرتهم ومقوماتهم العلمية والاجتماعية وغيرها. كلف فريق العمل للشباب في إدارة تطوير التنمية الدولية (DIFD) - شبكة الشباب والأطفال والمجتمع المدني - إقامة دراسة مسح عام للشباب في عام ٢٠٠٧. وكان الغرض منها تقييم النهج المتبع في قضايا الشباب، في مجال التعاون الإنمائي لممارسة وضع السياسات والمساعدات للدول. في المحصلة دعت هذه الدراسة إلى العمل لصالح الشباب كمستفيدين وكشركاء، وإلى أن يتاح لهم قيادة عملية رسم التنمية الشبابية.

وفي هذا السياق، قام البنك الدولي (الجدول ٢) بتعريف هذه الأدوار للشباب ضمن عملية المشاركة، لأن فهمها ضروري للاستفادة القصوى من قدرات الشباب وكيفية التعاطي معهم، وهو أساسي في تصميم العملية وتحديد أهدافها ومخرجاتها. نود التأكيد، ضمن نطاق التعريف، على أن الشباب في دور الشركاء والقيادة، هم أيضاً من المستفيدين.

إن واقع الشباب في الدول العربية ومنطقة الإسكوا تحديداً، يبرز تاريخاً حافلاً بالإقصاء والتهميش لتلك الفئة، خاصة فيما يتعلق بالعمل السياسي ومراكز صنع القرار. والشباب يعانون الضعفين على جميع المستويات. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة مشاركة الشباب في برلمانات مثل البحرين ولبنان أدنى من ٧ في المائة. علاوة على ذلك، أنشأت أربع بلدان فقط (مصر، والأردن، وتونس، واليمن) تشريعات متعلقة بالشباب^(٤٢)، وما زالت غالبية بلدان المنطقة تعالج قضايا الشباب بالوكالة، من خلال اللجان المعنية بشؤون الرياضة أو الثقافة أو الأسرة أو السكان.

لكن العقد الراهن شهد تحولات في مقاربة الحكومات لمشاركة الشباب. إذ قام عدد من دول الإسكوا الأعضاء وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية بإعادة تركيز جهودها على قضايا الشباب وتشجيع مشاركتهم من المنظور الحديث. إذ بدأت تعترف بهم كقوة هامة من السكان، ليس فقط كمستفيدين من عملية التنمية والخدمات ولكن كشركاء في هذه العملية، خاصة في وضع السياسة الوطنية ذات الصلة. حتى إن بعضها ذهب إلى حد أتاح للشباب في أن يقودوا أجزاء من هذه العملية. وشكلت عملية مشاركة الشباب في وضع السياسة الوطنية للشباب في مملكة البحرين سابقة غير مألوفة في المنطقة ومثال يحتذى به (الإطار ٧)^(٤٣).

الإطار ٧- البحرين- مشاركة الشباب في عملية السياسة الوطنية

إشراك الشباب في عملية السياسة الوطنية يزيد من فرص نجاحها وتقبلها. وتساعد عملية التشاور على تطوير مهارات الشباب وقدراتهم على المساهمة بصورة أكثر فعالية في المبادرات المستقبلية للسياسة. من هذا المنطلق، قام قسم الشباب والرياضة (GOYS) في البحرين، بإيعاز من الملك ودعم وتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، بعملية شاملة لوضع السياسة الوطنية للشباب دامت ١٨ شهراً. وعمل القسم على تقييم الواقع واحتياجات وتطلعات الشباب البحريني بهدف توفير المعلومات لوضع أول سياسة وطنية للشباب في

البحرين، والتي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٤.

القضايا المطروحة:

- ترمي المشاورات إلى معالجة غياب استراتيجية وسياسة وطنية للعمل مع الشباب ومن أجلهم؛
- المشاركة الشباب البحرينية في عملية السياسة الوطنية؛ تعمل على تشجيعهم في الانخراط عبر حملة توعية شاملة، تتطوي على التواصل من خلال الراديو والمقابلة وجها لوجه وعملية مسح يستخدم الإنترنت، وذلك لاستعراض وتوثيق آرائهم.

الأهداف:

- البناء على مخيلة وطاقة وآراء ومواهب جميع الشباب والشبان البحرنيين، من خلال مشاركتهم الناشطة في جميع مراحل صياغة الاستراتيجية؛
- وضع استراتيجية وطنية للشباب منسقة وشاملة، تؤدي إلى وضع خطة عمل لعام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩؛
- بناء قدرات الشباب والعاملين والمشاركين في عملية الصياغة للاستراتيجية.

مشاركة الشباب:

الشباب كمستفيدين: شارك حوالي ١٦,٠٠٠ من الشباب والشبان، تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٣٠، ما يعادل ٨,٩ في المائة من السكان الشباب. عمل المشاركون من خلال مناقشات لمجموعة التركيز، والمسح عبر الإنترنت، وعدد منهم شارك في عملية التشاور وحملة التوعية "حملة صوت الشباب". الشباب كشركاء: وظف ودرب أكثر من ١٠٠ شاب وشابة لتنسيق "حملة صوت الشباب". كما لعبوا دورا ناشط في تشجيع وإجراء البحوث ذات الصلة. وقد عمل هؤلاء الشباب جنبا إلى جنب مع موظفي الخدمة المدنية والوزراء في تسع لجان، جمعت ما بين الاجيال. وكانوا مطلعين وتمت إستشارتهم وتعيين مهام لهم في هذه اللجان.

العملية:

أجريت البحوث على مدى فترة تسعة أشهر في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وتضمنت تسع مواضيع مستندة إلى إطار برنامج العمل العلمي للشباب في السياق الوطني البحريني، وهم: التعليم والصحة والعمالة والثقافة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضمان الاجتماعي والبيئة والرياضة والترفيه والحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

وقسمت العملية إلى خمس مراحل متتالية:

- إنشاء مجموعات عمل مواضيعية (Thematic) وإجراء دورات تدريبية للشباب؛
- جمع المعلومات عن طريق المسوحات وجها لوجه ومجموعات التركيز؛
- التوعية عن طريق الحديث الإذاعي للمجتمع المحلي، والمواقع الإلكترونية للإنترنت؛
- مراجعة ووضع الصيغة النهائية بمشاركة الموظفين التقنيين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومجموعات العمل من وزارة الشباب (GOYS) والشباب المشاركين؛
- الحصول على الموافقة من الحكومة ومن ثم الترويج للسياسة.

النتائج: صيغت خطة العمل التنفيذية وتضمنت ٩٦ توصية من أصل ١٣٦ كانت قد وردت في الوثيقة الاستراتيجية. وهي تتألف من خمسة برامج استراتيجية كبرى، شملت إنشاء برلمان ولجنة وطنية وصندوق تنمية للشباب؛ كذلك لجنة وزارية لشؤون الشباب.

الدروس المستفادة:

- أن العمليات المعقدة والواسعة النطاق تتطلب اتفاقاً واضحاً وشفافاً منذ البداية وعلى أعلى المستويات بين الأطراف المنفذة، لتفادي التأخيرات والتوقعات المتباينة؛
- ينبغي تخصيص الموارد والوقت الكافيين لضمان أن جميع الشباب المستهدف، من داخل وخارج النظام التعليمي الرسمي، هم مهيوون للمشاركة في أنشطة التشاور؛
- على صعيد التدريب، الملاحظ أن الشباب لا يستجيب إلى نفس وسائل التحفيز والاتصال. لذا يستوجب القيام بمسح أولي جيد للفئات المستهدفة، والعمل مع مجموعات تجريب تساعد على فهم السبل والوسائل الملائمة والمتعددة وتسهيلها لضمان أقصى قدر من المشاركة الشبابية.

٧- التعاون ما بين الوزارات والمشاركة على أعلى المستويات

تختلف السياسة الوطنية للشباب عن غيرها من السياسات العامة بأنها تتناول عدة قطاعات ومجالات. لذا من الضروري إيجاد السبل لإشراك مختلف الوزارات والهيئات الحكومية في عملية الصياغة والتنفيذ والتقييم. ويعتمد التعاون والمشاركة بين المؤسسات الحكومية، من وزارات وهيئات، على السياق الوطني، لكنه يشمل في الحد الأدنى الوزارات المسؤولة عن الصحة والعمالة والتعليم والثقافة والشباب.

لقد أثبتت التجارب في العديد من البلدان أنه من الصعب ضمان نجاح المشاركة والتعاون الوزاري، وذلك بسبب التحديات القائمة، ومنها كيفية إعطاء مختلف المؤسسات المشاركة ملكية منفردة تحت سقف استراتيجية موحدة للسياسة^(٤٤). أما الأخرى فهي رغبة كل وزارة أن تكون الجهة القائدة للعملية. يضاف إلى ذلك تضارب المصالح بينها واختلاف ثقافة العمل، وهلم جرا. ولتفادي العديد من هذه التحديات، قامت بعض الحكومات بوضع آليات لضمان حسن التعاون بين الوزارات، وعلى أعلى المستويات، في سياساتها الوطنية للشباب، مثل إنشاء لجنة من وزراء الدولة أو مجموعة عمل من كبار المسؤولين الحكوميين، لكي يضمنوا حسن الإداء والمشاركة والتعاون في جميع مراحل العملية من التخطيط إلى الصياغة والتنفيذ والتقييم.

لوحظ في الدراسة التي أعدتها الوكالة الأمريكية للدعم والتنمية (USAID)^(٤٥) في ثمانية بلدان، أن تلقي الدعم الرفيع المستوى في الحكومة أمر ضروري لإحداث التغيير ووضع السياسات. كما أن توفر الالتزام المسبق والكبير للسياسات يتسم بتشكيل تحالفات لكبار صانعيها، متسلحين بأسس منطقية متماسكة وإرادة لتقاسم المخاطر السياسية. وهم يصبحون بذلك من أهم المساهمين في استدامة السياسات. وقد تأثرت هذه العملية بعدد من العوامل منها:

(أ) قيادة قوية من جانب أفراد نافذين؛

(٤٤) Denstad 9-18.

(٤٥) USAID, Lush et al., (2000:21). The Policy Circle. The Importance of High-level Support and Policy Champions
<http://www.policyproject.com/policycircle/content.cfm?a0=3> Online publication.

(ب) مستوى منخفض من المعارضة المنظمة؛

(ج) دعم مؤسسي ومالي مستمر.

يعدّ مناصرو السياسة الملتزمون بالنهوض بقضاياها من أهم المحفزين لتطوير السياسة والإصلاح. إنهم أصحاب الشأن وقد ينتمون إلى أية مجموعة ذات صلة. ومن أهم ما يتمتعون به هو إمكانية الوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين. وفي العموم، كلما ارتفع مستوى شأنهم يكون التأثير على السياسة المتصلة أكبر. مثال على ذلك الدعم الرئيسي في أوغندا (الإطار ٨)^(٤٦) والملكي في الأردن (الإطار ٩)^(٤٧) للسياسة الوطنية للشباب.

الإطار ٨- أوغندا

ينسب إلى موسيفيني، رئيس أوغندا، رصيد كبير في لعب الدور القيادي والرئيسي في تخفيض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلاده خلال التسعينات. وذلك من خلال مثيرته في الإشارة إلى هذا الوباء في خطابه العام، والإمعان في الإشارات للمواطنين بأن حكومته كانت (وما زالت) جادة في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الإطار ٩- الأردن

قام الملك عبدالله والأسرة الملكية بدعم وتأييد قضايا الشباب ووضع السياسة الوطنية. من خلال إنشاء المجلس الوطني الأعلى للشباب، وتأهيل الجو العام وتشجيع المشاريع المتعلقة بالشباب والأنشطة وتوفير الموارد المالية (بما في ذلك الجهات المانحة الدولية). مما أدى إلى انتعاش وازدهار القطاع الشبابي وإلى سياسة وطنية للشباب تعد من أكثر السياسات نشاطاً في البلدان العربية.

٨- التنسيق بين القطاعات: نهج متكامل لسياسة الشباب

إنّ الحكومة هي المعني الأول بمعالجة قضايا الشباب في إطار سياسة وطنية. تكمن أهمية هذه السياسة في ضرورة شموليتها لاستراتيجية متماسكة ومتكاملة تحدد كيفية التعامل بين مختلف القطاعات المشاركة وعلاقتها ببعضها البعض. وبالرغم من تعدد المجالات لسياسة الشباب المنتمية إلى قطاعات مختلفة، إلا أنها متداخلة التأثير بشكل قوي يستدعي التنسيق والتنظيم على أعلى المستويات. ومن الأمثلة البسيطة التي تعكس التأثيرات القطاعية المتداخلة: مستوى ونوعية التعليم وتأثيرهما المباشر على وعي الشباب من الجنسين إلى قضايا الصحة العامة والإنجابية، وعلى فرص حصولهم على فرص عمل لائقة، وتحصيل المعلومات والمهارات المطلوبة في عصر العولمة.

يشكل هذا التقاطع أو التشابك لمختلف القطاعات مجموعات تضم نظاماً تقليدياً مثل العلاقة بين التعليم والعمالة والصحة، وأخرى غير تقليدية مثل علاقة التعليم بالمهارات الحياتية والمهنية كالتطوع، والرياضة البدنية، واكتساب المهارة القيادية وغيرها من المهارات التي تخولهم التنافس في سوق العمل العالمي. وتتناول هذه الموضوعات يحتم على الحكومة إيجاد سبل للتنسيق بين مختلف قطاعاتها، مما يقودنا للتعاطي مع نموذج سياسة معروف بالسياسة عبر القطاعية^(٤٨). وهي سياسة متكاملة، تعنى بتنسيق وتنظيم الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة في مختلف المجالات تحت سقف استراتيجية موحدة وشاملة للشباب. وبالإمكان تعزيز مساهمات الجهات المشاركة، من خلال تحديد المسؤوليات المؤسسية حسب الخبرات المتوفرة لكل جهة وميزاتها التنافسية. مما يضمن توفر الكفاءات لتنفيذ العملية وتحقيق أكبر أثر ممكن.

بما أن عملية السياسة الوطنية للشباب تتضمن اشتراك عدد كبير من الجهات المنفذة، بما في ذلك الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والجمعيات وحتى الشباب أنفسهم. فإنّ كلاً من هذه الجهات تختص بدور محدد يعتمد على المهارات والموارد المتوفرة لديها في سياق سياسة الشباب. فتجربة دولة السويد خير دليل على إمكانية الاستيعاب السليم لكل الأطراف المشاركة في سياسة الشباب، وذلك بتطوير إطار وطني مترابط تم إدراجه في تخطيط السياسة الوطنية وضمن آليات لوضع الإطار في حيز التنفيذ.

وبالرغم من أن هذا النموذج عبر القطاعي يتطلب أن تكون هناك جهة واحدة في الموقع القيادي للعملية برمتها، بدءاً بالتنسيق والتخطيط والصياغة والتنفيذ وانتهاءً بالتقييم، إلا أن كل قطاع مشارك، ممثلاً بوزارة أو هيئة حكومية، يبقى هو المسؤول عن تنفيذ الأجزاء المتعلقة به ومخرجاتها المتضمنة في هذه السياسة.

٩- تخصيص الميزانية

تحتاج الحكومة أن تخصص ميزانية مستقلة للسياسة الوطنية للشباب لتحقيق المشاريع والأنشطة ذات الصلة. ومن المهم أن يُخصّص للجهة الحكومية القائدة لعملية السياسة، وزارة كانت أو هيئة، ميزانية خاصة للشباب تغطي الكلفة والأنشطة في جميع مراحلها. يمكن لهذه الميزانية أن تتوزع على الجهات المشاركة المسؤولة. وقد تتكون من مخصصات بعضها تابع للوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة. ولكن على الجهة القائدة أن تنسّقها بشكل جيد وفعال. وإنّ الفشل في هذا الدور قد يؤدي إلى فقدان الحافز من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجموعات الشباب.

إذا اعترفت الحكومة بمساهمة الجمعيات والمنظمات الشبابية غير الحكومية، فعليها الاستثمار في تطوير المبادرات الشبابية وفي ديمومة قطاع المنظمات غير الحكومية. هذه ممارسة متبعة في العديد من الدول الأوروبية^(٤٩). كما يتوجب على الحكومة أن تخصص جزءاً من ميزانيتها، بشكل منح إدارية، للمنظمات الشبابية لتتمكن هذه الأخيرة من القيام بمهام إدارية عامة لا تتعلق بالمشاريع المدرجة في السياسة. مثال على ذلك الاجتماعات التنظيمية، والتواصل مع الأعضاء، والتدريب الإداري وغيرها من الأنشطة.

إضافة إلى ما تقدم، يتوجب أيضاً على الحكومة أن تخصص ميزانية عامة، في إطار منح تحصل عليها المنظمات الشبابية غير الحكومية، لتنفيذ الأنشطة المدرجة في خطة عمل استراتيجية السياسة الوطنية.

(٤٨) Denstad 9-19.

(٤٩) Denstad 9-20.

١٠- التواصل بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية

ينبغي على السياسة الوطنية للشباب تحديد الآليات والخطوات والتدابير التي يتعين تنفيذها على المستوى الوطني. من الواضح أن مختلف السلطات الحكومية تلعب أدواراً رئيسية في وضع السياسات. مثل السلطة التنفيذية (رئيس الدولة، أو الوزارات)، والسلطة التشريعية (البرلمان، أو ما يعادلها)، والسلطة القضائية. وكذلك، تلعب المؤسسات الحكومية المنفذة للسياسات دوراً شديداً الأهمية. ولذا فإن قوة المؤسسات الحكومية المشاركة في صنع السياسة لها تأثير مباشر على نجاحها أو فشلها.

في الوقت عينه، لن تتمتع السياسة الوطنية بحس الواقعية ما لم تشمل الأبعاد المحلية والإقليمية، وتتمتع بمشاركة نشطة من السلطات الحكومية المحلية. إذ، ينبغي على الحكومة المركزية أن تكون ملزمة باختصاصات ومسؤوليات السلطات المحلية والإقليمية واحتياجاتها، وأن تقترح السبل والوسائل الملائمة لتنفيذ السياسة بالتعاون والتنسيق والشراكة معها^(٥٠). بالتالي، على الحكومة في مسار تصميم السياسة أن تضمن توفير الحوافز، ومنها التوجيه وتشجيع الممارسات الفضلى العملية والمالية للسلطات المحلية. وفي المقابل، على هذه السلطات أن تعمل بدافع التحفيز، كنتيجة للجهد الوطني، لمعالجة قضايا الشباب وتطوير خطط العمل المحلية الفاعلة وذات الصلة.

أما المؤسسات غير الحكومية، فتلعب هي الأخرى دوراً هاماً في رسم السياسة. في البدء كان يقتصر دورها على التحفيز لتغيير السياسات (مجموعات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والمنظمات وجماعات التحفيز)، بتوفير البيانات لعملية صنع القرار (الأكاديمية ومؤسسات البحوث)، وعن طريق توفير التمويل (المنظمات المانحة) للبحوث المتعلقة بالسياسات والحوار ذات الصلة وصياغتها وتنفيذها^(٥١). وللنظم الدولية دور فعال في الدعم والتأثير على صنع السياسات. ومنذ عقد مضي، تنامي دور هذه المنظمات غير الحكومية لتشمل مشاركتها المستوى التشريعي والتقني في وضع السياسات^(٥٢).

تنشأ الحاجة لوضع السياسة الوطنية من داخل وزارة معينة دون سواه، لأن قوة المؤسسات المشاركة لها تأثير مباشر على نتائج السياسة ومخارجها. والتجربة الكمبودية (الإطار ١٠)^(٥٣) خير مثال على أهمية التنسيق وإشراك السلطات والمنظمات على جميع المستويات.

الإطار ١٠- كامبوديا- تنسيق السياسة الوطنية للشباب على كل المستويات

من داخل "حكومة كمبوديا الملكية" يقوم قسم الرياضة في وزارة التربية والتعليم والشباب بتنسيق السياسة الوطنية للشباب، بالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات الصلة.

تبنت الحكومة كجزء من بناء الدولة الفخر الوطني، سياسة الأجلين المتوسط والطويل الأمد في التخطيط لسياسة الشباب والرياضة. فقامت بمشاريع تعزز رفاهية الشباب على المستوى المحلي، وعززت الروابط بين الوزارات، وإنشأت شراكات جديدة مع منظمات وجماعات محلية لتنمية الشباب والرياضة.

USAID 18-20. (٥٠)

USAID 18-20. (٥١)

ODI 14-20. (٥٢)

<http://www.unescap.org/esid/hds/pubs/2286/s9.pdf> UN-ESCAP, (1999). National Youth Policy Formulation Manual. (٥٣)

كان للسياسة ثلاثة أهداف متوسطة الأمد:

(أ) الأول، هو تحسين عملية الوصول إلى الأخصائيين والمرافق الرياضية والترفيهية، وتوطيد وتوسيع الحركات الشبابية والجمعيات على جميع المستويات. كما تهدف إلى تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار تنمية الشباب والرياضة؛

(ب) والثاني، هو تعزيز قدرة الإدارة العامة للشباب والرياضة في إدارة العملية التنموية والتخطيط وتنفيذ البرنامج؛

(ج) والثالث، هو تشجيع إنشاء الحركات والجمعيات الشبابية، والجماعات الكشفية والمنظمات المعنية بحقوق الشباب على المستوى الوطني.

بدأت الحكومة في تطوير التنظيم والإصلاح الإداري عن طريق تدريب الموظفين على المستوى المركزي والمقاطعات والمناطق والمجتمعات المحلية. وتضمن النهج مزيجاً من الاستراتيجيات تعمل على إنشاء مراكز على مستوى الأقاليم والمحافظات لتوعية الشباب. وتكون هذه المراكز بمثابة قاعدة لإطلاق حملات التحفيز والتواصل والتعبئة الشبابية في إطار أنشطة المجتمع المحلي ومشاريع إفرادية. كما اشتركت أيضاً مع برنامج الوزارات الأخرى والصندوق الاجتماعي.

أما هدف الحكومة الطويل الأمد فكان تعزيز دور القطاع الخاص في الأنشطة الشبابية والرياضية، بما في ذلك الشركات الخاصة والمنظمات والجماعات المحلية.

أنشأ قسم الشباب والرياضة في وزارة التربية والتعليم والشباب عدداً من الشعب ذات صلة لتنفيذ برامج السياسة الوطنية. تتسق هذه الشعب وتتعاون مع كُتب مع الوزارات والمنظمات الوطنية والدولية والجمعيات والمجموعات المعنية بقضايا الشباب على جميع المستويات في كمبوديا. كما أنها تتألف من الشباب أنفسهم، وتعمل في سياق التربية البدنية والرياضية (المعهد الوطني للتربية البدنية والرياضية)، والتعليم العام، والتدريب الفني والمهني، والتعليم غير الرسمي.

١١ - التحفيز للسياسة الوطنية للشباب

غالباً ما يركز التحفيز الجهود على أصحاب الشأن والنفوذ، وهؤلاء ذوو خلفيات متعددة وقدرات على إحداث التغيير في السياسات والرأي العام، وهم من المسؤولين في الحكومة الوطنية أو الإقليمية أو المحلية، أو زعماء تقليديين، أو رؤساء مدارس، أو أعضاء في رابطات آباء ومعلمين وتلاميذ، أو زعماء دينيين، أو رجال أعمال، أو مشاهير، وغيرهم من الأشخاص النافذين في المجتمع. ومعظمهم يشغل مراكز سلطة وقرار يؤثر على الحياة العامة والخاصة للشباب. إن إشراك هذه الشخصيات في العملية أمر حيوي وأساسي للغاية، لأنه نادراً ما يحصل التغيير بدون دعمهم.

تتسم جهود التحفيز الأكثر فعالية في قدرتها على تحديد الأشخاص من واضعي السياسات و/أو قادة الرأي، يجب إقناع هؤلاء بدعم القضية، وعلينا أن نطرح عليهم الخطوات المطلوبة لإظهار دعمهم.

إذا لا يمكن إحداث التغيير في السياسة أو غيرها من القضايا الوطنية، بدون إقامة حملات تحفيز شاملة وعلى جميع المستويات، داخل المؤسسات الحكومية وخارجها، مع الأخذ بعين الاعتبار خمسة عوامل رئيسية^(٥٤):

DFID, (2006). Learning from the Renewable Natural Resources Research Strategy. Online publication. (٥٤)

http://www.dfid.gov.uk/r4d/pdf/ThematicSummaries/Brief5_Effective_policy_advocacy.pdf

- (أ) الوضع العام والسياق الوطني والمحلي؛
- (ب) المنظور المتوسط والطويل الأمد للسياسة؛
- (ج) النهج المتعدد التخصصات والقطاعات في البحوث والتحليل، المرتكز على قاعدة الأدلة؛
- (د) كيفية المشاركة لتحقيق التغيير؛
- (هـ) نماذج الاتصال الملائمة على جميع المستويات.

التحفيز^(٥٥): هو عملية يقوم بها فرد أو مجموعة تهدف عادة إلى التأثير على السياسة العامة أو السلوكيات أو الممارسات الضارة أو مفاهيم أو قرارات معينة داخل نظم سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية وعائلية وغيرها. تعنى عملية التحفيز بتحديد المشكلة وطرح الحلول المناسبة لها.

لا يوجد حالياً تعريف دولي موحد للتحفيز، وإنما مفاهيم متفق عليها ومعمول بها. كما أنّ هناك عدة أنواع من التحفيز ومنهجيات يتم تطبيقها تبعاً للمشكلة أو السياسة المراد معالجتها، أو وفقاً للظروف العامة القائمة والموارد المتوفرة. في هذا الدليل، سنتطرق بشكل موجز إلى عملية التحفيز للسياسات وسنقدم العناوين الرئيسية لكيفية تناولها، كما سنعين أفضل الممارسات.

يرتكز نجاح التحفيز على الفهم الدقيق لتلك العوامل والفرص السانحة للتأثير على عملية وضع السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

التحفيز لوضع السياسة: وهو مشروط بفهم وضع السياسة الوطنية كمسار عمل يتناول مشكلة أو مسألة مثيرة للقلق^(٥٦). تتفاعل شبكات قوى معنية فيما بينها، ذات علاقات قوة معقدة، تشكل مصادر معلومات متعددة. تصب كل هذه عوامل في ثلاث عمليات رئيسية:

(أ) مشكلة التكوين؛

(ب) تحسين مقترحات السياسة؛

(ج) والعمل السياسي.

لأن مسار عملية السياسة متفرع ومعقد، قد تحسم بعض المسائل المتعلقة بالسياسة من خلال الإقناع أو تقديم الحقائق والتحليلات. أما البعض الآخر فقد يقرّر بالتصويت أو المساومة أو تفويض السلطة. وفي أغلب الأحيان، يجبر صناع القرار على الخيارات الصعبة للسياسة. لذا يجدر أن يركز تحليل الوضع للسياسة على الأمور التي تنجز فعلياً، فضلاً عما هو مطلوب أو مقترح.

International Alliance. Advocacy in Action: A Toolkit for NGOs and CBOs Responding to HIV/AIDS. Online (٥٥)
<http://www.aidsalliance.org/publicationsdetails.aspx?id=142>publication.

ORS, REISMAN et al. (2007). A GUIDE TO MEASURING ADVOCACY AND POLICY. Annie E. Casey (٥٦)
<http://www.aecf.org/upload/PublicationFiles/DA3622H5000.pdf>Foundation online publication.

ولأن السياسة تضع إطاراً تؤثر فيه الحكومة على سلوك الملايين من الشباب، يتوجب على رواد التحفيز والمخططين، قبل القيام بأي اقتراح لمشروع سياسة أو طرح بدائل لما هو قائم أو مغيب، أن يتحلوا بمعرفة^(٥٧) دقيقة وخبرة معمقة في ما يلي:

(أ) عملية وضع السياسة في بلادهم وكيفية صياغتها وتنفيذها، بما فيها القواعد والإجراءات الرسمية؛

(ب) القوانين والتشريعات الوطنية والسياسات والمعاهدات والالتزامات الدولية ذات الصلة؛

(ج) كيفية تحديد المشاركين الرئيسيين: من مؤسسات (عامة وخاصة) ومنظمات وجمعيات أهلية وسياسيين وقادة الرأي والدين والشباب والمجتمع المدني، والإعلام بشكل خاص، علاوة على المجموعات المناصرة؛ وبإضافة إلى ذلك توضيح علاقات توازن القوى فيما بين هذه المجموعات ونطاق أدوارهم بحسب نفوذهم وقوة التأثير لديهم؛

(د) كيف ومتى ومن أين تبدأ عملية التحفيز لتحقيق أكبر أثر ممكن للجهود المتضافرة.

المرحلة التحضيرية: تتطلب هذه المرحلة القيام بعدة خطوات منها ما يلي:

(أ) إقامة مسح سريع وإنشاء للبيانات والبحوث والموارد المادية والبشرية المتوفرة عن الشباب، داخل وخارج نطاق المنظمات والهيئات والمؤسسات المشاركة؛

(ب) تحليل القوانين و/أو التشريعات القائمة بشكل موسع ومعقد، فضلاً عن عيوبها؛

(ج) النظر في التزامات الدولة ذات الصلة، ومدى وفائها بها؛

(د) فهم الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية القائمة وديناميكية المجموعات ذات الصلة مما يساعد على تحديد مستوى الصعوبات التي قد تواجه عملية التحفيز؛

(هـ) الاسترشاد بهذا الفهم لمعرفة المجموعات التي سوف تعارض أو تدعم مسيرة ومشروع الإصلاح.

التخطيط الاستراتيجي للتحفيز^(٥٨): على القوى المشاركة القيام بعدد من الخطوات الأساسية وأهمها:

(أ) انتقاء المؤسسة أو المنظمة أو الجهة التي ستقود وتنظم عملية التحفيز للسياسة؛ ومن الأفضل أن تكون القوى والأطراف الرئيسية المعنية ممثلة لتحقيق أقصى قدر من التعاون والعمل المشترك؛

(ب) جمع وتنفيذ الأبحاث والمعلومات والخبرات عن قضايا الشباب وكيفية إتمام عملية صياغة السياسة وتنفيذها؛

. Ibid (٥٧)

.ORS 22-23 (٥٨)

(ج) تحديد الخطوات العملية لصياغة السياسة، وتعداد النجاحات والتحديات وكيفية تجنبها أو تخطيها؛

(د) وضع خارطة بصرية توضح كيف يتم اتخاذ القرارات لصياغة السياسة في بلدهم؛

(هـ) الكشف عن أسلوب الحكومة في تحديد الأولويات للشباب، وذلك في متابعتها عند اتخاذ القرارات السياسية؛

(و) تسليط الضوء على الروابط القائمة مع السياسات الوطنية في سائر القطاعات المعنية التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأولويات الاستراتيجية لعملية التحفيز وعلى سياسة الشباب المقترحة؛

(ز) قراءة معمقة للجو الحكومي العام من خلال مراقبة ومواكبة مواقفها وقراراتها في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والدينية المستجدة، بما فيها القيادات المحلية ذات الصلة، وذلك لتحديد الفرص السانحة للتأثير على السياسة وصانعيها؛ خاصة أن تلك الفرص قد تسنح في أي وقت؛

(ح) معرفة تصور القيادات في البلد لقضايا الشباب ووجهة نظرهم وقراراتهم فيما يتعلق بمواضيع العمل والتعليم والصحة العامة وحجم توزيع السكان. وجميع هذه مؤشرات رئيسية للبيئة العامة للسياسة؛

(ط) تقييم تأثير وسائل الإعلام ونطاقها، بما فيها الإعلام الاجتماعي، على جميع أصحاب الشأن ولا سيما السياسيين وقادة الرأي منهم؛ إضافة إلى مقاربة الإعلام للشباب وقضاياهم؛

(ي) تعداد الفرص المتاحة ونقاط الدخول المحورية للتأثير على عملية وضع السياسة وتوجيه المشاركين في انتقاء القضايا الأساسية للتحفيز؛

(ك) تحديد الأشخاص الذين يشكلون نقاط تواصل في مختلف القطاعات، وأولئك الذين سوف يشكلون الوجه العام لحملة التحفيز والمتكلمون الرسميون.

واقع العلاقات: لطالما تم التغاضي في مسار التحفيز عن واقع العلاقات، وهو أمرٌ بالغ الأهمية، في سياق التعامل بين أصحاب الشأن/المصلحة مهما اختلفت أولوياتهم ومواقعهم^(٥٩)، وهذه بعض النقاط الهامة في هذا الشأن:

(أ) لطالما لعبت المصالح السياسية والاقتصادية للحكومات والضغط الديني أو الطائفي دوراً كبيراً في تحديد نطاق وأولويات السياسات ومسار عملها ومصيرها؛

(ب) في معظم البلدان النامية، ما زالت الريبة تسيطر على علاقة الحكومة والقيادات السياسية بالمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني بشكل عام؛

(ج) الاعتقاد السائد لدى عدد كبير من صانعي السياسات أنّ المنظمات غير الحكومية تفتقر إلى الخبرة والمهارات والمعارف اللازمة لوضع السياسات.

وتؤدي هذه العوامل في أغلب الأحيان إلى رفض السياسيين/صانعي القرار الإحجام أو الاستماع أو التعاون مع جهود التحفيز لتلك المجموعات. وبالتالي، من الضروري معرفة من هم صانعو السياسة المعنيين والفاعلين لبناء جسور ثقة معهم من خلال الحوار المفتوح والبناء. ومن المهم الإيحاء بالمصداقية والمهنية من خلال دقة المعلومات التي تقدمها هذه المنظمات، ووضوح رؤيتها لعملية وضع السياسة الوطنية، والطرح الإيجابي والمنطقي لها. عند هذا المفصل تكمن أهمية التحفيز وخبرة المحفزين والتخطيط الاستراتيجي للعملية في تخطي هذه العقبات ومدّ الجسور وفتح قنوات التواصل البناء على الصعيد المؤسسي والعام.

وبغض النظر عن النظام السياسي القائم^(٦٠) في أي من تلك الدول ومدى تقبله و/أو تشجيعه للمشاركة ومستوى الجهود المبذولة من قبل أصحاب الشأن، خاصة الشباب منهم، فعلى المحفزين استهداف كل فروع الدولة، من التنفيذية/الوزارات والتشريعية/البرلمان والقضائية والمصالح الحكومية والمسؤولين المحليين، وحتى في بعض الحالات الشرطة و/أو العسكر.

النهج المعتمد

تشير التجارب والبحوث أنه بسبب طبيعة قضايا الشباب يفضل أن يعتمد مزيج من النهج التحفيزية لوضع السياسات الوطنية عبر قطاعية، القائم على قاعدة الحقوق^(٦١) (human rights-based) وقاعدة الدلائل^(٦٢) (evidence-based) بمشاركة جميع الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العامة والخاصة والمنظمات الدولية وغير الحكومية، لدعم وحماية حقوق الشباب، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتغيير النظرة النمطية السائدة.

Ibid. (٦٠)

ECORYS, (2011). Assessing practices for using indicators in fields related to youth. ECORYS online publication. (٦١)

www.uk.ecorys.com

Ibid. (٦٢)

الفصل الثاني

استعراض واقع وسياسات الشباب في منطقة الإسكوا

١- ديناميكية الشراكة بين الإسكوا والدول الأعضاء

نظراً لوضع الشباب في دول منطقة الإسكوا وعملاً لتحسين أوضاعهم وضمان مشاركتهم وفقاً لالتزاماتها في برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها، حرصت معظم الدول الأعضاء منذ منتصف التسعينات على دفع عجلة التنمية الشبابية إلى الأمام. فقامت بعضها بوضع التشريعات أو إقامة اللجان أو المجالس الوطنية للشباب من أجل وضع سياسة أو إطلاق مبادرات أو برامج تعنى بهم. ولكن بسبب افتقار كوادرها الوطنية إلى الفهم المتكامل لبرنامج العمل العالمي للشباب^(٦٣) وكيفية تطبيقه؛ وإلى المهارات والقدرات المطلوبة لإدارة عملية وضع السياسة الوطنية أو المبادرات: من بحوث وتحليل وتخطيط وصياغة إلى تعبئة وتنفيذ ورصد وتقييم، لم تكفل هذه العمليات بالنجاح المطلوب. فما كان على هذه الدول إلا المطالبة، من خلال توصياتها في الاجتماعات الإقليمية المتتالية للإسكوا، بزيادة دعم المنظمة التقني لمساعدتها على سد الفجوات القائمة وتفعيل العملية برمتها.

استجابة إلى تلك المطالب وعملاً بالتوصيات، شرعت الإسكوا، في سياق التزامها بقضايا الشباب ومساعيها الدائم والرامي إلى توفير الدعم التقني للبلدان الأعضاء منذ التسعينات، إلى تنظيم ورشات عمل إقليمية ووطنية، بعضها بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات غير حكومية دولية وإقليمية، لتمكين الكوادر الوطنية من تطبيق برنامج العمل العالمي للشباب في السياق الوطني للسياسة الشبابية. كما اهتمت بكيفية إدارة عملية وضع السياسة وضمان مشاركة الشباب الفعلية على جميع المستويات. وفي ظل جهودها المستمرة الهادفة إلى تقديم الدعم الفني الفاعل، أجرت الإسكوا سنة ٢٠٠٩ دراسة مسح تقييمية كجزء من المرحلة الأولى لمشروع "تعزيز القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات الوطنية للشباب: الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب"^(٦٤). هدفت من خلال هذه الدراسة إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة التي تقلل من استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب، وإلى حصر المعطيات والمعوقات التي تحد من تنفيذ هذه البلدان بالالتزامات التي تعهدت بها. كما هدفت إلى بناء مرحلة تأسيسية تمهد لاحقاً لمتابعة ورصد وتنفيذ مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالشباب، بما فيها قرار الجمعية رقم (A/RES/60/2)، والذي تحدث فيه البلدان الأعضاء على تطوير وتنفيذ سياسات شاملة ومتكاملة مبنية على إطار برنامج العمل العالمي لتمكين الشباب وتعزيز دورهم الاجتماعي والتنموي.

تبعاً لاستراتيجية عمل الإسكوا في هذا النطاق، تقيم الهيئة سنوياً عدد من الاجتماعات الإقليمية للخبراء والمنظمات الأممية الأخرى وغير الحكومية المختصين في هذا المجال والشباب أنفسهم، حيث تحرص على توفير المعلومات التقنية من خلال الأوراق والمداخلات ذات الصلة، وإتاحة الفرص لممثلي البلدان الأعضاء لطرح المواضيع الملحة وتبادل الآراء مع ذوي الخبرة إضافة إلى تبادل الخبرات فيما بينها. كذلك، تعمل الإسكوا على نشر الدراسات ومذكرات السياسة والدليل للمعنيين بسياسة الشباب، حرصاً منها على وضع أوسع وأحدث المعلومات المتعلقة بشؤون الشباب في متناول الإداريين والمختصين وصناع القرار العاملين في مجال السياسة الشبابية في دول المنطقة.

(٦٣) الأمم المتحدة (الإسكوا)، مؤسسة التنمية الأسرية، (أذار/مارس، ٢٠٠٩). "اجتماع خبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج الشباب في عملية التنمية". أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. ص. ٢. www.escwa.org.lb

(٦٤) الأمم المتحدة (الإسكوا) ١٠-٢٩.

وتقدم هيئة الإسكوا الدعم التقني على المستوى الوطني نزولاً عند طلب الدول الأعضاء وبناء للاحتياجات والموارد المتوفرة لديها. إضافة إلى الدعم التقني للسياسة الوطنية للشباب، يشمل التعاون التقني مجال السياسة الاجتماعية والسكانية. ومثال لهذا التعاون، قامت الإسكوا في عام ٢٠٠٥، بطلب من البحرين، بتقديم الدعم لتطوير المشروع الوطني للسياسة الاجتماعية المتكاملة؛ وهو الأول من نوعه في المنطقة. نتيجة لهذا الدعم وللتعاون بين الإسكوا ووزارة التنمية الاجتماعية في البحرين أنشأت وحدة السياسات الاجتماعية، وتم تصميم وحدة لتوفير الدعم الاستراتيجي حول جميع القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية والسياسة الوطنية. كما دعمت الإسكوا بناء القدرات للوحدة عام ٢٠٠٦، وعززت قدرة الوزارة في مجال تحليل السياسات الاجتماعية والتخطيط عام ٢٠٠٧. وتواصل اللجنة تقديم الدعم الاستشاري التقني إلى عدد من الدول الأعضاء الآخرين في مجال السياسة الاجتماعية والشبابية، وتوفير الخبراء والتدريب وفرص تبادل الخبرات والممارسات الفضلى وغيرها من التقنيات اللازمة لكل دولة حسب احتياجاتها.

٢- مقارنة الإسكوا لسياسات الشباب

أعلنت الأمم المتحدة لأول مرة تعزيز مثل السلام والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب في أوساط الشباب عام ١٩٦٥، وصادقت الدول الأعضاء على ذلك. لكن الإعلان لم يترجم فعلياً إلا بعد ثلاثة عقود، وبالتحديد في سنة ١٩٩٥، باعتماد الأمم المتحدة برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها^(٦٥). يوصي هذا البرنامج باتخاذ إجراءات دولية بشأن تنمية الشباب وتعزيز قدراتهم في إطار توجيهي للعمل على الصعيدين المحلي والإقليمي. كما أكد البرنامج على أنه "ينبغي لكل دولة أن توفر لشبابها فرص التعليم واكتساب المهارات من أجل المشاركة الكاملة في حياة المجتمع". وكانت هذه مبادرة غير مسبقة من جانب المجتمع الدولي، إذ يُعترف فيها بقيمة الشباب باعتبارهم موارد بشرية وعامل أساسي في صناعة التغيير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحد من إقصائهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، خاصة في صنع القرار. في البدء تضمن البرنامج عشرة أولويات، أضيف إليها لاحقاً في عام ٢٠٠٣ خمس أولويات جديدة ذات أهمية للشباب تم تحديدها أثناء رصد وتقييم البرنامج (يشار إلى التفاصيل في الفصل الثالث، فقرة ٨).

تقوم مقارنة^(٦٦) الإسكوا لدعم الدول الأعضاء في تطوير سياسة وطنية متكاملة للشباب على أسس عامة عملية لتخطيط التنمية، وعلى مجموعة من الأولويات والغايات والأهداف المحددة، تصبّ جميعها في إطار برنامج العمل العالمي للشباب وما يرسخه من تعريف الشباب ودورهم الاجتماعي ودورهم كشركاء في العملية التنموية بأسرها. وتتبنى هذه المقاربة النهج القطاعي الذي يساعد في خلق التوازنات ويقلل من الإقصاء الاجتماعي للشباب، من خلال تطبيق النقاط التالية:

(أ) معالجة قضايا الشباب بشكل منفصل عن السياق التقليدي الذي يعتمد إجمالي السكان، وذلك بصياغة أجندة تنموية وطنية للشباب تنطوي على مجموعة من معايير محددة للسياسة وللمؤشرات والأهداف منطوية بإطار زمني محدد؛

(٦٥) الأمم المتحدة (الإسكوا)، مؤسسة التنمية الأسرية ٢٩-٣٠.

(٦٦) الأمم المتحدة (الإسكوا)، (أذار/مارس ٢٠١١). "متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا: السياسات الوطنية للشباب". الدورة الثامنة - البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت. <http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf>

(ب) التعامل مع الشباب كونهم فئة ديمغرافية واجتماعية تشكل موارد بشرية ذات مساهمات أساسية في التنمية. هذا ما يؤدي إلى تغيير النهج التقليدي المتبع بالنسبة لتوفير الدعم للشباب، من دعم عشوائي وأني إلى دعم مبرمج ومخطط، له عائدات استثمارية واقتصادية واجتماعية؛

(ج) العمل على تغيير السياق العام لفهم قضايا الشباب، من الإهمال إلى التفعيل، ومن التعامل معهم كمصدر للمشاكل إلى كونهم موارد بشرية. كذلك التغيير في النهج من التشكيك بقدراتهم إلى الوثوق في قابليتهم على التفاعل وإحداث التغيير، باعتبارهم عنصر التغيير الأكبر في المجتمع، والشركاء الفعالين وثروة موارد قيمة للتنمية؛

(د) دعم مبدأ المشاركة للشباب على جميع المستويات وفي كل أشكالها، باعتبارها حقاً من حقوقهم وشرطاً أساسياً في تفعيل مبادئ وشروط المواطنة. يتم ذلك من خلال الإتاحة لهم بفرص المشاركة في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني. بدءاً من الأسرة والمؤسسة التعليمية وصولاً إلى مؤسسات العمل العامة والخاصة، مما يعود على الجميع شباباً كانوا أم مؤسسات بالمنفعة والقيمة الإضافية؛

(هـ) ضمان اشتراك كل أصحاب الشأن والمعنيين بالتنمية وفي قضايا الشباب، من الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية في دعم حقوق الشباب وترسيخها. ويستعمل هذه الحقوق كمعايير ومؤشرات في تقييم السياسات التنموية العامة والقطاعية المعنية بالشباب.

٣- القضايا الملحة للشباب في منطقة الإسكوا

أظهر تقرير الإسكوا الصادر عن "ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب" في عام ٢٠٠٨، نتائج المناقشات حول الاستبيان الذي أجرته الهيئة لرصد استجابة الحكومات العربية لبرنامج العمل العالمي للشباب ودعم عملية تنفيذ الأولويات المدرجة فيه. وهذه النتائج هي خلاصة مناقشة أربع مجموعات، بحسب تخصصهم العلمي والوظيفي، لأهم العوائق العملية والمؤسسية والمشاكل التي تحول دون صياغة سياسة شاملة للشباب وإدماج قضاياهم في عملية التنمية، انطلاقاً من الأطر^(٦٧) المحددة في هذا الاستبيان. تصنف هذه النتائج كما يلي:

(أ) الإطار العام؛

(ب) الإطار البنيوي؛

(ج) الإطار المؤسسي؛

(د) الإطار الظرفي.

(٦٧) الأمم المتحدة (الإسكوا)، (كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٨). "تقرير ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات". http://css.escwa.org.lb/sdd/484/info_note_ar.pdf.

وفيما يلي خلاصة لتشخيص القضايا الملحة ضمن كل إطار من هذه الأطر، وأسباب بروزها، وبعض الاقتراحات حول أنجح الطرق لمعالجتها.

(أ) الإطار العام^(٦٨)

(١) غياب الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف فئة الشباب باعتبارها فئة ديمغرافية اجتماعية؛

(٢) غياب التشريعات والقوانين الراعية للشباب؛

(٣) ضرورة الالتزام السياسي والإعلان الصريح عن الالتزام ببرنامج العمل العالمي للشباب.

وذكر التقرير أنّ السبب الكامن وراء بروز هذه القضايا في الإطار العام هو الإغفال عن تحديد أهمية التنمية وأولوياتها. وعدد التقرير بعض الاقتراحات كسُبل قد تساعد على معالجة هذه القضايا، وهي:

➤ إعادة منهجة التخطيط التنموي بشكل يستهدف الشباب كفئة قائمة بذاتها (وليس ضمن مجمل السكان) وإدماجها في عملية التخطيط التنموي الإجمالي؛

➤ تبني عملية التخطيط في استهداف الفئات السكانية الأخرى، مثل الأطفال والمسنين والسكان في سن العمل، ضمن إطار الأولويات لكل فئة من الفئات؛

➤ تعزيز القدرات الوطنية في صياغة سياسات الشباب من خلال وضع مشروع لتعزيز القدرات بشكل متكامل يضمن:

➤ نشر المعارف واتباع أسلوب الترويج لمبادئ وقيم دعم سياسات الشباب، وسن التشريعات المختصة؛

➤ حصر البيانات؛

➤ توحيد المصطلحات؛

➤ وضع الآليات المناسبة؛

➤ وضع الأدلة الإرشادية؛

➤ تنظيم ورشات العمل.

(٤) انتقال الإسكوا من تجربة الاستبيان الحالي إلى مشروع صياغة المؤشرات الهادفة إلى تمكين الشباب في العالم العربي لكي يتم نشرها دوريًا كي يستفيد منها صانعو القرار.

(ب) الإطار البنيوي^(٦٩)

- (١) اعتماد تعريف موحد للفئة العمرية الخاصة بالشباب؛
- (٢) جمع البيانات الدقيقة والموثوقة والأنية حول الشباب، من خلال المسوح بالعينة والتعدادات؛
- (٣) إنشاء قواعد معلومات عن الشباب، مفصلة بحسب النوع الاجتماعي، والريف والحضر، والفئات العمرية؛
- (٤) إعداد الدراسات والبحوث حول واقع الشباب في مختلف المجالات، كالتعليم والعمالة والصحة والمشاركة في المجتمع وما إليها؛
- (٥) الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث في صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية للشباب.

أما الأسباب وراء بروز هذه القضايا الملحة هي:

- (١) النقص في الاطلاع على الأدبيات المعاصرة حول الشباب؛
- (٢) النقص في فرص تبادل الخبرات؛
- (٣) ضعف قدرات الكوادر الوطنية العاملة على جمع البيانات وإعداد الدراسات والبحوث وصياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشباب؛
- (٤) عدم توفر الموارد المالية الكافية.

وعدد التقرير بعض الاقتراحات كسبل قد تساعد على معالجة هذه القضايا الملحة، وهي:

- (١) تعزيز قدرات الكوادر الوطنية العاملة على جمع البيانات وإعداد الدراسات والبحوث وصياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشباب؛
- (٢) توفير دليل حول صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية للشباب.

(ج) الإطار المؤسسي^(٧٠)

- (١) افتقار الجهات الحكومية المعنية بقضايا الشباب إلى الفعالية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أولويات برنامج العمل العالمي للشباب؛
- (٢) الافتقار إلى البنية المؤسسية اللازمة لتنسيق الجهود القطاعية المتعلقة بشؤون الشباب؛
- (٣) عدم توفر إطار مؤسسي وطني خاص بشؤون الشباب ذو رؤية شاملة يعتمد على مشاركة القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني ومبادرات القطاع الخاص؛
- (٤) النقص في توعية الكوادر الوطنية المؤسسية بقضايا الشباب واحتياجاتهم ومنهجية وضع السياسات وترجمتها إلى برامج شبابية؛
- (٥) النقص في الشبكات المعنية بقضايا الشباب وفي إشراك هؤلاء في وضع السياسات الوطنية الشبابية.

وعدد التقرير بعض الاقتراحات الكفيلة بمعالجة هذه القضايا الملحة، وهي:

- (١) تفعيل عمل الجهات المعنية بقضايا الشباب؛
- (٢) استحداث إطار وطني لتنسيق الجهود القطاعية المعنية بقضايا الشباب؛
- (٣) بناء القدرات الوطنية وإعداد برامج لتأهيل الكوادر الوطنية وتدريبها وتمكينها بالتعاون مع لجنة الإسكوا؛
- (٤) وضع دليل إرشادي نموذجي للبلدان بالتعاون مع الإسكوا.

(د) الإطار الظرفي^(٧١)

- (١) انعدام الاستقرار السياسي في بعض بلدان المنطقة، الأمر الذي يضعف المشاركة الفعلية للشباب في المجتمع وفي صنع القرار؛
- (٢) آثار الحروب والنزاعات في بعض بلدان المنطقة التي تستهدف بشكل خاص تقدم الشباب الذين يستخدمون أحياناً كوقود للحرب أو كدروع مسلحة؛
- (٣) الآثار السلبية المترتبة على الانخراط في العولمة، كاعتماد مبدأ التقليد والسلوك الاستهلاكي وتشجيع هجرة الشباب؛

(٧٠) الأمم المتحدة (الإسكوا) ٣٠-٣٢.

(٧١) الأمم المتحدة (الإسكوا) ٣٠-٣٢.

(٤) قلة الموارد المالية والبشرية لإعداد الشباب وتأهيلهم بهدف تشجيعهم على المشاركة في الحياة السياسية وفي العمل التطوعي والأهلي.

وعدد التقرير بعض الاقتراحات لمعالجة هذه القضايا الملحة، وهي:

(١) قيام الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة بدور مركزي في متابعة تنفيذ القرارات وبرامج العمل الدولية المعنية بالشباب التي أقرتها البلدان الأعضاء. وتزويد الحكومات بالدعم التقني والمتابعة من خلال تقديم الخدمات الاستشارية وبناء القدرات في مجال صياغة سياسات وبرامج ومشاريع للشباب؛

(٢) توعية الشباب من خلال المناهج التعليمية بمفهوم العولمة وأثارها السلبية بهدف تحصينهم من الأفكار السلبية المصاحبة لها والعادات السلبية الخارجة عن التقاليد والثقافة، وتعزيز الإدراك العام لكيفية الاستفادة المثلى من العولمة؛

(٣) تعزيز دور الإعلام بكافة أشكاله في الترويج لقضايا الشباب وحقوقهم وواجباتهم، ورصد تنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالشباب والقرارات الدولية ذات العلاقة على الصعيد الوطني؛

(٤) رصد الدعم المالي لإنشاء البنى التحتية والمؤسسية المعنية بأنشطة الشباب وتأهيله، وتوفير الموارد اللازمة لإجراء البحوث والدراسات الخاصة باحتياجات الشباب وأولوياتهم؛

(٥) تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المشاريع والبرامج الخاصة بالشباب.

٤- سياسات الشباب في منطقة الإسكوا

تعتبر السياسة الوطنية للشباب وثيقة صادرة عن الحكومة وهي تتضمن التوجهات الرسمية بما يتعلق بقضايا الشباب. تبني هذه السياسة على تحليل معمق لحالة الشباب وواقعهم للتعرف على المشاكل التي تواجهها هذه الفئة واحتياجاتها وتطلعاتها وأولوياتها الوطنية في عدة مجالات، منها التعليم والعمل والصحة والمشاركة في الحياة العامة. لذا فإن البحوث والبيانات التفصيلية، بحسب العمر والجنس، تلعب دوراً محورياً في نتائج التحليل وتحديد الأولويات والأهداف المتوسطة والطويلة الأمد، ووضع المؤشرات الكمية والنوعية، وتفعيل مشاركة الشباب والاستفادة منهم كموارد بشرية في عملية التنمية لتحقيق أهداف هذه السياسة.

يشير استعراض سريع لتطور وضع السياسات الوطنية للشباب في منطقة الإسكوا إلى أن المرحلة الانتقالية في الثلث الأخير من القرن العشرين كانت متأرجحة وأثرت سلباً على بلورة رؤية الدول العربية الاستراتيجية للشباب، وعلى تداعياتها في ترجمة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية عامة والشبابية خاصة. ففي بداية الثمانينات ازدهر الاقتصاد وكان "الإصلاح الاقتصادي" عنواناً عريضاً فرضته ضغوط العولمة والأسواق العالمية. ولكن ذلك النمو الاقتصادي المتسارع بدأ يتباطأ في منتصف العقد. إذ تغير الأداء الاقتصادي العربي بشكل كبير في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤، وتحمل القطاع العام في الدول العربية وطأة تراجع هذا الاستثمار^(٧٢). ودفعت الفئات الأكثر عرضة وهي المرأة والشباب الثمن الأكبر في هذه المرحلة. وباتت

حكومات المنطقة حينها مدركة أن لا استدامة في الإصلاح الاقتصادي دون تنمية بشرية واجتماعية متوازنة، من شأنها ضمان النهوض بالسكان ولا سيما الشباب.

أما سياسات التنمية القطاعية فقد برزت نتائجها في بداية الألفية الثالثة وأسفرت عن تقدم ملموس في عدة قطاعات، مع تفاوت في النتائج بين دولة وأخرى. على المستوى الاقتصادي، أتى الانتعاش تدريجياً مع تحرير الأسواق وتقاسم مسؤوليات النمو والتنمية مع القطاع الخاص^(٧٣). أما في قطاع التعليم، فقد أشارت تقارير التنمية البشرية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ إلى أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب ارتفعت من ٦٣،٩ في المائة إلى ٧٦،٣ في المائة، تصدرتها دول الخليج عامة وتلاها المشرق ومن ثم المغرب العربي. ولكن في دول المنطقة الأقل نمواً والتي ما يزال أكثر من ثلث الشباب من الجنسين فيها أمياً، تفوق هذه النسبة الـ ٥٠ في المائة عند الفتيات منها عند الفتيان. ويلاحظ أيضاً أن معدل الوفيات النفاسية قد انخفض ثلاثين في المائة. وتشير هذه الدلائل إلى نجاح نهج التنمية القطاعية^(٧٤)، بالرغم من أنها تعتبر متواضعة إذا ما قيسَت باحتياجات الشباب وقدراتهم على المشاركة والانتاج.

ونود الإشارة هنا إلى موضوع الربط بين السياسات التنموية القطاعية للشباب. فبالرغم من التقدم الملموس في عدد من القطاعات، إلا أن النتائج لم تترجم بشكل متكامل ومتربط فيما بينها. ويبرز هذا الخل بصورة واضحة عند معاينة نتائج قطاعات التعليم والاقتصاد والعمل^(٧٥). ففي حين تشير التقارير إلى زيادة واضحة في معدلات التعليم الابتدائي والثانوي وما بعدها، وتحسن الوضع الاقتصادي وتقلص الدين العام في عدد من دول المنطقة، إلا أن هذه النجاحات لم تقم على ترابط التخطيط بين القطاعين، ولم تنعكس نتائجها على قطاع العمل، لا بل أضفت البيانات عن واقع معاكس فيه. فنسبة البطالة في ازدياد في كافة الدول العربية منذ عقود، حتي الثرية منها مثل الدول المصدرة للبتروول، هذا إضافة إلى ازدياد في فجوتي معدلات التعليم والبطالة بين الفتيات والفتيان تزيد عن ٥٠ في المائة.

يعود إخفاق ترجمة هذه الانجازات بين كافة القطاعات إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي للسياسات وضعف التنسيق والترابط القطاعي فيما بينها^(٧٦). يضاف إلى ذلك بعض القيود الاجتماعية والثقافية التقليدية. كل هذا يضيع فرصاً كثيرة وقيمة يمكن للشباب من الجنسين الاستفادة منها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والفردى. وقد تعددت أسباب هذا الإخفاق غير أن أهم عوامله تكمن في ما يلي:

- (أ) الذهنية والممارسة التقليدية في رسم السياسات على الرغم من التغيير الحاصل؛
- (ب) ضعف التعاون والخبرات الوطنية الفنية في مجال التخطيط المشترك بين القطاعات؛
- (ج) افتقار شمولية السياسات القطاعية للشباب والترابط المنهجي والمنظم بينها لتحقيق الأولويات للفتيات التي تعمل من أجلها؛
- (د) إقصاء الشباب من الجنسين وتغييب مشاركتهم الفاعلة ودمجهم في العملية التنموية وصنع القرار.

(٧٣) هندوسة ٣-٣٣.

(٧٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الشباب العربي يخططون للأهداف الإنمائية للألفية. (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦)، ٦-١٠. مطبعة الطلائع.

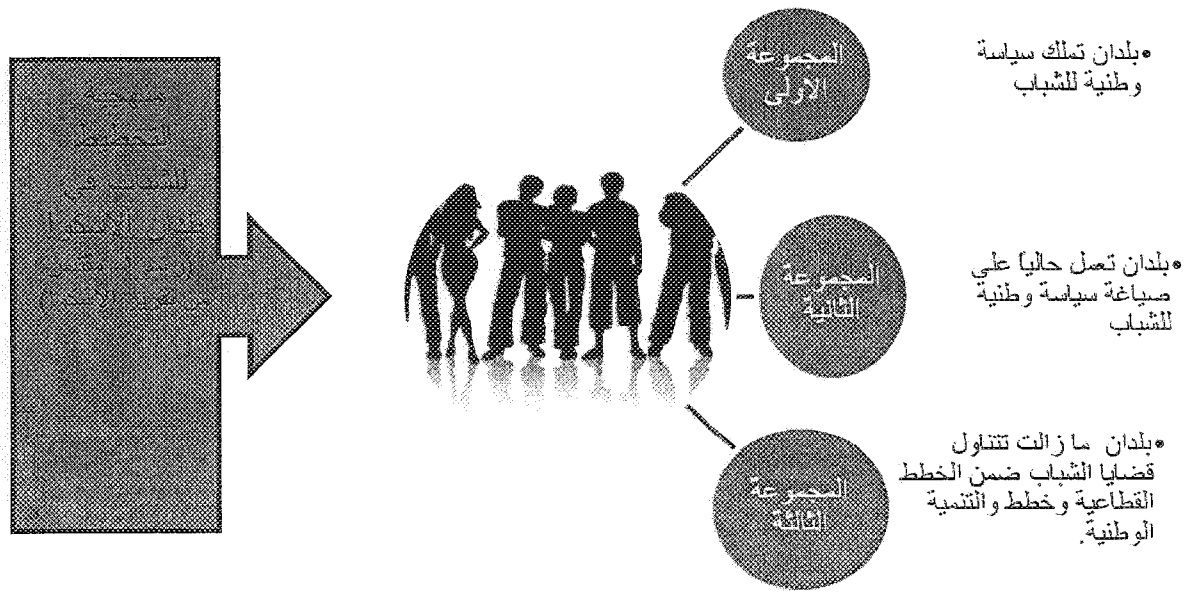
(٧٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ٣٣-٣٤.

(٧٦) فيتزجيرالد، ر.، ٥-٣٤.

وبالرغم من ضعف الصياغة تبقى أهم منافع السياسة في أنها توفر إطاراً وطنياً لعمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجموعات الشبابية والقطاع الخاص المعنيون في قضايا الشباب على جميع المستويات، الوطنية والمحلية. ومن الضروري ضمان التنسيق بين السياسة الوطنية والقطاعية للشباب، عمودياً وأفقياً. والعمل على دمج السياسة الوطنية للشباب في خطط التنمية الوطنية العامة، ما يمثل نهجاً تكاملياً شاملاً لإحراز التقدم والنجاح المرجوين.

تعود الجهود الجدية لمعظم الدول الاعضاء في الإسكوا للتعاطي مع قضايا الشباب على مستوى السياسات إلى منتصف التسعينات، ويأتي ذلك تزامناً مع إصدار برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. ويشير تقرير الإسكوا للتنمية^(٧٧) إلى تفاوت هذه الجهود ومنهجية التخطيط التنموي لتلك الدول في وضع السياسات والمبادرات الوطنية المتعلقة بهم. كما صنف التقرير هذه البلدان إلى ثلاث مجموعات تتوزع حسب منهجيتها المعتمدة للتخطيط (الرسم البياني ١، مقتبس عن تقرير الإسكوا)^(٧٨). المجموعة الأولى تضم بلداناً تملك سياسة وطنية للشباب مثل الأردن والبحرين وفلسطين. أما المجموعة الثانية، فإنها تضم بلدان تعمل حالياً على صياغة سياسة وطنية للشباب، مثل الجمهورية العربية السورية ومصر. أما المجموعة الثالثة، فهي تضم بلداناً ما زالت تتناول قضايا الشباب ضمن الخطط القطاعية وخطط التنمية الوطنية، مثل السعودية والكويت.

الرسم البياني ١ - تصنيف البلدان العربية حسب منهجية تخطيط السياسات



وتجربة الأردن واحدة من الأمثلة الإيجابية في وضع السياسة الوطنية للشباب (الإطار ١١)^(٧٩).

(٧٧) الأمم المتحدة (الإسكوا)، (٢٠٠٩). تقرير السكان والتنمية العدد الرابع. الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. الأمم المتحدة، نيويورك. <http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/sdd-09-6-a.pdf>.

(٧٨) الأمم المتحدة (الإسكوا) ٣٠-٣٥. مقتبس من تقرير السكان والتنمية العدد الرابع. الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. ص ٣٠.

(٧٩) الأمم المتحدة (الإسكوا)، ٣٠ - ٣٥.

الإطار ١١ - الأردن - تجربة وضع السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٥-٢٠٠٩

تحلت الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) بالدعم على أعلى المستويات. فقد وضعت استجابة لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بضرورة وضع الشباب كأولوية وطنية.

استخدمت المنهجية العلمية التشاركية في إعداد هذه الاستراتيجية. وتعاونت فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية. ويوضح رئيس المجلس الأعلى للشباب أن الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن هي وثيقة مكتوبة تلتزم بها مؤسسات الوطن والدولة. اتبعت عملية الاستراتيجية الخطوات التالية:

• تحليل أوضاع الشباب في الأردن؛

• تحديد رؤية عامة للشباب في المستقبل؛

• تطوير الآليات وخطط العمل المطلوبة لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية.

تعرف الاستراتيجية الشباب بفئة السكان بين عمر ١٢ و ٣٠ سنة. وتتلخص رؤيتها في "تنشئة وتنمية شباب واع لذاته وقدراته، منتم لوطنه ومشارك في تنميته وتطوره مشاركة حقيقية وفاعلة، ومتمكن من التعامل مع متغيرات العصر ومستجداته بوعي وثقة واقتدار ضمن بيئة داعمة وأمنة". وتتكون وثيقة الاستراتيجية من ثلاثة أجزاء رئيسية:

(أ) الجزء الأول في فصلين:

(١) الفصل الأول عرض موجز لأهم سمات الأردن الأساسية ومؤشرات التنمية البشرية، ومفهوم الشباب وواقعهم في التنمية البشرية الوطنية، ونظرة الوطن لهم ونظرتهم لأنفسهم من حيث الحقوق والواجبات والأولويات، وكذلك سياسات رعايتهم وأهم المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في هذا المجال؛

(٢) الفصل الثاني تعريف بأهمية الاستراتيجية ومبرراتها ومفاهيمها ومنطلقاتها، ومبادئها، ورؤيتها ورسالتها وسياساتها، ومنهجية إعدادها ومراحل العمل والمشاركين فيها، وكلفتها التقديرية. كذلك أهدافها الاستراتيجية وكيفية تحقيقها.

(ب) الجزء الثاني يتكون من ثلاثة مراحل رئيسية:

(١) المرحلة الأولى تتناول محاور الاستراتيجية والأولويات الوطنية التسعة: الشباب والمشاركة، الشباب والأنشطة الترويحية ووقت الفراغ، الشباب والحقوق المدنية والمواطنة، الشباب والثقافة والإعلام، والشباب وتكنولوجيا المعلومات والعولمة، والشباب والتعليم والتدريب، والشباب والعمل، والشباب والصحة، والشباب والبيئة. وقد تم في هذا الفصل توضيح أهمية كل محور بالنسبة للشباب والشابات وواقعهم فيه، وكيف ينظرون إليه، وكيف ينظر الوطن إليهم ضمن المحور نفسه؛

(٢) المرحلة الثانية، تم تحليل واقع الشباب ضمن كل محور؛

(٣) المرحلة الثالثة، على ضوء المرحلة الثانية حددت الأهداف الاستراتيجية وسياساتها.

(ج) الجزء الثالث من وثيقة الاستراتيجية يتناول فصلين:

(١) الفصل الأول: يشتمل على خطة عمل لكل محور من المحاور بأهدافها وبرامجها وتدخلاتها ونشاطاتها؛

(٢) أما الفصل الثاني، فقد تضمن التوصيات التي أمكن التوصل إليها والرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب والمؤسسات والمنظمات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

الفصل الثالث صياغة السياسة الوطنية للشباب

١- الرؤية والأساس المنطقي والإطار النظري لسياسة الشباب

(أ) الرؤية: تنبع السياسة المتعلقة بالشباب والتشريعات التي تحكمها من رؤية أيديولوجية تحدد الاتجاه الاستراتيجي لهذه السياسة. وتمثل رؤية السياسة الوطنية للشباب نظرة الدولة الرسمية والمستقبلية لهم ولدورهم في التنمية الوطنية. كما أنها تحدد لأصحاب الشأن، من راسمي السياسات والسياسيين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشباب إطار العمل وحدوده والأولويات الوطنية. إضافة إلى كون الرؤية إعراباً عن الالتزام السياسي للحكومة تجاه الشباب وقضاياهم ومشاركتهم في العملية التنموية. ويشكل هذا الالتزام حافزاً للعمل، كما أنه يفتح أبواباً أمام دعم سياسات تمكين الشباب تشريعياً ومادياً وبشرياً، وتوفير الآليات الممكنة لتنفيذ تلك السياسات ومتابعتها ورصدها، والمساءلة السياسية بشأنها^(٨٠). وهذا مثال على الرؤية للسياسة الوطنية من فلسطين (الإطار ١٢)^(٨١) للطلّاع والشباب.

الإطار ١٢ - فلسطين - رؤية السياسة الوطنية للطلّاع والشباب

تنتقل رؤية هذا القطاع، من رؤية وزارة الشباب والرياضة للشباب الفلسطيني: "شباب ممكن ومشارك ومسؤول، لديه الفرص المتنوعة والمتكافئة للتطور والنمو المتوازن. شباب قادر على الوصول إلى الخدمات والمعلومات التي يحتاجها لتطوير ذاته ومجتمعه. شباب قادر على الاعتماد على ذاته، ويفكر بشكل نقدي وبناء، ويكون له دور ونصيب مميز في عملية التنمية والبناء والتغيير المجتمعي، وإبداء الرأي تجاه كافة قضايا وقضايا مجتمعه. وأن يتوفر له كل أشكال الدعم والتسهيلات والفرص. شباب ملتزم ومنغرس ومتجذر في وطنه يستند إلى تراث غني، ومنظومة من القيم الإنسانية كالعدالة، والمساواة وتكافؤ الفرص بين الشباب بشكل عام، وبين الذكور والإناث بشكل خاص، ويؤمن بالديمقراطية وبالتعددية الفكرية والسياسية والثقافية واحترام وسيادة القانون".

(ب) الأساس المنطقي: يُعنى الأساس المنطقي بتسليط الضوء على الخلفية الفكرية والواقعية والحلول للمشاريع أو القضايا المطروحة، كما يبرز فوائد تنفيذها ومزاياها، ويشرح الأسباب المنطقية أو المبادئ المستخدمة التي أدت إلى اتخاذ قرار أو استعمال تقادير ما. كما يعمل الأساس المنطقي عادة على توثيق النقاط التالية:

- (١) لماذا تمّ اتخاذ خيار أو قرار معين؛
- (٢) كيف تم تطوير الأسس لاختياره؛
- (٣) لماذا اعتمدت معلومات أو افتراضات معينة وكيف تم ذلك؛
- (٤) لماذا تعتبر الخلاصة المبرمة موثوقاً بها أو واقعية.

(٨٠) UNFPA, (2003). State of World Population 2003. Investing in adolescent: health and rights. SWOP 2003, P 51

(٨١) وزارة الشباب والرياضة، (٢٠١٠). الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للطلّاع والشباب. السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن الأمثلة في هذا السياق، نودّ عرض الأساس المنطقي الذي قدّمته السياسة الوطنية للشباب لدولة جنوب أفريقيا (الإطار ١٣)^(٨٢). ويُعدّ هذا النصّ من أوضح النصوص المتوفرة في السياسات الوطنية للدول طور النمو، وهو أيضاً أكثرها جرأة في التعاطي مع الواقع بشكل علمي ومنطقي.

الإطار ١٣ - جنوب أفريقيا - الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب

٢٠١٤-٢٠٠٩

منذ ظهور الديمقراطية عام ١٩٩٤، تم خلق فرص بعيدة المدى من خلال عملية التحول. وشملت هذه تطوير التشريعات والسياسات لتوجيه التدخلات. وبالمثل تم تحديد الحاجة إلى وضع "السياسة الوطنية للشباب" (٢٠٠٠)، وجرت هذه العملية عام ٢٠٠٠.

بنيت استراتيجية السياسة الوطنية للشباب ٢٠١٤-٢٠٠٩ على أساس السياسات والتدخلات البرمجية ذات الصلة والمنفذة ما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٧. في كثير من الحالات، أدت هذه المبادرات إلى تحولات بعيدة المدى على الرغم من أن أدلة كثيرة تشير إلى تقدم كبير محرز لتحقيق أهداف هذه التدخلات وفي التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب كالفئة المستهدفة. فقد كشفت عملية التحول أيضاً ثغرات في السياسات العامة والتحديات التي لا تزال قائمة. سياسة ٢٠١٤-٢٠٠٩ للشباب تهدف تحديداً إلى سد هذه الثغرات والتصدي للتحديات واتخاذ تدابير جديدة لتحسين وتسريع التنفيذ، مما يحقق خطوات كبيرة في اتجاه تنمية الشباب لضمان مكانتهم في بناء جنوب أفريقيا مزدهرة وديمقراطية، وخالية من العنصرية والتحيز ضد المرأة.

من هذا المنطلق، حث رئيس الجمهورية السابق، ثابو مبيكي، في خطابه عن حالة الأمة عام ٢٠٠٧، جميع الشركاء الرئيسيين على "تكثيف الجهود من أجل إدماج تنمية الشباب في خطط الحكومة الرئيسية". وتكررت هذه الدعوة أيضاً في اجتماعات الكتل لبرنامج العمل الحكومي لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. كما حثّ الرئيس الحكومة على تكثيف جهودها لإدماج تنمية الشباب في السياسات الحكومية وبرامجها ضمن إطار السياسة الوطنية للشباب، وكذلك العمل على وضع وحدات الشباب بشكل استراتيجي يجعل المدراء العاميين ورؤساء الإدارات ومديري البلديات مسؤولين مباشرة عن هذه الوحدات.

وكون برامج الشباب قد وجدت طريقها إلى خطط عمل الحكومة تجسّد واضح للطريقة التي تولي فيها جنوب أفريقيا أولويات التنمية الشبابية.

ولذا فهذه السياسة مجهزة للتعاطي مع قطاع الشباب الجنوب أفريقي، بنية سد الثغرات المحددة، وتعزيز التدخلات القائمة، وإدخال آليات جديدة، وإلغاء الفشلّة منها، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، وتوسيع نطاق التغطية وزيادة التأثير. كذلك فهي توفر أساساً لمراجعة الانجازات الرئيسية والاتجاهات الناشئة في مجال تنمية الشباب والتفكير في دورهم، وللمسؤولين عن تقديم الخدمات ونظم الدعم الاجتماعي الرئيسية.

وبالتالي سوف تقدم السياسة، كوثيقة استراتيجية، مجموعة من الأولويات المتعلقة بالسياسات والتوصيات بغية تحويل المفهوم العام للتنمية الشبابية إلى عمل فعلي، مما يضمن للشباب والشابات تحقيق إمكاناتها الكاملة، في حين أنها تسهم في التنمية الشاملة للمجتمع بأسره.

وبناء على ما تقدم، فإن الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب ٢٠١٤-٢٠٠٩ معني بما يلي:

- تحديد الثغرات في السياسة الحالية واقتراح التدخلات في مجال السياسات الاستراتيجية الرامية إلى ملئها، وبالتالي الدفع بمزيد من التنمية الشبابية؛
- تحديد أهداف التدخلات الجديدة؛

- تلبية الاحتياجات المستمرة للشباب بالتركيز على المجالات التي يلزم فيها إجراء تكميلي؛
- ضمان تعميم التنمية الشبابية في البرامج التي تديرها مختلف القطاعات الرئيسية؛
- وضع مسؤولية تنفيذ السياسات في إطار المسؤولية المؤسسية والعملية؛
- مسح العملية المعنية بالتقدم المحرز في تنفيذ السياسة؛
- تحديد آلية الرصد والتقييم لغرض المساءلة والتحسين المستمر للتدخلات.

(ج) **الإطار النظري:** يتناول هذا الإطار ثلاثة أجزاء: الأول تعريف الشباب، والثاني المقاربات المنهجية المعاصرة المتعلقة بالشباب، والثالث يستعرض مقارنة الأمم المتحدة المتمحورة حول برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. ويجدر بالملاحظة أن المقاربات المنهجية المعاصرة المستعرضة في هذه الفقرة هي أربعة إضافة إلى الأمم المتحدة.

(١) تعريف الشباب

تعرف الأمم المتحدة الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة^(٨٣). وكانت أسباب اعتماد هذا التعريف العملي إحصائية. فمعظم البيانات المتوفرة في البلدان تنطوي على توزيع السكان بحسب الفئات العمرية الخمسية. ولا ينطوي هذا التعريف على أي تحيز ضد التعاريف الأخرى التي قد تعتمد في البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والمبنية على عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية ومؤسسية وثقافية. ومن أجل تسهيل المقارنة بين البلدان وضمن البلد الواحد عبر الزمن، من الأفضل اعتماد تعريف موحد.

وقد تطرقنا إلى تعريف الشباب في الفصل الأول من هذا الدليل. وبالإمكان الاطلاع على الفقرة ٦- التي تظهر نتائج الاستقصاء الذي أجرته الإسكوا في عام ٢٠٠٨ حول تعريف البلدان الأعضاء للشباب حسب برنامج العمل العالمي. وقد تفاوتت في هذه الاستقصاء تلك التعاريف، إذ عرفت سبعة من هذه البلدان الشباب باعتبارهم الفئة العمرية بين ١٥ و ٢٤ سنة، بينما أعطت البلدان الأخرى تعريفات تتراوح بين ١٠ و ٣٥ سنة.

ويُستدل من هذه التعاريف أن الشباب هم فئة اجتماعية - ديمغرافية. كما يجب التمييز ضمن فئة الشباب، بين "صغار البالغين" (adolescents)، وتتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة، و"المراهقين" (young adults) الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة، لأن هاتين المجموعتين لهما احتياجات وتحديات مختلفة وخاصة لكل منها. وجدير بالملاحظة أن مجموعة "صغار البالغين" (adolescents) تنقسم إلى فترتين: فترة "المراهقة المبكرة" (early adolescence) وتمتد من عمر ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة، والأخرى فترة "المراهقة المتأخرة" (late adolescence) وتمتد من عمر ١٥ إلى ١٩ سنة.

ولمرحلة الشباب أهمية قصوة في دورة حياة الإنسان، فهي تتميز عن المراحل الأخرى مثل الطفولة، والبلوغ، والشيخوخة، بكونها مرحلة انتقالية. يتحول فيها الشباب من فئة مستهلكة للموارد إلى فئة منتجة ويصبحون هم مورداً حيويًا للبلاد على الصعيد الاقتصادي. أما من ناحية تكوين الأسرة، فأغلب الشباب في الدول الأعضاء هم في مرحلة الزواج والإنجاب وتأسيس أسرهم المستقلة، كما أن شخصيتهم ومعرفتهم تتكون في هذه المرحلة^(٨٤).

(٢) المقاربات المنهجية المعاصرة المتعلقة بالشباب

توجد عدة منهجيات تتعلق بالشباب، ولكن في هذا الدليل سوف نتطرق إلى أربع مقاربات منهجية أساسية (رسم ٢، مقتبس من تقرير السكان الرابع للاسكوا)^(٨٥) وهي على النحو التالي:

أ- المقاربة الأولى: الشباب كمرحلة في دورة حياة الإنسان

تعتبر هذه المقاربة أن معارف وسلوكية ومواقف الإنسان تختلف مع دورة حياته، بدءاً بالطفولة، ومروراً بالمرحلة المراهقة والبلوغ، وصولاً إلى الشيخوخة. وتتكون مرحلة الشباب عند أواخر مرحلة المراهقة وأوائل سنوات البلوغ. ويظهر إستعراض كل مرحلة أهم خصائصها. فمرحلة الطفولة تتميز بالنمو الجسدي والذهني، ومن ثم تتم مرحلة المراهقة في البلوغ الجسدي والتغيرات الفيزيولوجية ومحاولة التأقلم معها، مما يخلق حالة نفسية تتميز بالنزعة نحو الاستقلالية والرفض. يلي هاتين المرحلتين مرحلة البلوغ التي تتضمن في أولى سنواتها تكوين شخصية الفرد وبناء الأسرة المستقلة، وبعدها تأتي مرحلة الشيخوخة أو كبر السن التي تشهد تراجعاً للقدرات الجسدية وأحياناً الذهنية. وفي هذه المرحلة الأخيرة يتوقف الفرد عن الإنتاج ويعود إلى مرحلة الاستهلاك للموارد.

ب- المقاربة الثانية: الشباب ضمن فلسفة التنمية

في الإطار التقليدي للتنمية لا يُستهدف الشباب كفئة بحد ذاتها وبشكل مباشر كمشاركين في العملية وكمستفيدين من عوائدها. إنما يتم التعامل معهم عبر إدراجهم ضمن خطط التنمية الشاملة أو القطاعية (التعليم، والصحة، والعمل وما إليها). ولكن بتطور مفهوم التنمية الذي أقر أن الإنسان هو محور التنمية البشرية ووسيلتها وغايتها، بدء التركيز على أهمية تحسين نوعية الحياة الإنسانية. حينها برزت أهمية الاستثمار في الشباب لما فيها من نتائج إيجابية لعملية التنمية، تساهم في كسر حلقة الفقر المتوارث عبر الأجيال. كما تشدد هذه المقاربة على أهمية التعليم والصحة في حياة الشباب وعلى تمكينهم في هذين المجالين، وإتاحة فرص العمل لهم والمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، خاصة في عملية صنع القرار.

ج- المقاربة الثالثة: الشباب في سياق التحول الديمغرافي

تعتمد هذه المقاربة على أسس وفرضيات التحليل الديمغرافي. إذ ترى أن التحول الديمغرافي يطرح تحديات ينبغي التصدي لها إضافة إلى فرص يجب الاستفادة منها. فالتحول في المعدلات من خصوبة ووفيات مرتفعة إلى معدلات منخفضة يرافقه تحول في الهيكل العمري للسكان، ويتخلله بروز فئة الشباب حيث ترتفع نسبتها في مجموع عدد السكان. ويؤدي تحول الهيكل العمري للسكان إلى انفتاح النافذة الديمغرافية (youth bulge) بشكلٍ تزدني فيه نسبة الأطفال (٠-١٤ سنة)، وترتفع نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)، والاستقرار أو حتى ارتفاع متواضع بنسبة كبار السن (٦٥ - وأكثر). أما الفرصة الديمغرافية فهي تلك التي تظهر عندما تنمو فئة السكان في سن العمل بمعدلات تتجاوز نمو الفئات السكانية المعالة أو اللامنتجة (مثل الأطفال وكبار السن). وتتيح هذه الفرصة، حيث نسبة الإنتاج تكون مرتفعة إذا ما استثمر في الشباب، الإذخار

(٨٤) الأمم المتحدة (الاسكوا)، ١٠-٣٩.

(٨٥) الأمم المتحدة (الاسكوا)، ١٠-٤٠.

الشخصي والعام. ولكي يستفاد من هذه الفرصة، ينبغي على الحكومات وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتعمل على تحويل الادخار إلى استثمار تنموي.

د- المقاربة الرابعة: مقارنة تاريخية تربط بين حجم السكان وحجم الموارد

أما هذه المقاربة فهي تبني على أن النمو السريع للسكان يؤدي في نهاية المطاف إلى التقصير في الموارد المتاحة وبذلك إلى عجز الحكومات عن تلبية احتياجات الشباب. وتعتمد بذلك على التجارب التاريخية لبعض الدول الأوروبية والآسيوية. وقد يدفع هذا الوضع بالشباب إلى افتعال المشاكل وارتكاب العنف للمطالبة بحقوقهم. ويشير الخبراء إلى أن ارتفاع مجموع الشباب إلى نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من مجموع السكان، في وضع يطغى عليه الحرمان وعدم الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، قد يسبب في أن يشكل هؤلاء الشباب مصدر انعدام للاستقرار وشيوع للفوضى والعنف، وحتى الإرهاب. ويرى الباحثون أن البلاد التي لديها نسبة ٤٠ في المائة أو أكثر من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة من مجموع البالغين (يعمر ١٥ سنة وما فوق)، كانت في عقد التسعينات معرضة لاندلاع التصدامات فيها أكثر بمرتين من الدول التي انخفضت فيها هذه النسبة عن ٤٠ في المائة. وأكثر البلدان التي تتميز بهذه النسب هي من الدول النامية أو التي في طور النمو، والتي معدل بطالة الشباب فيها يصل إلى ثلاثة أو خمسة أضعاف معدل البطالة عند البالغين بشكل عام.

الرسم البياني ٢- المقاربات المنهجية المعاصرة المتعلقة بالشباب (مقتبس من تقرير السكان الرابع للإسكوا)



(ج) مقارنة الأمم المتحدة - برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

منذ عام ١٩٦٥ ما زالت الأمم المتحدة تعطي قضايا الشباب أولوية خاصة. ففي تلك السنة أقرت الجمعية العامة إعلان الشباب. وبعد عقد، أي في سنة ١٩٧٥، ركزت المنظمة على ثلاثة مواضيع أساسية تتعلق بالشباب وهي:

(١) المشاركة؛

(٢) التنمية؛

(٣) السلام.

وأعلنت الجمعية العامة عام ١٩٨٥ "السنة الدولية للشباب: المشاركة والتنمية والسلام"، وشدد المجتمع الدولي في تلك السنة على أهمية التوزيع العادل والمشاركة ونوعية الحياة بالنسبة إلى فئة الشباب. كما قامت الجمعية العامة في قرارها ١٤/٤٠ بتأييد "المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط والمتابعة المناسبة في ميدان الشباب". ومنذ أول التسعينات، برز اهتمام الأمم المتحدة المتزايد بقضايا الشباب من خلال إدراجها لقضاياهم في أجندة مؤتمراتها العالمية - نذكر منها سبع مؤتمرات عالمية رئيسية:

(١) المؤتمر العالمي حول التربية للجميع: تأمين حاجات التعليم الأساسية - جومتين، تايلند، ١٩٩٠؛

(٢) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة، مصر، ١٩٩٤؛

(٣) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - كوبنهاغن، ١٩٩٥؛

(٤) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - بيجين، الصين، ١٩٩٥؛

(٥) الأهداف الإنمائية للألفية (خاصة الأهداف ٢ و ٣ و ٦) - نيويورك، ٢٠٠٠؛

(٦) مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة - جوهانسبرغ، ٢٠٠٢؛

(٧) برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها - نيويورك، ١٩٩٥.

وتوجت الأمم المتحدة التزامها بقضايا الشباب حين خصتهم بإنشاء "برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" في عام ١٩٩٥. وهو برنامج مستمد من الصكوك الدولية العامة والخاصة السابقة والمذكورة أعلاه. ويعتبر هذا البرنامج مبادرة غير مسبوقة قام بها المجتمع الدولي للاعتراف بقيمة الشباب ودورهم في التنمية. وقد وفر إطارا للسياسة العامة ومبادئ توجيهية لعملية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين حالة الشباب. كما تضمن البرنامج في البدء عشر أولويات، أضيف إليها لاحقاً خمس أخرى في عام

٢٠٠٣ عند رصد برنامج العمل وتقييمه. ومن ثم اقترح تقرير الشباب في العالم سنة ٢٠٠٥، تصنيف الخمس عشر أولوية ضمن ثلاث مجموعات (الجدول ٣)^(٨٦).

(١) المجموعة الأولى تتناول الشباب في الاقتصاد العالمي؛

(٢) المجموعة الثانية تتناول الشباب في المجتمع المدني؛

(٣) والمجموعة الثالثة تتناول الشباب ورفاهه (سابقاً "الشباب المعرض للخطر" والتي استبدلت بالتسمية الحالية).

وقد أحاطت الجمعية العامة في قرارها ٣/٦٠ أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠، علماً بهذه المجموعات الثلاث، وطلبت استخدامها في التحاليل المقبلة لبرنامج التنفيذ. وبذلك يركز برنامج العمل العالمي للشباب على الأولويات الخمس عشر ضمن المجموعات الثلاث الظاهرة في الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣- مجموعات وأولويات برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠

مجموعة "الشباب ورفاهه"	مجموعة "الشباب في المجتمع المدني"	مجموعة "الشباب في الاقتصاد العالمي"
الأولويات ضمن المجموعة:	الأولويات ضمن المجموعة:	الأولويات ضمن المجموعة:
- الصحة	- البيئة	- العولمة
- فيروس نقص المناعة/الإيدز	- أنشطة شغل وقت الفراغ	- الجوع والفقر
- البشرية	- مشاركة الشباب الكاملة والفعالة	- التعليم
- إساءة استعمال المخدرات	- في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات	- العمالة
- جنوح الأحداث	- القضايا المشتركة بين الأجيال	
- الفتيات والشابات	- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
- النزاعات المسلحة		

أما في ما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب وسبل تطبيقه تبعاً للسياق الوطني، فقد جاء ما يلي (الإطار ١٤)^(٨٧):

الإطار ١٤- برنامج العمل العالمي للشباب حول سبل التنفيذ

"سيُطلب التنفيذ الفعال لبرنامج العمل العالمي للشباب إظهاراً واضحاً للالتزام من جانب المؤسسات والمنظمات المسؤولة إزاء اعتماده وتنفيذه، كما سيُطلب الاشتراك الفعال من جانب تلك المنظمات، ولا سيما الشباب من جميع قطاعات المجتمع. ودون هذا الالتزام من جانب الهيئات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، لن يكون برنامج العمل سوى بيان عالمي

(٨٦) الأمم المتحدة (الإسكوا)، ١٠-٤٢.

(٨٧) الأمم المتحدة، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، A/RES/50/81.
<http://www.un.org/documents/ga/res/50/a50r081.htm>

للمقاصد ومعياري عام للعمل .

ولذلك، فإن تنفيذ برنامج العمل يستلزم نظاما شاملا من الآليات التمكينية. وينبغي لهذه الآليات أن تستخدم، بصفة مستمرة، الموارد البشرية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية - الثقافية اللازمة لضمان تنفيذ برنامج العمل بكفاءة وفعالية.

المسؤولية عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب تقع في نهاية الأمر على عاتق الحكومات، بدعم من المجتمع الدولي، وبالتعاون، حسب الاقتضاء، مع القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص. وإن تحويل مقترحات العمل الواردة في برنامج العمل إلى خطط وأهداف وقوانين محددة ستتأثر بالأولويات الوطنية والموارد وبالخبرة التاريخية. ويمكن للمنظمات الإقليمية والدولية أن تساعد الحكومات في هذه العملية، إذا ما طلبت الحكومات ذلك".

٢- توفير الدعم للسياسة على أعلى المستويات السياسية: إنشاء مجلس وطني للشباب أو تحديد "الوزارة الرائدة" لقضايا الشباب

في عام ١٩٩٨ أكد كل من خطة عمل الشباب براغا (المنتدى العالمي الثالث للشباب، ١٩٩٨) وإعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب (المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب، ١٩٩٨) الصادران عن هذين الاجتماعين، على المتطلبات الرئيسية لضمان نجاح وتكامل عملية صياغة السياسات الوطنية، وذلك كما يلي:

- (أ) التزام على أعلى المستويات السياسية؛
- (ب) توفير مستوى كاف من الموارد؛
- (ج) مشاركة الشبان والشابات في جميع مراحل عملية الصياغة؛
- (د) إقامة شراكة قوية بين أصحاب الشأن الرئيسيين؛
- (هـ) تعميم سياسات الشباب واقتراح خطط العمل بالسياسة الوطنية للشباب.

وحيث طرح بعض الأسئلة تكون الأجوبة دلالات تساعد على فهم مستوى الالتزام السياسي حيال الشباب وقضاياهم ووضع سياسة وطنية شبابية. ومن هذه الاسئلة ما يلي:

- (أ) هل هناك التزام مالي لمعالجة قضايا الشباب؟
- (ب) كم من الأولويات المتعلقة بالشباب على جدول الأعمال الوطني؟
- (ج) هل أدلى مسؤولون رفيعو المستوى بمواضيع او مبادرات تتعلق بالشباب؟
- (د) هل تداول المسؤولين بيانات عامة اوتناولوا قوانين تتعلق بالشباب؟

أسئلة كهذه تساعد على قراءة الجو السياسي العام ومواقفه من الشباب وقضاياهم ومدى الدعم السياسي لهم. وتشير التجارب من مختلف الدول العربية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، أن الدعم السياسي على أعلى المستويات ضروري من أجل تحقيق عملية وضع السياسة.

في الفصل الأول كنا قد عالجنا موضوع التعاون والمشاركة على أعلى المستويات، والأمثلة المتوفرة من الفصلين الأول والثاني، من أوغندا والباكستان والأردن والبحرين وغيرها تؤكد أن الدعم السياسي على أعلى المستويات ضروري لضمان المشاركة والتعاون واكتمال العملية في وضع السياسة وتنفيذها.

في تقرير عن السياسة الشبابية في بوليفيا^(٨٨)، قالت مستشارة السياسات في منظمة فيوتشرز غروب (the Futures Group) في سياق الدعم على أعلى المستويات أنه "وعلى الرغم من الطابع غير الرسمي للجنة الفنية الوطنية، لن يقول وزير لموظفيه" "لا أريدك أن تذهب إلى اجتماع دعت إليه السيدة الأولى".

وفي إطار قيادة العملية قالت خوسيه مارييا بنتوخا^(٨٩)، مكتب لشؤون الأسرة والأجيال البوليفي "ما نحن بحاجة إليه لقيادة هذه العملية هي جهة ذات رؤية واسعة. والمهم هو عدم احتكار قضايا الشباب بقطاع واحد، على سبيل المثال الصحة أو الرياضة".

يتوجب على الحكومة إنشاء مؤسسة حكومية تعنى بشؤون الشباب. عند الحصول على الدعم من أعلى مستوى للسياسة الوطنية، يستحسن أن تكون هذه المؤسسة على شكل مجلس أعلى للشباب، تبعاً للخصوصية الوطنية، لأنه من غير الممكن تطبيق صيغة موحدة في جميع البلدان. وعلى هذا المجلس أن يتمتع بمسؤوليات تخوله التنسيق على كل المستويات بين الوزارات القطاعية ومختلف الإدارات، وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق، نستعرض ثلاثة أمثلة من الأردن وعُمان والسودان. ففي الأردن أنشأت المملكة الأردنية المجلس الأعلى للشباب عام ٢٠٠١، بإيعاز من الملك عبد الله الثاني، بعد إلغاء وزارة الشباب والرياضة. وأنبط بهذا المجلس مسؤولية تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالشباب، بما فيها تنفيذ المبادرات والبرامج. وقد استبدلت وزارة الشباب والرياضة بمجلس أعلى للشباب لأن خدمة الشباب مسؤولية جميع الوزارات والإدارات والمنظمات، وليست منوطة بوزارة واحدة. كما إن الإطار المؤسسي للمجلس يسهل التنسيق والتنظيم وقيادة الجهود الوطنية المتعلقة بالشباب.

في عُمان^(٩٠) أصدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٧، لإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها. وهذه اللجنة تابعة لرئيس مجلس الدولة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، ومقرها محافظة مسقط، ويجوز إنشاء فروع لها خارج المحافظة. تتضمن اللجنة ثمانية وعشرين عضواً من مختلف القطاعات وحدد عمر أعضائها ما بين ٢٥ و ٤٠ سنة. وتشكل اللجنة بقرار من وزير ديوان البلاط السلطاني إلى أن تتولى

Rosen, J (2000). Formulating and Implementing National Youth Policy: Lessons from Bolivia and the Dominican Republic – Key to Success. Focus on Young Adults. Online publication.
<http://www.fhi360.org/NR/rdonlyres/ermaun2ifcr356t7xviikxrbjsq25g7cgv6vps5rixbfh4rz527ik4ry3hznklml64szgxbgavfvp/Youth%2bPolicy%2bbolivia%2band%2bDR.pdf>

.Ibid (٨٩)

(٩٠) جريدة عُمان الرسمية العدد (٩٤٩). مرسوم سلطاني ٢٠١١/١١٧ بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها. (عُمان، ٢٠١١).

اختيار الأعضاء وتسمية الرئيس ونائبه وتحديد مكافاتهم. تكون فترة عضوية اللجنة سنتين قابلة للتجديد وحُدِّت مهامها بما يلي:

(أ) تنظيم ندوات توعية وحوارية دورية لمناقشة قضايا الشباب واهتماماتهم، وتنظيم محاضرات لطلبة المدارس والكليات والجامعات؛

(ب) تنظيم لقاء سنوي على مستوى شباب السلطنة والعمل على استضافة ملتقى لشباب العالم بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدول؛

(ج) تنظيم حملات توعية في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة لحث الشباب على الالتزام بالقيم النبيلة وأخلاقيات العمل وحدود الحرية المسؤولة والمشاركة في مجالات التطوع وخدمة المجتمع، والمحافظة على منجزات الدولة ومكتسباتها؛

(د) وضع خطة وطنية وأنشطة تعنى بهذه المهام وغيرها تكلف بها من قبل رئيس مجلس الدولة.

وفي السودان^(٩١)، أقر مرسوم من وزارة الشباب والرياضة رقم ٨ لسنة ٢٠١١، استناداً إلى المرسوم الجمهوري رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠، لتكوين لجنة فنية تقوم بمراجعة الاستراتيجية الوطنية للشباب. تتضمن اللجنة أربعة وثلاثون عضواً من مختلف القطاعات ومن الشركاء الرئيسيين. وقد سمى المرسوم أسماء أعضاء اللجنة على أن توجز عملها في خلال شهرين.

هنا يجدر بالذكر أن الوزارات في البلدان العربية، كما هو الحال في بلدان العالم الأخرى، تتمتع بمستويات مختلفة من النفوذ. وبشكل عام، الوزارة الأقل نفوذاً لن تكون لها القدرة على التنسيق ومساءلة الوزارات الأخرى. لذا، تكلف بعض الحكومات الأمانة العامة للتنسيق إلى رئاسة الوزراء أو أحد ممثليها، وتعمل على ضمان مشاركة الوزارات الرئيسية في المجلس، مثل وزارات الاقتصاد والمالية والتخطيط والخدمات، لتمكينهم من القيام بأدوار فعالة. وهكذا يكون تأثير المؤسسات المنسق أكبر في تنظيم الأنشطة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالشباب، لا سيما في المناطق الحضرية، ويكون معظمها في مجال الرياضة. ومثل هذه المجالس أقيمت في البحرين ومصر والأردن وهي مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات الوطنية للشباب والإشراف على عملية التنفيذ^(٩٢).

٣- تحديد وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين: المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية والشبابية، والشباب من الجنسين

في هذه الفقرة سوف نستعرض أربعة نقاط: (١) تعريف أصحاب الشأن/المصلحة، (٢) مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة، (٣) مسح أصحاب الشأن/المصلحة، و (٤) تحليل أصحاب الشأن/المصلحة.

(أ) تعريف أصحاب الشأن/المصلحة

(٩١) وزارة الشباب والرياضة، (٢٠١١). الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٧-٢٠٣١. (الخرطوم، السودان، ٢٠١١). صورة عن المرسوم الوزاري مرفقة كملحق بوثيقة الاستراتيجية.

(٩٢) الأمم المتحدة (الإسكوا) ١٠-٤٤.

تنسق المؤسسات الحكومية عملية السياسات الوطنية للشباب، لكن تصميم وتنفيذ وتقييم تلك السياسة لا يتم فعلياً إلا بالاعتماد على مشاركة أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين الآخرين. يعرف أصحاب الشأن/المصلحة بأنهم جميع الأطراف التي يجب اعتبارها في نطاق تحقيق أهداف مشروع ما، أو أن مشاركتها ودعمها يعد حيوياً لنجاحه. بناءً على هذا التعريف وفي سياق السياسة الوطنية للشباب، يعتبر أصحاب الشأن/المصلحة هم الشباب ومجموعاتهم والمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، والقطاع الخاص، وأحياناً منظمات الأمم المتحدة.

ويؤكد برنامج العمل العالمي على التعاون والدعم المؤسسي والشراكة على الإسهام في استثمار أكثر تماسكاً وفعالية في الشباب كأصحاب الشأن/المصلحة. كما يجب أن تهدف هذه الشراكة، وبدرجة أولى، إلى النهوض بالشباب أنفسهم كموارد قيمة وشركاء فاعلين. ويؤكد على هذه الشراكة برنامج العمل العالمي للشباب (الإطار ١٥) (٩٣).

الإطار ١٥ - برنامج العمل العالمي (WPAY) ومشاركة الشباب

يعترف برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (A/RES/50/81) "أن المشاركة الناشطة للشباب أنفسهم أساسية للتنفيذ الناجح، وبناءً على ذلك، يؤكد على المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في المجتمع وصنع القرار كإحدى الأولويات العشر للعمل. ويطلب من صناع القرار أن يأخذوا في عين الاعتبار مساهمة الشباب في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والخطط التي تؤثر على مصالحهم الوطنية".

يتضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/58/133 (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤) عدداً من المراجع بشأن السياسات والبرامج المتصلة في مشاركة الشباب في صنع السياسة

على مستوى وضع السياسات، يجب أن تكون مشاركة أصحاب المصلحة في العملية ذات مغزى وطني في صنع القرار والتنفيذ والرصد، وهي الطريقة الفضلى لتعظيم الفوائد ومنع الآثار السلبية الناجمة عن السياسة. والعمل بنهج "تعدد أصحاب المصلحة عبر القطاعي" يضمن الاستماع إلى اهتمامات وآراء مختلفة، لا سيما لأولئك الأكثر تأثراً بقرارات السياسة العامة. كما يساعد العمل بهذا النهج على خلق توازن بين النمو الاقتصادي والقضايا البيئية والاجتماعية ومصالح مختلف المجموعات، لا سيما الشباب منها.

ولمشاركة أصحاب الشأن/المصلحة منافع وطنية عدة، منها مساعدة الحكومة على الامتثال، وضمان الشفافية والمساءلة الاجتماعية في عملية صنع القرارات العامة. والمساءلة الاجتماعية، وفقاً للبنك الدولي في عام ٢٠١٠، هي "نهج نحو بناء المساءلة التي تعتمد على إشراك المجتمع المدني، يدخل فيها الشباب ومنظمات المجتمع المدني التي تشارك مباشرة أو غير مباشرة في جدية عملية المساءلة" (٩٤). ذلك النهج يعزز من تقديم الخدمات والمشاريع ومن إشراك أصحاب المصلحة، كما يحقق نتائج إيجابية على أرض الواقع.

(٩٣) الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة A/RES/50/81 (١٩٩٦). برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

(٩٤) UNEP, (2010). BEYOND THE TALK: ENGAGING STAKEHOLDERS IN BIOENERGY DEVELOPMENT.

Issue Paper No 4. Online publication www.unep.fr/energy/bioenergy/issues/pdf/Issue%20Paper%204_Stakeholder%20Engagement_Illustrated%20codf

عادةً ما يتمتع أصحاب المصلحة الحكومة بنظرة ثاقبة للمبادرات وأفضل السبل لإمكانية التنفيذ الواقعية. ومن أجل الحصول على أفضل النتائج، ينبغي اتباع نهج مشاركة "تعدد أصحاب المصلحة عبر القطاعي" للحفاظ على توازن المصالح كافة، ضمن سياق صياغة السياسات والبرامج الوطنية.

(ب) مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة

تستند عملية تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة إلى مبادئ ومعايير وضعتها "الرابطة الدولية لتقييم الأثر" (International Association for Impact Assessment) (IAIA)، وقد أبرمت هذه بناءً على مجموعة من أفضل الممارسات الدولية (الإطار ١٦) (٩٥). وينصح بأن تعد عملية تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم على مستوى السياسة العامة أو تطوير المشاريع الوطنية من قبل خبراء مستقلين، لتجنب التحيز وتضارب المصالح.

الإطار ١٦ - مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة

لضمان شراكة فاعلة ومتوازنة ينبغي أن تتحلى عملية تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة بالمبادئ السبع التالية:

- ١- التكامل: ينبغي على هذه العملية أن تكون قادرة على دمج المساهمات المقدمة من مختلف المجموعات من مؤسسات حكومية إلى منظمات دولية وغير حكومية والمجتمع المحلي. هذا المبدأ يضمن التمثيل الشامل والعدل؛
- ٢- التكيف: ينبغي أن تكون العملية مرنة، باستطاعتها التعامل مع مختلف أصحاب الشأن/المصلحة بأساليب ومنهجيات متعددة وملائمة؛
- ٣- الشفافية: على العملية أن تكون واضحة وسهلة المتطلبات. ينبغي أن تؤمن حصول الجميع على المعلومات، وأن تسلم بوجود قيود وصعوبات وتعدد أسباب اتخاذ قرارات معينة وأن تتابع بشكل مسؤول؛
- ٤- المصادقية: إن عملية إشراك أصحاب المصلحة هي السبيل الوحيد لهم في التأثير على مسار عملية صنع القرار. يجب تناول العملية من قبل أشخاص ذوي مهنية وخبرة تقنية عالية بالعملية لضمان الثقة في العملية ومن يسيرها؛
- ٥- صرامة: ينبغي تطبيق "أفضل الممارسات" للعملية، باستخدام منهجيات وتقنيات مناسبة لحجم المشروع أو المرحلة التي يتم فيها إشراك أصحاب المصلحة. على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بالتشاور معهم أو في عملية التوثيق؛
- ٦- عملية: ينبغي أن تسفر العملية عن معلومات ومخرجات تساعد في حل المشاكل وتحظى بقبول وقدرة أصحاب الشأن/المصلحة على تنفيذها؛
- ٧- مفيدة: ينبغي أن تساعد العملية على صنع القرار، مع مراعاة هموم جميع أصحاب الشأن/المصلحة.

إضافة إلى ذلك، على العملية أن:

(١) تضمن إشراك أصحاب الشأن/المصلحة في مرحلة مبكرة من وضع السياسة؛

(٢) أن يكون لها مغزى وتفعّل نشاطهم؛

(٣) أن تعمل على التعبئة وإجراء المسح الاستقصائي لأصحاب الشأن/المصلحة، لمعرفة وفهم القيمة المضافة لكل مجموعة، وأن تحدد أدوارهم ومسؤولياتهم، علاوة على فهم جدول الأعمال، وتحديد كيفية التعامل معهم كشركاء.

ويجب النظر بعناية إلى أصحاب الشأن/المصلحة الذين ينبغي إشراكهم في وضع السياسة الوطنية. وتعتمد عملية الإشراف على العوامل التالية:

- (١) طبيعة العملية التنموية (وضع سياسة أو مشروع معين)؛
 - (٢) السياق الوطني والمحلي ومن هم أصحاب الشأن/المصلحة المتأثرين.
- وبناءً على ذلك، يتوجب تحديد ما يلي:

- (١) اهتمام أصحاب الشأن / المصلحة أو تأثيرهم الشخصي والتنظيمي؛
- (٢) احتمال المخاطر من وجهة نظر أصحاب الشأن/المصلحة ومدى تأثيرها السلبي على السياسة أو المشروع؛
- (٣) القيادات الرئيسية الواجب إبلاغها، من قادة حكوميين ومحليين، إلى السلطات التنظيمية والمؤسسات العامة والخاصة، والقيادات الشبابية وغيرهم؛
- (٤) الفئات أو المجموعات المهمشة والمهملة من أصحاب الشأن/المصلحة.

(ج) مسح أصحاب الشأن/المصلحة^(٩٦)

أما المسح الاستقصائي لأصحاب الشأن/المصلحة فقد يعتمد على عدة مستويات تبعا لطبيعة العملية المعمول بها. وفي السياق المدرج لهذا الدليل سوف نصلت الضوء على نوعين من المسح: الأول على مستوى السياسة والثاني على مستوى المشاريع. وفي كلا المستويين يهدف المسح إلى تحديد أصحاب الشأن/المصلحة واهتمامهم. وتستخدم مجموعة من المنهجيات لإجراء هذا المسح. بشكل عام، يرتبط اختيار المنهجية بأهداف المشاركة^(٩٧).

(١) مسح أصحاب الشأن/المصلحة لوضع السياسات وهو يتوقف على نوعية بيانات أصحاب المصلحة على مستوى الحكومة. فمعظم الحكومات لديها قواعد بيانات تتعلق بها، خاصة تلك التي شاركت في الماضي في مفاوضات لوضع سياسات قطاعية.

(٢) مسح أصحاب الشأن/المصلحة على مستوى المشاريع في نطاق المشاريع المحلية، ولا سيما في البلدان النامية، يتوجب عليه إدراج أصحاب المصلحة المحليين. ولا يكفي إشراك زعيم كبير أو قائد سياسي محلي لأنه قد تتضارب مصالحه مع بعض المجموعات ذات الصلة. لذلك يجب إشراك الشباب من الجنسين والعمال، وأصحاب الأعمال والمزارعين وذوي المهارات والمهنيين المحليين وغيرهم. وفي حال تعذر تنظيم هذه المجموعات رسمياً، قد يحتاج مسيرو العملية إلى مساعدة في تحديد ممثلين عنهم للمشاركة في مننديات صنع القرار.

(٩٦) UNEP 45-47.

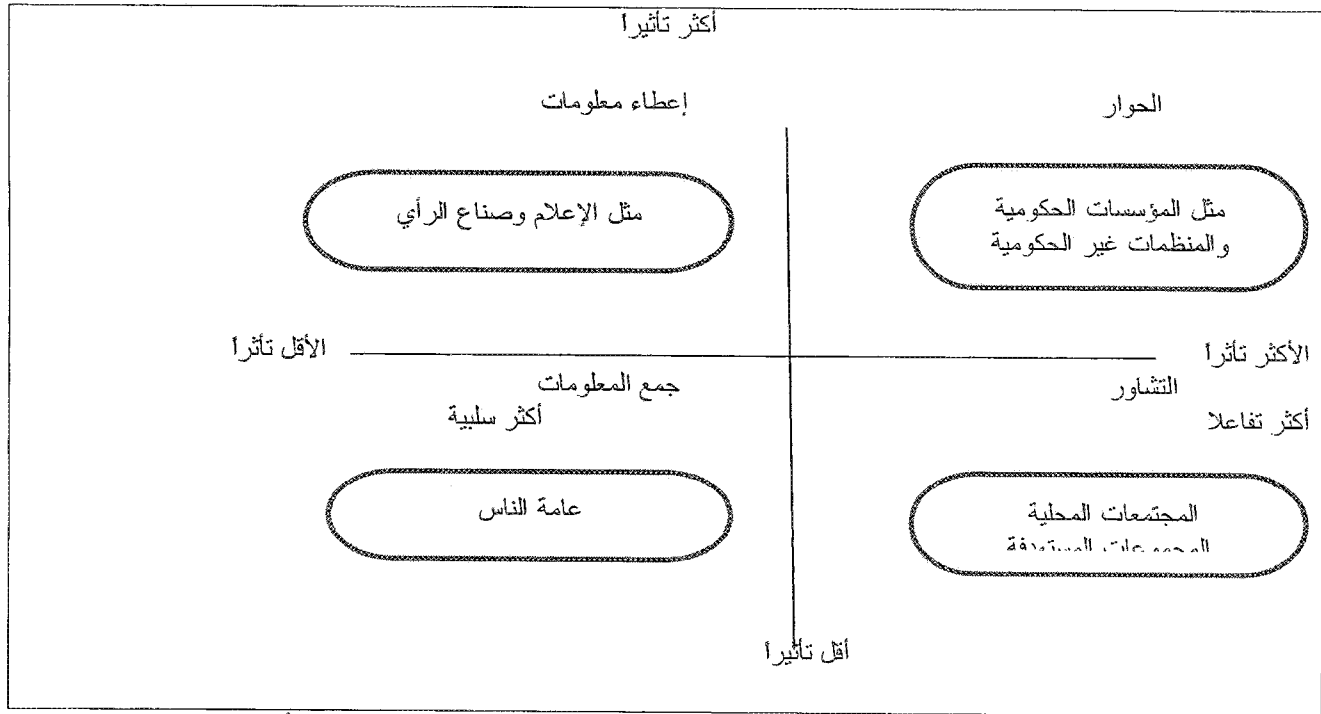
(٩٧) UNEP 45-47.

(د) تحليل أصحاب الشأن/المصلحة

بعد عملية المسح هذه وتوفر المعلومات على مختلف أصحاب الشأن/المصلحة، يجب الانتقال إلى عملية التحليل^(٩٨) لتحديد من هم أصحاب الشأن/المصلحة الأساسيين والثانويين الذين لديهم مصلحة خاصة في القضايا التي تهم المشاريع أو السياسات المعمول بها. ويهدف تحليل أصحاب الشأن/المصلحة لوضع رؤية استراتيجية لطبيعتهم البشرية والمؤسسية، وتبيين العلاقات فيما بينهم والقضايا التي يهتمون بها والمصالح التي تربطهم. والرسم التالي يجسد شبكة التحليل لأصحاب الشأن/المصلحة (الرسم البياني ٤) وهو مقتبس عن تحليل أصحاب الشأن/المصلحة (WWF)^(٩٩).

الرسم البياني ٣- شبكة تحليل أصحاب الشأن / المصلحة

ملاحظة: إن خطوط الشبكة هي للتوجيه فقط



هذه الخطوة في تحليل أصحاب المصلحة تركز على الشراكات وعلى تحديد الأطراف الذين يحتاجون أو يرغبون في المشاركة، ومتى وكيف يمكن تحقيق هذه الشراكة. كذلك يوفر الأساس لتطوير أوجه التعاون. فإن فهم آراء أصحاب المصلحة يساعد على اتخاذ القرار بشأن مواصلة التعاون مع هذه الأطراف أو الجنوح عنه.

WWF US / ARTEMIS Services, (2005). Cross-Cutting Tool Stakeholder Analysis. Resources for Implementing - (٩٨)
<https://intranet.panda.org/documents/folder.cfm?uFolderID=60976> the WWF Standards. Online publication.

.Ibid (٩٩)

٤- النهج التشاركي لصياغة السياسات: الشباب والمنظمات الشبابية كأصحاب مصلحة وشركاء

في هذه الفقرة، سوف نستعرض تعريف هذا النهج وأدواته ومنافعه وتحدياته والدروس المستفادة منه. وسوف نعرض أمثلة من الإقليم وآسيا وأفريقيا ذات دلالة.

يشدد برنامج العمل العلمي للشباب على أن تكون مشاركة الشباب محورية في وضع السياسات المتعلقة بقضاياهم، وأن لا تستثنى أية فئة منهم لضمان فعالية معالجة شواغل السياسة، ويجب اعتبارهم شركاء في استنباط حلول لقضاياهم واهتماماتهم المشتركة، بدلاً من أن ينظر إليهم كمشكلة أو خطر وارد يستوجب حله. كما ينبغي الاعتراف بالشباب كعناصر فاعلة ذات مهارات وقدرات تستثمر في إيجاد حلول بناءة للقضايا الاجتماعية التي تؤثر عليهم بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتوجب على صناع السياسات ليس فقط دعوة الشباب للتواجد في المناقشات المتعلقة بالسياسات، ولكن الاستماع إليهم وأخذ آرائهم بعين الاعتبار والعمل. وفي هذا الإطار يصبح النهج التشاركي عملية ضرورية وأساسية في تحقيق أولويات برنامج العمل العالمي ضمن السياق الوطني.

التعريف: إن النهج التشاركي المعتمد في صنع السياسات القائمة على المشاركة، هو نهج عام ذو هدف شامل، فضلاً عن "أداة" معينة. وبغض النظر عن المنهجية المتبعة، فهو يُعنى بتسهيل إدماج الأفراد أو الجماعات في تصميم السياسات من خلال وسائل التشاور أو المشاركة من أجل تحقيق المساءلة والشفافية والمواطنة النشطة^(١٠٠).

هناك أسلوبان لاعتماد هذا النهج: الأول، مدفوع "من أعلى باتجاه القاعدة" أي أن الحكومة تبادر في الحث على المشاركة في صنع السياسات. والثاني، يكون مدفوعاً "من القاعدة إلى أعلى" أي أن تبادر المنظمات والمجموعات الشبابية خاصة في دعوة الحكومة إلى اتباع النهج التشاركي، لذلك سعياً للتأثير على سياسة محددة^(١٠١). وفي حالات قليلة أتت المبادرات من هيئات خارجية، مثل الجهات المانحة المسؤولة، لاقتراح هذا النهج على الحكومات وحثها على تبنيه. في هذا الصدد، تجدر الإشارة أن لدى الحكومات والمنظمات الإنمائية الدولية القدرة على فتح الفضاء السياسي وتهيئة الظروف المناسبة، وإنشاء الهياكل الضرورية والعمليات للتمكين من وضع سياسات تشاركية. كما أن منظمات المجتمع المدني قد تلعب بدورها دوراً هاماً.

وينطوي مدى النهج التشاركي الفعلي لوضع السياسة على سلسلة من الخطوات وأدواتها - أنواع الأدوات الأكثر استخداماً في وضع السياسات التشاركية - توضح مستوى المشاركة الذي تحقق. وقد أبرمت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)^(١٠٢) في عام ٢٠٠٢ وثيقة تقترح فيها المستويات السبعة التالية:

(أ) المساهمة: تطوعية أو قد تأخذ أشكالاً أخرى من المداخلات لتحديد مسبق للمشاريع والبرامج؛

Rietbergen-McCracken, J. Participatory Policy Making. Policy and Planning. Civicus / pg Exchange online (١٠٠)
http://www.pgexchange.org/images/toolkits/PGX_F_ParticipatoryPolicy%20Making.pdfpublication.

.Ibid (١٠١)

.Ibid (١٠٢)

(ب) تبادل المعلومات: يعلم أصحاب الشأن/المصلحة بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم ومسؤولياتهم وخياراتهم؛

أدوات تبادل المعلومات: وتتضمن الإعلان العام عن وثائق السياسة أو تقارير مرحلية عن السياسات القائمة عبر وسائل الإعلام التقليدية، مثل الإذاعة والتلفزيون والرسائل الإخبارية إلخ، وإلكترونياً عن طريق مواقع على الإنترنت ورسائل البريد الإلكتروني، أو عن طريق الاتصالات التفاعلية مثل إقامة كشك معلومات في الأماكن العامة كالمكتبات أو السوق أو إنشاء خط معلومات هاتفي. ويمكن أيضاً نشر المعلومات للمواطنين بواسطة منظمات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات وغيرها؛

(ج) التشاور: إعطاء أصحاب المصلحة الفرصة للتفاعل وتوفير ردود الفعل والإعراب عن اقتراحاتهم ومخاوفهم. وقد يقدم تحاليل وتقارير ولكن لا توجد أية ضمانات بأنها سوف تستخدم في اتخاذ القرارات؛

أدوات التشاور: وهذه تشمل مجموعة واسعة بدءاً بمنتديات المناقشة مثل اجتماعات الطاولة المستديرة، والدراسات الاستقصائية (شخصياً أو إلكترونياً) إلى غيرها من آليات ردود فعل كاستطلاعات الرأي العام أو التعليق على مشروع السياسة، أو جلسات علنية (townhall meetings) ومجموعات التركيز، وعقد مؤتمرات عبر الإنترنت. إضافة إلى أدوات للتشاور المستمر مثل لجان المواطنين واللجان الاستشارية من ممثلي المنظمات والمجموعات ذات الصلة؛

(د) التعاون وبناء التوافق في الآراء: يفاوض أصحاب الشأن/المصلحة بشأن المواقف والمساعدة في تحديد الأولويات، وتدار هذه العملية من قبل أشخاص مستقلين؛

(هـ) صنع القرار: يلعب أصحاب الشأن/المصلحة دوراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة والمشاريع وفي تصميمهم وتنفيذهم ورصدهم وتقييمهم؛

(و) الشراكة: يعمل أصحاب الشأن/المصلحة معاً على قدم المساواة تجاه أهداف متبادلة؛

(ز) التمكين: هي نقل عملية التحكم في صنع القرار والموارد إلى أصحاب الشأن/المصلحة مجتمعين.

أدوات المشاركة النشطة: هذه الأدوات مرتبطة بالمستويات رقم أربعة إلى سبعة في سلسلة المشاركة المذكورة أعلاه. وتهدف إلى إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية التي تساعد على وضع جدول أعمال ورسم أطر الحوار واقتراح الخيارات للسياسة الوطنية، على الرغم من أن القرار النهائي يقع على عاتق الحكومة. ومن تلك الأدوات الأكثر شيوعاً واستخداماً هي:

"امتلاك السياسة" من قبل الحكومات/المنظمات. وتنطوي هذه على عدد قليل من أصحاب المصلحة وهم لا يمتلكون الخبرة في مسألة السياسة العامة (كمؤتمرات توافق الرأي وهيئات المواطنين المحلفين-citizen juries)؛

- تشكيل المجموعات التي تشمل خبراء (مثل اللجان الثلاثية ومجموعات العمل المشتركة)؛
- تشجيع المشاركة الأوسع نطاقاً للمواطنين (مثل الرؤية التشاركية وسيناريو التنمية، ومنتديات المواطنين وعمليات الحوار). أما الأدوات الأخرى الأكثر استخداماً من قبل منظمات المجتمع المدني وأصحاب الشأن/المصلحة الآخرين فهي الحملات والشراكات والتحالفات، والبحوث المتعلقة بالسياسات التي تصب في عملية الحوار الواسعة.

بإمكان النهج التشاركي لصنع السياسة أن يقتصر على ممارسة واحدة فقط تتعلق بعملية وضع سياسة وطنية معينة للشباب، أو قد يكون جزءاً من نهج تشاركي قائم على المشاركة المنتظمة من قبل المنظمات والحكومات المعنية. وفي كلا السياقين يمكن إنشاء هياكل مؤقتة أو دائمة مثل اللجان أو المجالس التي تشمل منظمات المجتمع المدني ومجموعات الشباب وأفراد المجتمع المحلي وغيرهم^(١٠٣).

الأسلوب الأول للنهج التشاركي: المدفوع "من أعلى في اتجاه القاعدة"، والذي تأخذ فيه الحكومة زمام المبادرة، يتضمن الخطوات التالية:

- (أ) تحديد أصحاب المصلحة للمشاركة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي، والقادة المحليين، بحسب خصوصية هذه المجموعات واهتمامها؛
- (ب) إجراء تحليل أولي لأصحاب الشأن/المصلحة لفهم وتحديد مصالحهم ونفوذهم وقدراتهم؛
- (ج) إنشاء فريق عمل يضم ممثلين لمجموعات أصحاب المصلحة الذين حددوا للمشاركة؛
- (د) تنظيم سلسلة من المشاورات ومنتديات الحوار بغية التواصل مع شريحة واسعة من المشاركين من المهتمين أو المتأثرين بهذه السياسة والحصول على آرائهم وملاحظاتهم. ويتم تنظيم هذه النشاطات بالاشتراك مع المنظمات أو بانتداب إحداها لتقوم بتنظيم الحوارات والتشاور؛
- (هـ) تصميم وتنفيذ عملية نتيج لفريق العمل جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالسياسة، بما في ذلك ردود الفعل المباشرة من أنشطة المستوى ٣، واستعراض البيانات الثانوية، والمقابلات التي أجريت مع صانعي السياسة الرئيسيين، وغيرها؛
- (و) ترتيب عدد الاجتماعات لإبلاغ التقارير إلى واضعي السياسات وصناع القرار داخل الحكومة والمنظمات عن نتائج نشاطات مستوى ٤، وتمكينهم من التفكير في الآثار المترتبة على هذه النتائج لتصميم السياسات؛
- (ز) تيسير حلقة عمل رفيعة المستوى للتوصل إلى وضع خيارات للسياسة واتخاذ قرارات بشأن كيفية المضي قدماً بالعملية؛
- (ح) وضع وتنفيذ استراتيجية الاتصال لإطلاع المواطنين والمجموعات المعنية على نتائج العملية التشاركية والتقدم المحرز في وضع الصيغة النهائية للسياسة.

الأسلوب الثاني للنهج التشاركي: مدفوع "من القاعدة إلى أعلى": وفي هذه الحالة تأخذ منظمات المجتمع المدني والشباب زمام المبادرة لمطالبة الحكومة الشراكة في عملية وضع السياسة وأخذ القرارات.

حيث تستخدم هذه المنظمات أدوات دعم لوضع السياسات التشاركية مثل الحملات والشراكات والبحوث وغيرها.

(أ) الحملات: تركز فيها المنظمات غير الحكومية على التحفيز لزيادة الوعي العام حول مسألة السياسة المتناولة، وتعبئة الشباب وأصحاب الشأن/المصلحة الآخرين، والضغط على الحكومات للعمل على القضايا الملحة وأخذ الآراء المتناولة في هذه الحملات على مسمع الجد.

(ب) الشراكات: يتزايد تشكيل شراكات منظمات المجتمع المدني فيما بينها أو مع هيئات حكومية أو مؤسسات القطاع الخاص بهدف التأثير في صنع القرار على مختلف المستويات. على سبيل المثال، إن العديد من اتحادات المنظمات والشبكات ناشطة في التحفيز لإصلاح السياسات الدولية، في حين تعمل منظمات غير حكومية أخرى عن كثب مع بعض الحكومات لمراجعة أو حتى صياغة مسودات السياسات والتشريعات الوطنية. وقد انتقد هذا الأخير أحياناً لأنه قد يمسّ باستقلالية المنظمات غير الحكومية المعنية، حتى أتاح لهم التأثير القوي والمباشر.

(ج) بحوث تشاركية: تستخدم بحوث السياسة من قبل المنظمات والمجموعات من أصحاب الشأن/المصلحة لتشجيع وتنوير المشاركين وعملية وضع السياسة. وفي الحالات الأكثر فعالية، أجريت الأبحاث بطريقة تشاركية من أجل إيصال أصوات المواطنين العاديين والمجتمعات المحلية واسترعاء انتباه واضعي السياسات. ولكي تكون هذه الأبحاث أكثر تأثيراً وفعالية على تصميم السياسات أو الإصلاح، على المنظمين إشراك صانعي السياسة الرئيسيين منذ بداية عملية البحث، وأن يقوموا بإدماجها في العملية الرسمية لاستعراض السياسة.

تتضمن الأمثلة المتعلقة برسم السياسات الوطنية والمقدمة في الفصل الأول والثاني والثالث أعلاه دلالات لمختلف الأدوات والأساليب التي استخدمت من قبل الحكومات والمنظمات في تطبيق النهج التشاركي لعملية رسم السياسة الوطنية للشباب، مثل باكستان والبحرين والأردن وأفريقيا الجنوبية وغيرها. وفي (الإطار ١٧)^(١٠٤) أدناه أمثلة إضافية من آسيا وأفريقيا تسلط الضوء بشكل أكبر على تنوع هذه الأساليب والأدوات كل حسب سياقه الوطني.

الإطار ١٧ - النهج التشاركي لصياغة السياسة الوطنية - أمثلة من آسيا وأفريقيا

١- جزر المالديف: عقد حلقات عمل التخطيط القائمة على المشاركة التي تشمل جميع الوكالات الحكومية وغير الحكومية الرئيسية، التي مثلت فيها كل مجموعة فرقا لا يقل عن شخصين، وشملت هذه عضواً واحداً على الأقل في المجموعة العمرية المستهدفة الشباب؛

٢- بنغلاديش: تنفيذ برنامج لحلقات عمل بشأن "قضايا الشباب والفرص". وتنظيم حلقات عمل لا تزيد على ٥٦٠ من المقاطعات الفرعية على الصعيد الوطني، وعقد مجموعة من حلقات العمل القطاعية بشأن القضايا ذات الأولوية مثل العمالة، التدريب والتعليم، والتنمية الذاتية، والمخدرات وقضايا الصحة، البيئة والثقافة، والمشاركة والهجرة؛

٣- ماليزيا: اقترح المجلس الوطني الجديد للشباب توجيه سياسة التنمية، واشترك "المجلس الماليزي للشباب"، من خلال عملية استعراض دامت عدة سنوات، شملت تبادل الأفكار، والتشاور، والتفاوض، والتغذية المرتدة بين الأطراف المعنية، بما في ذلك وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاستشارية الوطنية للشباب. وقد صدق مجلس الوزراء على السياسة في نهاية المطاف عام ١٩٩٨؛

٤- جنوب أفريقيا: إنشاء وافتتاح "اللجنة الوطنية للشباب" من قبل رئيس البلاد، الذي أعطى الرصيد الأكبر في وضع السياسة وطنية للشباب وخطة العمل.

- (أ) تأليف اللجنة من ١٩ مفوضين من الشباب المتفرغين وغير المتفرغين؛
- (ب) تنظيم مؤتمر قمة وطني للشباب ضم ٢٠٠ من ممثلي أكبر المنظمات الشبابية والسياسية والمجتمع المحلي لمناقشة عملية صياغة السياسات وإنشاء إطار عمل وتوجيهات للسياسة الوطنية للشباب؛
- (ج) تنظيم عملية تشاور واسعة النطاق شملت جميع القطاعات المعنية بالشباب في جميع المقاطعات، وجلسات استماع للشباب (والتي شملت ما يزيد عن ٣ آلاف شخص شاب ضمن ٣٥ جلسة نظمت)؛
- (د) تنظيم سلسلة من حلقات العمل القطاعية ومجموعات التركيز حول ١٢ قضية استراتيجية ورئيسية؛
- (هـ) التشجيع على عروض مكتوبة، وقدم ٩٢ إقتراحا من مختلف المجموعات حول مفاهيم وبرامج والفرص للتنمية للشباب.

التحديات والدروس المستفادة (١٠٥)

هناك عدد من التحديات والمخاطر التي تواجه النهج التشاركي لصياغة السياسة الوطنية، وهذه تتضمن:

- (أ) احتياجات الوقت والموارد: بشكل عام يستغرق هذا النهج وقتاً طويلاً ويحتاج إلى الموارد، ويمكن أن تصبح العملية مكلفة لا سيما إذا تعلق الأمر بمجموعات كبيرة من أصحاب الشأن/المصلحة؛
- (ب) رفع التوقعات: من المحتمل عندما يدعى المواطنون إلى المشاركة في عملية صنع السياسات من خلال استطلاع آرائهم، أن يرفع هذا من توقعاتهم أن يعمل بأرائهم. ولأن هذا يتعدى في بعض الأحيان، على المنظمين توضيح الأمور منذ البداية؛
- (ج) خلق النزاعات: قد تؤدي العملية التشاركية إلى نزاعات بين مجموعات مختلفة من أصحاب الشأن/المصلحة بسبب آرائهم المتعارضة التي سوف تُعلن وبذلك تكشف التوترات الكامنة؛
- (د) فقدان الاستقلالية: من المحتمل أن تؤدي المشاركة والتعاون الوثيق في عملية تقودها الحكومة إلى فقدان المنظمات استقلالية قرارها أو أن تظهر بهذا الشكل. ولهذا تداعيات خطيرة على مصداقيتها؛
- (هـ) مجازفات سياسية: الوجه الآخر للقيام بعملية التحفيز للسياسة، هو المجازفة في أن تعتبر الحكومة هذا النشاط بمثابة تدخل في المسائل السياسية وبالتالي بمثابة تهديد لمسار شؤونها.

الدروس المستفادة (١٠٦)

على منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية التي تود الانخراط والمشاركة في عملية وضع السياسة الوطنية أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات والمجازفات المذكورة أعلاه، وأن تعدّ نفسها جيداً لتفاديها وعدم الانزلاق فيها. وهنا بعض الاقتراحات المكتسبة من الدروس المستفادة في هذا الصدد:

- (أ) اختيار الحملات: يجب أن يكون اختيار المنظمة أو المجموعة استراتيجياً للحملة أو السياسة التي تود المشاركة فيها، وأن تتسم بأهمية خاصة لاهتماماتها ونطاق عملها كي تحدث أثراً حقيقياً؛
- (ب) تحديد الدور الخاص بها: من المفيد معرفة نقاط القوة والضعف، والقدرات الخاصة بالمنظمة، وما إذا كانت تود العمل عن كثب أو تفضل الإبقاء على مسافة معينة من العملية وصنع القرار؛
- (ج) جهوزية المنظمة: من الضروري تطوير فهم معمق لمسألة السياسة المعمول بموجبها، وتحليل الديناميكية القائمة حول العملية لقراءة واضحة للأجواء العامة ووضع مصالحها في كفة الميزان؛
- (د) التخطيط للمشاركة: اختيار مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة الذين تود المنظمة إشراكهم، وما إذا كان أي منهم بحاجة إلى اهتمام خاص، وتحديد المنهجية التشاركية الأفضل في التطبيق، والتوقيت المناسب لإطلاق عملية المشاركة بغية زيادة تأثيرها على السياسة؛
- (هـ) صقل المهارات: التركيز على المهارات الضرورية والمطلوبة للقيام بالعملية أمر جدي ومهم. مثال على ذلك المهارات المطلوبة للتفاوض أو الضغط أو الاتصالات أو بناء القدرات أو استخدام المنهجيات القائمة على المشاركة.

٥- تحليل الواقع: عملية المسح وجمع البيانات ودراسة حالات

تعريف تحليل الواقع (١٠٧)

تحليل الواقع هو عملية استنتاجية متكررة ومتزامنة، تساعد جميع الفرقاء المشاركين فيها والمختصين على التوصل إلى فهم مشترك لسياق السياسة الوطنية بما في ذلك البيئية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والنظم المؤسسية التي تؤثر على الفئة السكانية كمجموعة مستهدفة. وهذا من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها عند النظر في التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات، لأنه يتيح لكل أصحاب الشأن/المصلحة رؤية أوضح للقضايا القائمة وأسبابها وآثارها، كما يقدم فرصة أفضل لتطوير غايات ملائمة وأهدافاً قابلة للتحقيق؛ ووضع خطط عمل قابلة للتنفيذ، ومؤشرات ذات صلة، أقرب للواقع منه للمنظور، لرصد وتقييم السياسة والبرامج الوطنية.

يشمل تحليل الواقع تحليلاً للعوامل الرئيسية التي تؤثر على الأهداف الخاصة بالعملية، بما في ذلك التحديات المباشرة وغير المباشرة، والفرص والظروف المؤاتية. ومن الممكن ربط كل من هذه العوامل في واحد أو أكثر من أصحاب الشأن/المصلحة – إن كانوا أفراداً أو جماعات أو مؤسسات معنية أو متأثرة بأنشطة السياسة أو البرامج.

غالباً ما يشمل التحليل الربط بين المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وهذا يعني فهم الظروف على المستوى المحلي ومن ثم التغييرات الاقتصادية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي التي تقوم فيها الحكومات والقطاع الخاص، والتي تؤثر في تلك الظروف المحلية. فالمقاييس المحلية، تعني بالاحتياجات المعيشية واهتمامات السكان والمؤسسات. أما على المستوى الوطني أو الدولي، فينظر التحليل إلى العلاقة بين

القضايا المحلية والمؤثرات الرئيسية مثل برامج العمل والدين العام والسياسات الاقتصادية، والحكومة أو استثمارات القطاع الخاص، والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.

ويتطلب تحليل هذه العلاقات وآثارها خبرات متعددة في مختلف القطاعات، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والسياسية، والاقتصاد والتربية والصحة والإحصاءات وغيرها^(١٠٨). ينبغي تحديد الفجوات في المعلومات الرئيسية والمسائل المرتبطة بها كجزء من هذه العملية. فإن فهم هذه العلاقات وتأثيراتها على كل مستوى يؤدي إلى وضع استراتيجيات وأنشطة متكاملة عامودياً تربط بين السياسة الوطنية والممارسات المحلية، مما يؤدي إلى تأثيرات أوسع نطاقاً.

ونود التأكيد على أن تحليل الواقع هو عملية تشاركية شاملة، توفر فرصاً حيوية للجمع ما بين أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين المتوجب مشاركتهم الفعالة في جميع مراحل التحليل، كل حسب خبرته وموارده وموقعه من القضايا المطروحة. ومن الممكن تحديد الأدوار بشكل عام والمسؤوليات والخطوات المترتبة على كل فريق. وتشير التجارب إلى أن المشاركة النشطة لأصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين ترجح نجاح التحليل في تقديم الصورة الواقعية والحلول الملائمة. كما أن هذه المشاركة تشعرهم بامتلاك العملية، وبذلك تضاعف التزامهم فيها وفي نتائج التحليل.

ما هي أهمية تحليل الواقع

من الصعب جداً على صانعي السياسات وضع الغايات والأهداف والأنشطة ذات الصلة والمغزى للشباب في غياب فهم واضح لما يحدث على أرض الواقع. وهنا يكمن الدور الأساسي للتحليل في خلق فهم مشترك ضمن سياق الواقع الشبابي عند جميع أصحاب الشأن/المصلحة، خاصة عند فريق العمل المسؤول عن عملية التحليل. إذ يتوجب على هذا الفريق أن ينظر إلى التحديات الرئيسية والعوامل التي تسببها، والفرص السانحة، والمقايضات والحوافز وأن يسلط الضوء عليها في تقريره النهائي، لأنها حيوية وضرورية في مسار عملية التخطيط الفاعلة والمتكاملة من قبل صناع السياسة.

توقيت تحليل الواقع وكيفية استخدامه

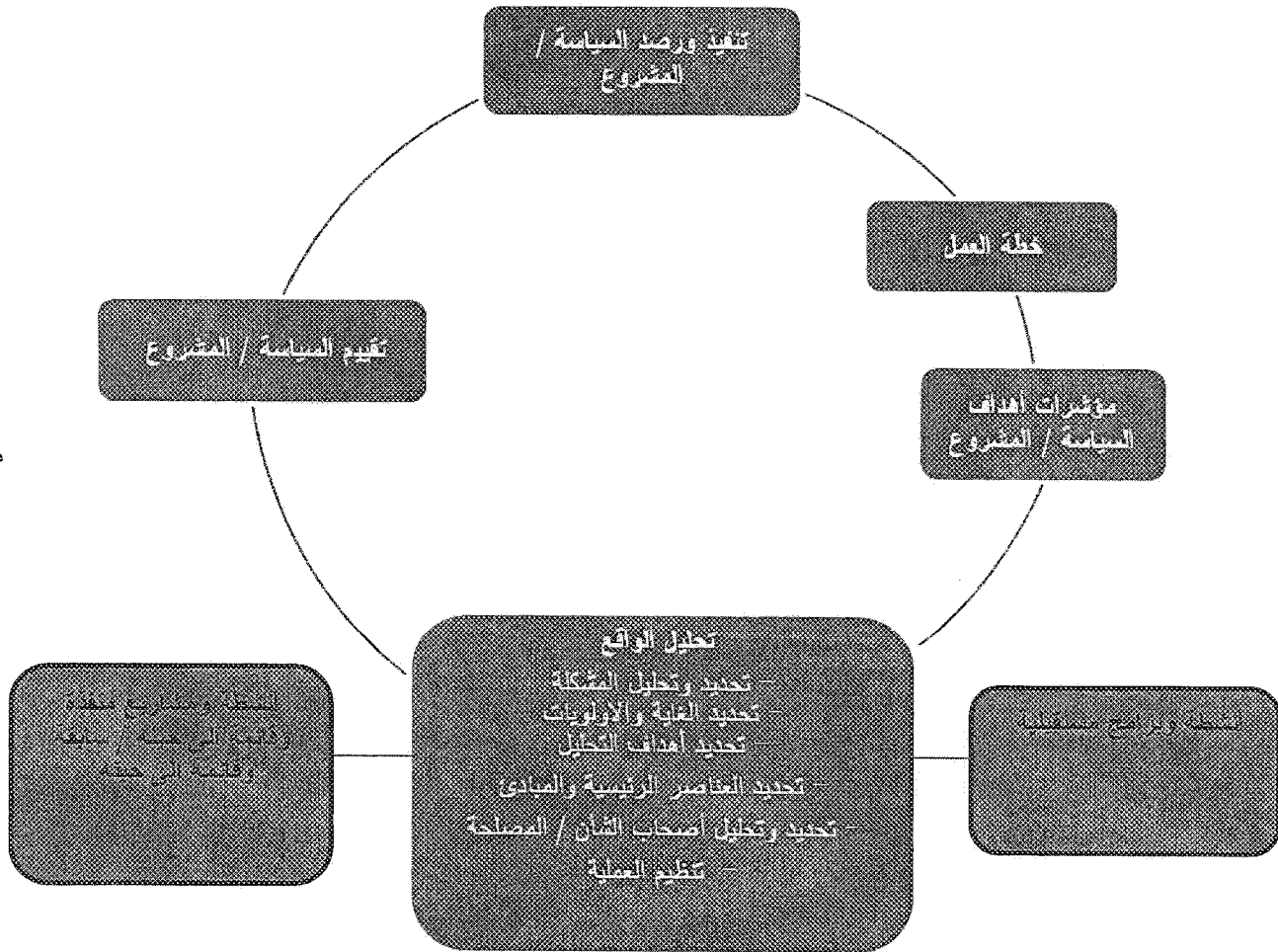
يعد تحليل الواقع أول وأهم خطوة في مسار التخطيط الاستراتيجي لوضع سياسة/مشروع على جميع الأصعدة. ويشير (الرسم البياني ٥ - مقتبس عن CIFRA 1999 في تقرير GTZ)^(١٠٩) أدناه إلى موقع التحليل في دورة عملية السياسة/المشروع. وتكمن أهميته بأنه يستخدم في جميع مراحل العملية، وبوجه خاص في وضع المؤشرات والأهداف لتطوير وتنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل ذات الصلة، وكذلك في مرحلة الرصد والتقييم. ويشمل إعداد عملية تحليل الواقع خطوات رئيسية تتضمن ما يلي:

(أ) إجراء عملية مسح شاملة؛

(ب) تحديد وتحليل المشكلة؛

- (ج) تحديد غاية وأولويات تحليل الواقع؛
(د) تحديد أهداف تحليل الواقع؛
(هـ) تحديد العناصر الرئيسية والمبادئ لتحليل الواقع؛
(و) تنظيم العملية؛
(ز) تحديد وتحليل أصحاب المصلحة (الفصل الثالث، فقرة ٣ و٤).

الرسم البياني ٥- تحليل الواقع في دورة عملية السياسة / المشروع (مقتبس عن CIFRA 1999)



إجراء عملية مسح شاملة

عملية المسح هي من الخطوات الأساسية والضرورية لإجراء تحليل شامل ودقيق يقدم صورة متكاملة لوضع الشباب و الفئات المستهدفة على جميع الأصعدة، الوطنية والمقاطعات والمحلية، وفي السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعبر القطاعات المعنية فيهم، بما في ذلك القطاع الخاص. وللتمكن من إيصال هذه الصورة، على المسح أن يتضمن ما يلي:

- مسح المشاكل ذات الصلة (اسبابها وآثارها) على المستوى الوطني والمقاطعاتي والمحلي؛
- مسح لأصحاب الشأن/المصلحة المتأثرين والمعنيين والمهتمين؛
- مسح مؤسسي للسياسات والمعاهدات والقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة؛
- مسح مؤسسي عبر قطاعي، على المستوى الوطني والمقاطعاتي والمحلي، للبرامج والمشاريع والمبادرات والخدمات والمراكز ذات الصلة، الماضية والحالية؛
- مسح مؤسسي عبر قطاعي، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للبحوث والبيانات والتقارير وللممارسات الفضلى ذات الصلة في وضع السياسات، الكمية والنوعية، للمنظمات ومراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة وغيرها؛
- مسح للمؤسسات والهيئات والمنظمات والجمعيات ومبادراتها ومشاريعها ذات الصلة، الوطنية والمقاطعاتية والمحلية، بما فيها المعنية بالفئات الأكثر عرضة وتهميشاً.

(ب) تحديد العناصر الرئيسية والمبادئ لتحليل الواقع

بالإمكان تحليل الواقع على مختلف المستويات: المحلية والقطاعية والوطنية وغيرها. ويختلف مدى الوقت والجهد المطلوب لإجراء هذه العملية من بلد إلى آخر، كما أنها تعتمد على نطاق المواضيع والقضايا التي يجرى النظر فيها وتحليلها. لا ينبغي أن تصبح هذه العملية هدفاً في حد ذاتها، وكذلك لا يجب أن تستهلك حصة غير متناسبة من الموارد المتاحة.

أما فائدة تحليل الواقع من نتائج وتوصيات فقد تتلشى مع مرور الزمن، لذا على المسؤولين أن يستخدموها لوضع أسس للرصد المستمر لقضايا رئيسية محددة. و(الجدول ٤)^(١١٠) أدناه يقدم نظرة مفصلة عن العناصر التي تدرج عادة في تحليل الواقع والمخرجات ذات الصلة. ما عرض في الجدول هو مجرد اقتراحات لعناصر التحليل والمخرجات، فكل مشكلة قائمة تحتاج إلى دراسة في ضوء الوضع المحلي والمعلومات المتوفرة أو المطلوبة، واعتبارات أخرى بحسب خصوصية الفئة والبلد.

الجدول ٤ - عناصر تحليل الواقع

التحليل	جمع المعلومات		التخطيط
	المستوى الوطني	المستوى المحلي	
تحديد:	• جمع التقارير	• جمع ومراجعة القائمة:	إشراك جميع الجهات
• المشاكل الأكثر إلحاحاً	• والمعلومات الإحصائية	• التقارير وغيرها من الوثائق	الفاعلة الرئيسية
• الأسباب وآثارها	• القيام بمناقشات	• الإحصائيات	وتحديد:
• الاستجابات	• مجموعة التركيز في القضايا ذات الأولوية	• البرامج	• الأهداف
• المحلية، واستراتيجيات	• مقابلات مع	• مقابلات المخبرين	• النطاق التقني
التعاون والقدرات	المخبرين الرئيسيين	الرئيسيين	• التغطية الجغرافية

الجوانب الرئيسية للسياق (تحديد استراتيجيات و تدابير تدخل محتملة)		العملية و المشاركة المهارات اللازمة الميزانيات	
يحتوي التقرير على:	فهم معمق:	نظرة عامة كاملة:	الخطة مكتوبة تتضمن المسؤوليات لكل هيئة أو جهة مشاركة مع بند من بنود الميزانية
✓ لمحة عامة عن المشاكل	• للمشاكل • لسياق المشاكل • لاستراتيجيات التعاون	• للمشاكل • سياق المشاكل • الاستجابات المحلية واستراتيجيات التعاون، والقدرات القوانين والسياسات ذات الصلة الخدمات ذات الصلة مسح أولي: • للفئات الأكثر تضرراً • لمجال الخدمات المتوفرة في البرامج القائمة	المخرجات
✓ تحديد أولوية القضايا والقدرات والموارد	• للعمل البرامجي الحالي والمحتمل • للقوانين والسياسات ذات الصلة • للخدمات (معلومات مصقولة وموققة عن نطاق تغطية الخدمات القائمة)		
✓ تحديد نقاط التدخل الرئيسية			
✓ توصيات للعمل معلومات رئيسية ومصادر للرصد المستمر			
Source: Williamson J. October 2000. What can we do to make a difference? Situation analysis concerning .AIDS (draft). Displaced Children and Orphans Fund of USAID children and families affected by			

(ج) تحديد غاية تحليل الواقع

الخطوة الأولى في وضع خطة لإجراء تحليل الواقع هي تحديد غايته. وإنّ تحديد هذه الغاية يساعد على تقليص الخيارات المتعلقة بالنهج والتعليمات، وفي وضع خطة لتنفيذ وإنجاز العملية. لكن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هو "كيف يمكن في نهاية المطاف استخدام نتائج التحليل المكتملة؟" إذ يتوقف تحديد الغاية على مجموعة من العوامل، بما فيها نطاق التفويض للمنظمات والمجموعات المشاركة، والأشخاص أو الفئات التي يهدف التحليل التأثير عليهم. إضافة إلى ذلك، إنّ تحديد المشكلة التي سيتناولها التحليل، هي أيضاً عنصر من عناصر تحديد غايته. وغالباً ما ينشأ الحافز على تحليل الواقع من جراء مشاكل مستدركة. إذا إنّ تحديد هذه المشاكل سوف يساعد في وضع الهدف العام للتحليل^(١١١).

في نهاية المطاف، إنّ غاية التحليل هي تسهيل عملية فهم المشكلة من أجل اتخاذ القرارات الملائمة، وصياغة عناصر الإطار المنطقي، وتحديد نطاق العملية برمتها لوضع سياسات أو برامج أو مشاريع هادفة وذات صلة^(١١٢).

(د) تحديد وتحليل المشكلة: هذه عملية استنتاجية، يعمل التحليل على كشفها وعرض النقاط التي تحتاج إلى معالجة وهو يسعى إلى الإجابة عن عدة أسئلة:

(١) ما هي المشكلة؟

(٢) لماذا هناك مشكلة؟

• ما هي الأسباب المحتملة للمشكلة؟

• مدى جدية وخطورة المشكلة؟

(١١١) USAID 55-56

UNESCAP, (1999). National Youth Policy Formulation Manual. Online publication (١١٢)

<http://www.unescap.org/stat/meet/rng3/twsa-module1.pdf>

(٣) من هي الفئات المتأثرة بهذه المشكلة؟

• ما هو عددها؟

• أين تتواجد؟

• ما هي خصائصها؟

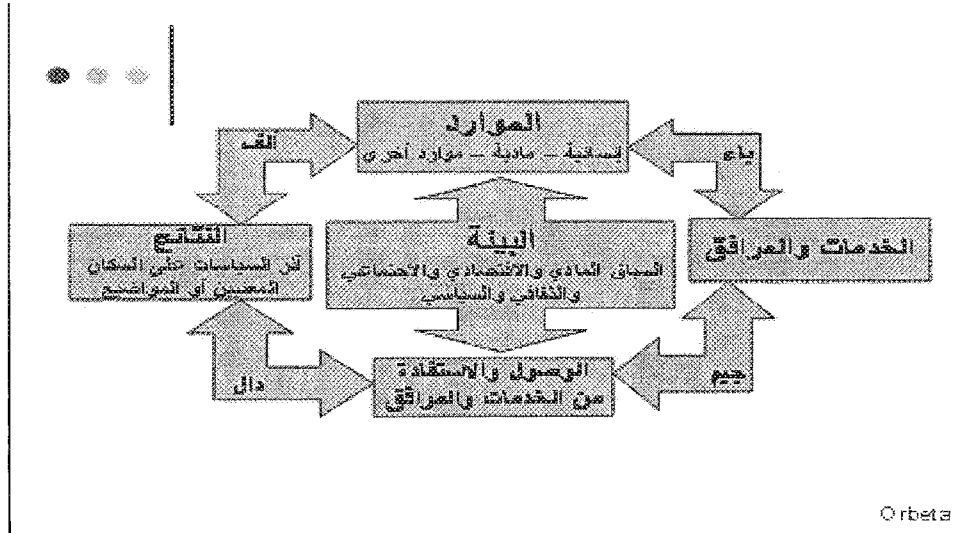
(٤) ماذا تم إنجازه لحل هذه المشكلة؟

أما المعلومات المطلوبة والضرورية للإجابة على هذه الأسئلة، تتضمن أجوبة ذات طبيعة كمية ونوعية.

في عام ١٩٩٤ قام أوربيتا بوضع إطار تخطيط متكامل للقطاعات الاجتماعية (الرسم البياني ٦) مقتبس عن أوربيتا ١٩٩٤ من دليل إسكاب (ESCAP)^(١١٣)، وذلك من خلال دمج مخرجات إطار المحددات القريبة للقطاع الاجتماعي من خدمة الإنتاج والتسليم ونظام التمويل لهذا القطاع. ويشكل هذا الإطار أساساً لتحديد المشكلة وتوفير الحلول الممكنة، ووضع الإجراءات بالأولوية اللازمة لحلها.

الرسم البياني ٦ - إطار لتحليل النتائج الاجتماعية.

(مقتبس عن أوربيتا ١٩٩٤ من دليل إسكاب (ESCAP))



وتشير العديد من الكتابات والأدلة الحديثة إلى أهمية وضرة القيام بعملية تحليل الواقع، على أن تتضمن تحليلاً لأصحاب الشأن/المصلحة، وأن تقدم الوسائل والأدوات اللازمة للقيام في كلا العمليتين. هذا وإن

معظم المسؤولين لا يؤيدون التحليل الأخير، لعدم جدواه في نظرهم، ولتداخل بعض أجزائه في عملية تحليل الواقع، علاوة على التكلفة المناطة به وعامل الوقت. ولكن في الواقع، إن هاتين العمليتين مختلفتان من حيث السياق والإطار والمراحل، حتى وأن تداخلت بعض محاورهما. ويتضمن المربع أدناه شرحاً عن العلاقة القائمة بين التحليلين وأوجه التلاقي والاختلاف (الإطار ١٨) (١١٤).

الإطار ١٨ - العلاقة ما بين تحليل الواقع وتحليل أصحاب الشأن / المصلحة

١- **تحليل الواقع** - هو تحليل للعوامل التي تؤثر على أهداف مشروع السياسة. ويعمل أساساً على تحليل السياق بشكل مستقل عن أصحاب الشأن/المصلحة. وباستطاعته أن يظهر الواقع:

(أ) قبل البدء في وضع مشروع السياسة؛

(ب) وفي مرحلة اختيار تنفيذ إستراتيجيات محددة ذات صلة.

٢- **تحليل أصحاب المصلحة** - هو تحليل للأشخاص والمنظمات المتأثرين جراء العملية، أو المؤثرين عليها، أو الذين يساعدون في تنفيذها. وينبغي أن يعالج هذا التحليل المسائل التالية:

(أ) الجهات التي يتوجب عليها المشاركة؛

(ب) الجهات الرئيسية التي قد تؤثر على و/أو لها مصلحة في مشروع وضع السياسة، وبذلك يجب إدراجها في التحليل (يلاحظ أن هذا الجزء من التحليل متداخل مع تحليل الواقع)؛

(ج) الجهات الرئيسية الفاعلة التي قد تؤثر على إنجاح أو إفشال تخطيط أو تنفيذ أية استراتيجية ذات صلة؛

(د) الشركاء المنفذين، كلياً أو جزئياً، لأنشطة المشروع والضروريون لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأمد؛

(هـ) الدوافع لكل من هذه المجموعات والحوافز المطلوبة لإشراكهم في العملية؛

(و) المتلقون الرئيسيون لنتائج المشروع.

على تحليل الواقع أن يصف بشكل واضح، كجزء أساسي من العملية، ترابط الأهداف فيما بينها، وكذلك التحديات المباشرة وغير المباشرة، والفرص المتاحة، وعلاقات أصحاب الشأن/المصلحة. وقد يتوفر هذا الوصف على شكل نص أو تصوير بياني لهذه الروابط، أو كلاهما معاً. وفي كلا الحالتين، على التحليل ذي الجودة العالية ضمان رسم إطار مشروع السياسة بوضوح، وتبيان كافة الأسباب وأثارها ضمن نطاق المشروع والترابط فيما بينها.

(هـ) **تحديد أهداف تحليل الواقع:** إن تحديد غاية التحليل وكيفية استخدام نتائجه سوف يساعدك بشكل كبير على تحديد الأهداف. فكثيراً ما تكون هذه الأهداف شاملة لظروف الشباب وتغطي المناطق المتأثرة والعوامل المسببة والمخففة وأولويات العمل. وتضع العملية وصفاً كمياً ونوعياً للظروف السائدة في مناطق

جغرافية محددة على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي، أو المقاطعات أو المجتمع المحلي. وهذه بعض الأهداف المقترحة التالية:

- (١) تحويل التسلسل الهرمي للمشاكل إلى تسلسل هرمي لأهداف تصف الظروف المستقبلية المرغوب فيها والممكن تحقيقها بشكل واقعي؛
 - (٢) وضع الأسس لاتخاذ القرارات بشأن تداخلات بديلة تهدف للتأثير على الحالة القائمة وإلى تفعيل أكبر للسياسة والبرامج القائم؛
 - (٣) إرشاد صناع القرار والسياسات ومنفذيها إلى وضع رؤية موحدة وتوجه وطني استراتيجي قائم على الدلائل مستوحى من صميم الواقع العلمي لصياغة السياسات والبرامج الوطنية، إضافة إلى تنفيذ هذه الرؤية ورصدها؛
 - (٤) التحديد الكمي لحالة الشباب والمتغيرات المؤثرة على الأكثر عرضة من بينهم، ووصف ظروف الشباب وأسرههم، ومجتمعاتهم؛
 - (٥) تحديد استراتيجيات التعاون والعوامل التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على المشاكل أو الاستراتيجيات، والمؤشرات للرصد والتقييم؛
 - (٦) التحديد الكمي لآثار المشاكل وإبراز كيف يمكن تغيير طبيعتها وحجمها بفترة زمنية معينة؛
 - (٧) تحديد الأدوار والبرامج ونطاق التغطية، والنهج المتبع للهيئات الحكومية والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الشبابية المتواجدة حالياً أو التي من الممكن مشاركتها مستقبلياً مع الشباب؛
 - (٨) ترتيب المشاكل المحددة بحسب الأولوية؛
 - (٩) تحديد المناطق الجغرافية بحسب الأولوية؛
 - (١٠) تحديد السياسات والبرامج الفاعلة، ووضع الإجراءات الأساسية واللازمة لرصد آثارها والتغيرات على أرض الواقع.
- (و) تنظيم وتنفيذ عملية تحليل الواقع

كما سبق أن ذكرنا، إنَّ تحديد الغاية والأهداف للتحليل ترسي الأسس لوضع خطة عمل تتضمن جميع مراحل التحليل. ولذلك ينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بالعناصر التالية:

- (١) الإطار المفاهيمي (يحدد وطنياً استناداً إلى إطار برنامج العمل العالمي للشباب وأولوياته والمؤشرات المقترحة)؛

(٢) خطة العمل؛

(٣) منهجية الدراسة؛

(٤) تنقية وتحليل المعلومات المجموعة؛

(٥) تكاليف الدراسات والميزانية المفصلة؛

(٦) كيفية نشر المعلومات؛

(٧) القيادة العملية؛

(٨) الإدارة والمساءلة؛

(٩) الرصد وأنشطة المتابعة.

وفي سياق تنظيم عملية التحليل يجب تحديد ما يلي:

- طبيعة البيانات والمعلومات ذات الصلة وتصنيفها ومنهجية تجميعها؛
- منهجية التحليل وربط النتائج لتقييم الوضع. وهذا يستوجب انتقاء مجموعة القواعد أو المعايير المعتمدة وطنياً لمقارنة الوضع الفعلي بها؛
- دور الشركاء الرئيسيين في عملية التحليل؛
- مدى المشاركة الفاعلة للشباب ومجالسهم ومنظماتهم في هذه العملية وكيفية تمكينهم وتطويرهم.

(ز) تحديد وتحليل المشكلة

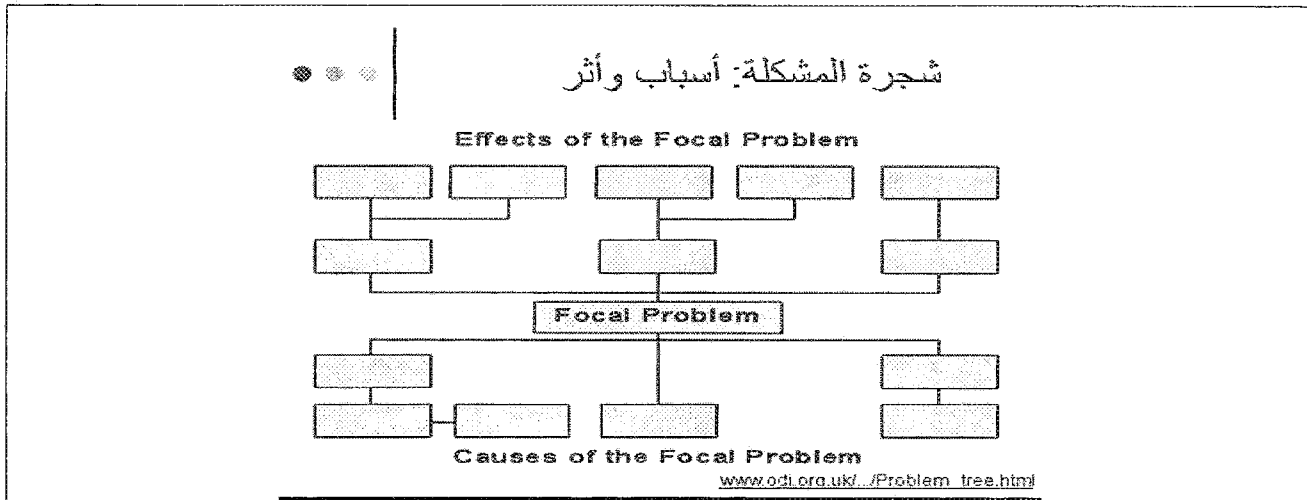
إن "شجرة المشكلة" هي نهج تخطيطي يستند على تحديد الاحتياجات، لكنه لا يترجم المشاكل بشكل تلقائي إلى أهداف. إنما يستند إلى إجراء تحليل صحيح وكامل للوضع القائم. ينبغي أن يفسر الوضع القائم وفقاً لوجهات النظر، واحتياجات ومصالح وأنشطة الأطراف المسفيدة والمعنية. ومن الضروري أن يقبل المعنيون بالخطط ويلتزموا بتنفيذها.

وريثما تنفذ عملية التحديد والتحليل، يبقى المجال مفتوحاً باستمرار لاتخاذ خطوات مختلفة، وتقديم أفكار جديدة ومساهمات من الأطراف المعنية. وينبغي أن يتبع تحليل "شجرة المشكلة" (الرسم البياني (٧)^(١٠)

تخطيطا فعليا للمشروع مع استخدام لنهج "الإطار المنطقي" على سبيل المثال. كما ينبغي تحليل قدرات ونوايا أصحاب الشأن/المصلحة علاوة على السياق المؤسسي الأوسع لجعل الخيارات ذات الصلة والواقعية ممكنة وقابلة للتنفيذ.

تحليل المشكلة وهي أمر ذو أهمية كبرى فيما يتعلق بتخطيط المشاريع. وهو الأساس والمبرر لتصميم المشروع. ويشتمل تحليل المشكلة على:

- التحقق من موضوع التحليل؛
 - تحديد المشاكل المتصلة بهذا الموضوع؛
 - إحصاء جميع المشاكل المستدركة من جميع المشاركين؛
 - إنشاء تسلسل هرمي للسبب - والأثر بين المشاكل؛
 - تقديم رسم تخطيطي لعلاقة السبب بالأثر.
- الرسم البياني ٧- شجرة المشكلة - الأسباب وأثارها



تحليل الواقع: الإطار الإجرائي

في نطاق العملية، على التحليل أن يصور الواقع بشكل دقيق أخذا بعين الاعتبار ما يلي:

- (١) واقع الفئات المتأثرة، خاصة المهمشة منها، شباب وشباناً، في جميع القطاعات ذات الصلة والقطاعات الفرعية على الصعيد الوطني والمحلي؛
- (٢) الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه الفئات؛
- (٣) منهجية جمع المعلومات، الكمية والنوعية، وتنقيح البيانات وتعديل هيكلتها حيثما يكون ضرورياً؛
- (٤) تعريف بعض (حوالي خمسة) شروط تتعلق بكل مشكلة رئيسية وتصنيفها حسب أولويتها بالنسبة للشباب والدولة؛
- (٥) تنظيم الشروط وفقاً للعلاقة بين أسباب المشكلة وآثارها؛
- (٦) إعادة صياغة المشاكل بشكل أهداف تبعا لهرميتها وأولويتها؛
- (٧) التحقق من المنطق ومعقولية العلاقة بين الوسيلة والنتيجة؛
- (٨) حذف أو تعديل الأهداف غير القابلة للتحقيق ضمن سياق السياسة المعلنة؛
- (٩) طرح الحلول والبدائل القابلة للتحقيق؛
- (١٠) إضافة أهداف جديدة بعد عملية التقييم أو إذا استدعت الضرورة ذلك.

تتوفر عدة منهجيات لجمع البيانات الكمية والنوعية لعملية التحليل في بعض الاقتراحات (الإطار ١٩ مقتبس عن ويليمسن/ (USAID)^(١١٦). من البديهي أن تعدل هذه المنهجيات تبعا للسياق الوطني أو المحلي أو وضع الشباب.

الإطار ١٩ - استخدام مجموعة من المنهجيات لجمع البيانات

حين يتخذ القرار المتعلق بالمعلومات الأساسية التي يتعين جمعها، تختار اللجنة المنظمة منهجيات مختلف لجمع البيانات وفقا للاحتياجات وأهداف تحليل الواقع. وعادة ما تُستخدم نهج مختلفة لجمع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية.

١. نهج جمع البيانات الكمية

- استخدام قاعدة البيانات (baseline data) من المسوحات الاستقصائية للأسر لتقدير حجم الفئة المستهدفة؛
- إجراء مسح سكاني للشباب وانتشارهم الجغرافي عن طريق خدمات نظام المعلومات الجغرافية (GIS)؛
- استخدام بيانات الإحصاء؛

- استخدام قواعد بيانات المنظمات الدولية والوطنية لتقدير حجم فئة الشباب السكانية؛
- استخدام قواعد بيانات المنظمات الدولية والوطنية لإحصاء التدخلات ومواضيع أخرى ذات علاقة؛
- استخدام النمذجة الإلكترونية؛
- إحصاء قائمة المنظمات الشبابية؛
- إحصاء قائمة المنظمات المعنية والأسر ومجتمعات الشباب المهمشين وذوي الحاجات الخاصة، والمنتشرة جغرافيا.

٢. نهج جمع البيانات النوعية

- استعراض مستفيض للمؤلفات ذات الصلة بالشباب على صعيد الوطن أو دونه؛
- مقابلات وطنية ومقاطعية لممثلين من المؤسسات الرئيسية، مثل الحكومة والمنظمات والمجتمعات المحلية؛
- مقابلات معمقة مع الشباب وراعيهم؛
- مناقشات مجموعات التركيز مع المخبرين الرئيسيين (مثل أعضاء المجتمع المحلي، والعاملين في المنظمات غير الحكومية، والأهالي، والشباب)؛
- دراسات تضم الشباب الخارج على النظم الرسمية والاجتماعية (مثل الشباب المتسربين من المدارس والمجتمع، وشباب الشوارع وغيرهم من الذين لا مأوى لهم وغيرهم من الذين لا يحتمل أن يكونوا ممثلين في الإحصاءات الرسمية).

ويجدر التنويه، أنه من الضروري عند إجراء أي تحليل للواقع وقبل الشروع في مثل هذه العملية، أن يتحلى فريق العمل المسؤول بالفهم الكامل والواضح للتركيبية الاجتماعية والثقافية والسياسية، والاقتصادية. وأن يضع في اعتباره جميع الاحتمالات والبدائل، وأن تكون المنهجيات المعمول فيها ميدانيا مقبولة من جميع الأطراف المشاركة والمعنية، كذلك المتأثرة ولكن غير المشاركة.

٦- تحليل مقارنة لعملية وضع السياسات: سيناريوهات بديلة

طبيعة تحليل عملية السياسة أمر سياقي بامتياز، لأنه يعمل في إطار موضوع محدد تتفاعل فيه أطراف معينة من مجموعات ومؤسسات. ولهذا السبب، تلعب المنهجيات النوعية دورا ذا أهمية خاصة، فهي تسمح للباحث أو المحلل دراسة القضايا المختارة بعمق وبشكل مفصل.

أما السمة البارزة لتحليل مقارنة عملية السياسة، فهي تكمن في تنوع المنهجيات المستخدمة، وتختلف باختلاف المواضيع والسياق الجغرافي أو الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وبسبب هذا التنوع الكبير، يحرص المحللون على العمل بشكل متناسق ومركز، في إطار المقارنة، على العمليات التي من خلالها

يحدد النطاق وتطلق المبادرة وتوضع وتنفذ السياسة^(١١٧). ومن أهم أهداف التحليل المقارن هو دراسة الخبرات المكتسبة وتحليلها ومقارنتها للخروج بتوصيات عملية وقابلة للتطبيق من أجل تعميم الأسس لتحسين أداء عملية صنع السياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها^(١١٨).

وكما تؤكد المقولة: "لتحسين الشيء، يتوجب قياسه أولاً"، تشير التجارب إلى أن القيام بعملية المقارنة على المستوى الوطني والمحلي يساعد بشكل فاعل على إبقاء الجهود في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف، وتشجيع أصحاب الشأن/المصلحة على الاهتمام المتواصل، وإعطائهم الإنذار المبكر لإحتمال فشل أو نجاح الاستراتيجية المتبعة، وتدعيم التحفيز، وشحذ المساءلة، والمساعدة على تخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية. أما على الصعيد الدولي، فإن هذه العملية (بين بلدين أو أكثر) تعطي مؤشراً على نقاط القوة والضعف لكل بلد. وتساعد على تطوير أدوات التقييم ومعاييرها، وعلى تبادل الخبرات واتباع أفضل الممارسات، كما تبيّن هذه العملية ما يمكن تحقيقه من الناحية العملية، وتوفر المعلومات لكل من الحكومات والمجتمعات المدنية كي يستخدموها في التحفيز والعمل على تحقيق أهداف السياسة. كما تشير هذه التجارب أيضاً إلى أن نقص البيانات ذات الصلة، خاصة المصنفة منها، قضية شائعة ومتكررة^(١١٩).

وفي العقدین الأخيرین أجريت عدة تحاليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب، لكن أهمها هو التحليل (الإطار ٢٠)^(١٢٠) الدولي الذي استكمل سنة ٢٠٠٥ وضم اثنتي عشرة دولة من جميع أقطار العالم. وكانت الدول المشاركة قد تبنت سياسة وطنية للشباب لأول مرة، أو أنها كانت في مرحلة مراجعة وتطوير سياساتها الماضية. يقارن التحليل المشاكل والممارسات التي ينطوي عليها وضع وتنفيذ وتقييم سياسات الشباب. كما تعطي هذه الدراسة للخبراء وصناع السياسات في الحكومات والمنظمات الإنمائية الوطنية والدولية، ومنظمات الشباب والمؤسسات المتخصصة لمحة عامة عن كيفية إدماج سياسات الشباب على المستوى الدولي والوطني. وبسبب حجم الدراسة ذكرنا في المثال أدناه ملخص خطوات التحليل والمشاكل والإستنتاجات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وباستطاعة القارئ أن يطلع على الدراسة الكاملة من خلال الرابط الإلكتروني المعروض أدناه، وأن يستشف العبر وينظر إلى سيناريوهات مختلفة وبديلة، عن كل دولة حسب خصوصيتها.

<http://www.unicef.org/lac/spbarbados/Planning/Global/Youth/en-NeuICNYPComparativeStudyonNYPsaktuell-2005.pdf>

الإطار ٢٠ - مثال عن تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب

أجرت الأمانة العامة للمجلس الدولي لسياسة الشباب الوطنية (ICNYP) هذه الدراسة بالتعاون مع المشروع القطاعي في ألمانيا

Cyr, A. & deLeon, P. (1975). Comparative Policy Analysis. This article was an introduction for the December (١١٧)
<http://www.rand.org/pubs/papers/2008/P5458.pdf> 1975 issue of Policy Sciences, Vol 6, No. 4. Rand publication.

(١١٨) الأمم المتحدة (الإسكوا)، (٢٠١٠). تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة. نيويورك. ص ٤.

UNICEF, (2007). Child poverty in perspective: An overview of child well-being in rich countries. Report Card 7. (١١٩)
http://www.unicef-irc.org/publications/pdf/rc7_eng.pdf UNICEF, Innocenti Research Center. Online publication.

ICNYP / GTZ- BMZ (2005). COMPARATIVE ANALYSIS OF NATIONAL YOUTH POLICIES. Sectoral (١٢٠)
Project "Promotion of children and youth as a target group in development cooperation". GTZ online publication.
<http://www.unicef.org/lac/spbarbados/Planning/Global/Youth/en-NeuICNYPComparativeStudyonNYPsaktuell-2005.pdf>

(GTZ/ BMZ) "النهوض بالأطفال والشباب كقوة مستهدفة في التعاون الإنمائي"، ودامت الدراسة ما يقرب الثمانية أشهر من أوائل شهر نوفمبر/ تشرين أول ٢٠٠٤ إلى أواخر مايو/ أيار ٢٠٠٥ وكانت الدراسة فريدة من نوعها على عدة أصعدة:

- لأول مرة جرى تحليل مقارن للسياسات الوطنية للشباب على المستوى الدولي تضم الكبار والشباب في دراسة مشتركة؛
- تشمل منهجية الدراسة البحوث وإجراء مقابلات مع ممثلين من الوزارات المسؤولة عن الشباب ومنظمات الشباب الوطنية المنسقة لمناير تأثير السياسات الوطنية للشباب.

وفيما يلي سبع خطوات اتخذتها الدراسة:

- ١- استعراض للمعايير الدولية المتعلقة بالسياسة الوطنية للشباب؛
- ٢- تحليل دولي بشأن الإجراءات الرامية إلى تعزيز السياسة الوطنية للشباب؛
- ٣- تحليل إقليمي بشأن الإجراءات الرامية إلى تعزيز السياسة الوطنية للشباب؛
- ٤- انتقاء المعايير لإجراء التحليل القطري للسياسة الوطنية للشباب؛
- ٥- تحليل مقارن للإجراءات القطرية لتنفيذ السياسات الوطنية للشباب؛
- ٦- عرض أفضل الممارسات للسياسات والبرامج الوطنية للشباب؛
- ٧- اقتراح بشأن المعايير والشروط والخطوات المرتبطة في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب.

نتائج التحليل:

- ١- على الصعيد الدولي، أبرز ما توصل إليه تحليل الإجراءات الرامية إلى تنفيذ السياسات الوطنية للشباب، أن حوالي ٣٠ في المائة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة (١٥٥ بلدا في عام ٢٠٠١) التي قامت بصياغة سياساتها الوطنية للشباب، لديها سياسات وطنية شبابية شاملة ذات طبيعة عبر قطاعية. وحوالي ثلث الثلاثين في المائة من هذه الدول، يتمتع بمشاركة نشطة للشباب في عملية السياسة الوطنية ذات الصلة. أما الثلثين الآخرين فمعظمهم تسيطر وتهيمن عليها الحكومات المعنية ولا دور يذكر لمشاركة الشباب في تلك السياسات. أما الدول الاعضاء المتبقية ونسبتها ٧٠ في المائة والتي تمتلك سياسة وطنية للشباب، فسياساتها ذات طبيعة قطاعية محدودة، منحصرة في الوزارة المسؤولة عن الشباب وليست مرتبطة بالوزارات الأخرى التي تقدم خدمات للشباب مثل التعليم والعمل والصحة وغيرها؛
- ٢- على الصعيد الإقليمي، قام عمل دؤوب منذ "السنة الدولية للشباب" في ١٩٨٥ لتعزيز السياسات والبرامج الشبابية الوطنية المتكاملة والشاملة وعبر القطاعية، لكن التطور المحرز كان متفاوتا. ففي بلدان الكومنولث (Commonwealth) كان التقدم نتيجة لمبادرة برنامج الكومنولث للشباب واجتماعات وزراء الشباب للكومنولث منذ عام ١٩٩٠. كذلك في بلدان أوروبا الغربية، فقد أحرز التقدم نتيجة عدة مبادرات من قبل إدارة المجلس الأوروبي للشباب والرياضة والمؤتمر التي أقامته للوزراء الأوروبيين المسؤولين عن الشباب ولاحقا لبرنامج الاتحاد الأوروبي للشباب وكذلك الورقة البيضاء المحررة عن الشباب. في الواقع، إن إدارة المجلس الأوروبي للشباب والرياضة قامت بتقييم السياسات الوطنية للشباب في بعض دولها الاعضاء، مثل إستونيا، فنلندا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، هولندا، النرويج، رومانيا، إسبانيا والسويد؛
- ٣- في الواقع، إن معالم السياسة الوطنية للشباب تبدو مختلفة تماما إذا ما نظرنا إلى نماذج المجلس الأوروبي (COE) وبرنامج الكومنولث للشباب (CYP) ونماذج أخرى. أما البرنامج (CYP) فهو يغطي عددا أكبر من البلدان، ٥٤ بلدا من أفريقيا، وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا والمحيط الهادئ. وطبق نموذج CYP هذا البرنامج على بلدان مثل جنوب أفريقيا وكينيا وأوغندا، وبنغلادش وماليزيا وباكستان في آسيا، وجامايكا، وجمهورية الدومينيكان في منطقة البحر الكاريبي. وعلى الرغم من التقدم الكبير في المناطق المذكورة أعلاه، يبقى التقدم ضعيفا وخجولا في مناطق غربي آسيا وأفريقيا الناطقة بالفرنسية (francophone)

وأوروبا الشرقية، نظراً لعدة مشاكل تعاني منها.

من أبرز هذه المشاكل ما يلي:

- ١- أولاً، إعطاء مجلس الوزراء العرب للشباب والرياضة ومؤتمر وزراء الشباب والرياضة في "أفريقيا الناطقة بالفرنسية للمجتمعات المحلية" اهتماماً متواصلاً للشباب في سياق الرياضة على حساب السياسة الوطنية للشباب؛
 - ٢- ثانياً، عدم المقدرة على تطوير مجتمع مدني ناشط في كل من منطقة غربي آسيا وأوروبا الشرقية يشكل معضلة كبيرة لدول تلك المناطق في وضع سياسات وطنية للشباب، مع التركيز على مشاركة الشباب الفعلية. وتشير التجارب إلى أنه في غياب مجتمع مدني ناشط، تواجه العديد من البلدان مشاكل في وضع وتنفيذ سياسة وطنية فعالة ذات طبيعة عبر قطاعية وبمشاركة الشباب في جميع المراحل. كما أن القيود السياسية لعبت دوراً في تلك المناطق.
- وفيما يتعلق بتحليل المقارنة للإجراءات القطرية لتنفيذ السياسات الوطنية للشباب، تشير تقارير الأمانة العامة (ICNYP) إلى ما يلي:
- ١- أن عدة حكومات مثل جنوب أفريقيا، وكينيا، وكذلك البحرين مؤخراً، أخذت في عين الاعتبار وجهات نظر ورؤى الشباب والشبان في بلادهم لإدراجها في صياغة وتصميم "السياسة الوطنية للشباب". كما أنها أعطت أولوية لتشجيع مشاركة الشباب الفعالة في عملية صنع القرار وفي حياة المجتمع كجزء من السياسة الوطنية؛
 - ٢- أن العديد من الحكومات الأخرى لم تتخذ نهجاً استباقياً لإشراك الشباب في عملية وضع السياسة الوطنية. وبولندا هي أقرب مثال لهذه الحالة، فبالرغم من أنها قامت بدعم إنشاء "مجلس الشباب البولندي"، لكنها عينت فريقاً من أساتذة الجامعات لإعداد مشروع السياسة الوطنية في غياب مشاركة الشباب النشطة لهذه العملية. ونموذج بولندا نهج متبع في كثير من الدول التي تعتبر أن مشاركة الشباب تهدد لعملية السياسة الوطنية. والمثير للدهشة أن هناك عدة بلدان في أوروبا ليس لديها سياسات وطنية للشباب، إنما مجموعة قطع متناثرة من هذه السياسة: كما أنها تتفقد الإرادة السياسية لوضع سياسة وطنية شاملة ومتكاملة وبمشاركة الشباب أيضاً؛
 - ٣- أن حوالي ثلث البلدان المالكة لسياسة وطنية للشباب اعتمدت سياستها من قبل برلماناتها. أما الثلثين المتبقين فقد اعتمدوا من قبل المجلس الوزاري و/أو رأس الدولة. والعديد من الدول التي اعتمدت فيها السياسة الوطنية للشباب كقانون، كرسست جزءاً من هذا القانون التنموي لدعم الجمعيات الشبابية، ومشاركة الشباب، والخدمات ذات الصلة. مثال على ذلك دول أمريكا اللاتينية: ككولومبيا والمكسيك، وفي أفريقيا كجنوب أفريقيا وكينيا، وفي أوروبا مؤخراً كسوفو؛
 - ٤- من حيث الشكل والمضمون: هناك أيضاً بعض الاختلافات الأساسية في الأمثلة الواردة في تشريع الشباب من بعض الحكومات في أمريكا اللاتينية: ككولومبيا وبوليفيا، وكوستاريكا، وإكوادور، حيث تتضمن هذه القوانين الشبابية أطراً واسعة وشاملة لعدة قطاعات. كما تحتوي على تعريف للشباب وحقوقهم، ونظام للسياسات والبرامج ذات الصلة، والهيئة الحكومية المسؤولة عن الشباب (وزير أو نائب وزير، وزير الدولة للشباب إلخ)، والخدمة الطوعية الوطنية والتنسيق، ومجلس المنظمات الشبابية الوطنية ومشاركة الشباب في عملية صنع القرار، والتمويل، والتوعية في المقاطعات والبلديات؛
 - ٥- من حيث التقدم المحرز والعقبات: عبر عدد قليل من الحكومات مثل كينيا، وماليزيا، وكولومبيا، والنمسا عن التقدم في إطار تأثير السياسة الوطنية للشباب السابقة. كما حددت أثر هذه السياسة على تحسين:
- (أ) المجتمع؛
- (ب) حالة الشباب بصفة عامة؛
- (ج) حالة المجموعات الفرعية من الشباب.
- ٦- من حيث وضع المؤشرات: لم تضع معظم الدول بشكل منهجي قائمة سلسلة النتائج والمؤشرات لقياس نتائج السياسات الوطنية للشباب. ويجب معالجة هذه المسألة بقدر أكبر في المستقبل من خلال الجهود الاستشارية المتعلقة بهذه السياسة.

- (أ) في إطار السياسات وخطط العمل وتعزيز برامج الشباب: من الضروري تحديد مؤشرات النتائج للتمكن من قياسها. وهناك مؤشرات متوفرة على المستوى الوطني والفئات المستهدفة التي يمكن استخدامها للقيام بهذه العملية؛
- (ب) تقوم كل من البحرين وكولومبيا والهند وكينيا وماليزيا وباكستان وجنوب أفريقيا وأوغندا وأوروغواي بتقييم السياسة الوطنية للشباب وخطط العمل المناطة بها بشكل غير منتظم، ونادراً ما استخدمت مؤشرات للأداء؛
- (ج) كانت ماليزيا الدولة الوحيدة التي وضعت قائمة من المؤشرات ومنهجية لتقييم أثر السياسة الوطنية للشباب، كما أنها قامت في عديد من التنقيحات والتعديلات في سياستها الشبابية على مدى العشرين عاماً الماضية؛
- (د) إن معظم البلدان التي تم استعراضها في هذه الدراسة كانت إما في بداية عملية تطوير السياسة الوطنية للشباب، أو أنها لم تتطور بعد مجموعة المؤشرات المنهجية لتقييم أثر السياسة على كل منها.

٧- وقد وُجد في عدد قليل من البلدان اهتماماً بالمشاركة الكاملة للشباب. وساعدت عملية تحليل المقارنة والتقييم هذه في عملية إعادة التوجيه للبلدان المشاركة. ولكن ما زال كثير من البلدان بحاجة إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.

المشاكل التي تعاني منها الدول ذات خبرة بالسياسة الوطنية للشباب

- ١- غياب الإرادة السياسية والرؤية وضعف توجه التشريع والسياسات للتعامل مع مشاكل وإمكانيات الشباب على أسس ونهج عبر قطاعي في إطار السياسة الوطنية للشباب وتعميمها في خطط التنمية العامة؛
- ٢- غياب تطبيق إطار مفاهيمي وخطة متابعة لتصميم وتنفيذ وتقييم سياسة وطنية متكاملة للشباب تعتمد على مختلف السياسات القطاعية ذات الصلة والتابعة للمؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمحلية، فضلاً عن منظمات الشباب غير الحكومية على جميع المستويات؛
- ٣- انخفاض دعم الميزانية لتصميم وتقديم مثل هذه السياسات الوطنية للشباب إلى الجهات المستهدفة على جميع المستويات، وتهميش قضايا الشباب والإمكانات في عملية التنمية الوطنية العامة؛
- ٤- ضعف المشاركة الكافية لأصحاب الشأن / المصلحة، لا سيما الشباب ومنظماتهم غير الحكومية، في عملية صياغة الرؤية والاستراتيجيات، فضلاً عن خطط لتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية المتكاملة للشباب؛
- ٥- نقص في توفير فرص التدريب للكوادر الوطنية في الوزارات المعنية بالشباب والمنظمات ذات الصلة، لتعزيز القدرات على تصميم وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للشباب وعلى التعامل بفعالية مع احتياجاتهم وتطلعاتهم؛
- ٦- مشاكل في تحديد الشباب ومجموعاتهم الفرعية واحتياجاتهم وتطلعاتهم، وكذلك في التمييز بين الأطفال والشباب في هذا الشأن وعدم الخلط بين الفئات؛
- ٧- مشاكل في تحديد الشباب ومجموعاتهم الفرعية واحتياجاتهم وتطلعاتهم، وكذلك التمييز بين الأطفال والشباب في هذا السياق وعدم الخلط بين الفئتين؛
- ٨- عدم وجود منهجية لاستعراض المشاكل الوطنية واحتياجات الشباب مستندة إلى قاعدة بيانات ومؤشرات قطاعية وعبر قطاعية شاملة؛
- ٩- ضعف الربط بين قضايا الشباب وأولوياتهم في إطار عملية السياسة الوطنية، مثل التعليم والعمالة والصحة، فضلاً عن الحد من الفقر، والتكامل الاجتماعي وبناء المواطنة؛
- ١٠- غياب خطة عمل زمنية لتنفيذ السياسة الوطنية، تتضمن مراحل مرتبطة زمنياً تمكن الشباب من المشاركة في جميع

جوانب هذه السياسة؛

١١ - غياب المعرفة في نماذج أفضل الممارسات من أجل إشراك الشباب في جميع جوانب عملية السياسة وكذلك الإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركتهم.

أفضل الممارسات

في هذا الصدد، تعد تجارب دول جنوب أفريقيا وكينيا وماليزيا والهند وبناما وكولومبيا والبحرين والأردن والسويد وألمانيا من أفضل الممارسات ويمكن استخدامها كنماذج لتعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في السياسة الوطنية ذات الصلة.

الدروس المستفادة

أهم الدروس المستفادة المتعلقة في صياغة وتنفيذ وتقييم وتطوير خطة عمل السياسة الوطنية للشباب هي بالدرجة الأولى أن تولي أكثر البلدان اهتماماً أكبر بمشاركة الشباب الناشطة في جميع مراحل وجوانب السياسة الوطنية، وأن تلتزم بشكل واضح ومستمر في توفير التمويل الكافي وتنفيذ خطة عمل السياسة بطرق فعالة.

من الدروس المستفادة الأخرى الحاجة إلى وضع تعريف قانوني واقعي وموحد للشباب من أجل تخطيط وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب. مثال على ذلك طريقة التعريف التي تؤثر على الخدمات الإصلاحية التي تمارسها الأنظمة مع المجرمين الشباب، وهذا الاختلاف القطاعي بتعريف الشباب يخلق مشكلة رئيسية في العديد من البلدان.

الاستنتاجات

الاستنتاجات كثيرة ولكن أهمها ما يلي:

١ - أن باستطاعة السياسة الوطنية للشباب توفير رؤية جديدة ووجهة محددة لتحسين واقع الشباب من الجنسين على الصعيد الوطني والمقاطعي والمحلي والقطاعي، فضلاً عن تعزيز وجهة البرامج ذات الصلة وتنفيذ تلك الرؤية من قبل أصحاب الشأن/المصلحة وبالشراكة معهم وفيما بينهم؛

٢ - أن تحليل مقارنة السياسات، بالرغم من صعوبة تحديد مفهومه وتطبيقه والوقت والموارد التي يتطلبها، يُعتبر من أهم العمليات لأنه يطلع الخبراء وصانعي القرار ومنفذي السياسات والفئات المستهدفة على سبل وسيناريوهات بديلة، وهو يُمكن من الشروع في صياغة واعتماد، وتعزيز، وتنفيذ، ورصد وتقييم العملية التشاركية للسياسة وحتى إعادة توجيهها؛

٣ - أن من المهم أن لا توضع أو يعمل بالسياسة الوطنية للشباب بمعزل عن القضايا الرئيسية ذات الأولوية للحكومة والمجتمع وأصحاب الشأن/المصلحة كافة، مثل حقوق الإنسان، والإصلاح الديمقراطي، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، والحد من وطأة الفقر، والنهوض بالعمالة، والإصلاح التعليمي والصحي والخدماتي وغيرها. وينبغي على عملية السياسة الوطنية تشجيع مشاركة الشباب في كل مراحلها وعلى جميع المستويات، خاصة في تحديد القضايا والأولوية واتخاذ القرارات.

٧ - تحديد أولويات وأهداف السياسة

يوفر برنامج العمل العالمي للشباب إطاراً لسياسة عامة يتم بموجبها تحديد مجموعة من الأولويات التي تهدف إلى ضمان توفر الفرص بشكل متساو بين الشابات والشبان، وللوصول إلى الاستخدام الأمثل لإمكاناتهم كأفراد أو كشركاء في عملية التنمية. وتساعد هذه الأولويات على إحداث توازنات، كما أنها تقلل من الإقصاء الاجتماعي للشباب، وخاصة الشابات منهم وذوي الحاجات الخاصة والفئات الأكثر تهميشاً. كما تعمل على

استيعاب ديناميكية الشباب بشكل إيجابي وتوفير إطار للسياسة والمبادئ التوجيهية للعمل الوطني والدعم الدولي من أجل تحسين واقع الشباب من الجنسين.

اعتمدت الدول الأعضاء في الإسكوا برنامج العمل العالمي للشباب كإطار توجيهي لتطوير التنمية الشبابية على الصعيد الوطني. ولكي تحقق هذه الدول التنمية المرجوة وتخطط لدور شبابي فاعل على جميع الأصعدة الوطنية والمحلية، عليها أن تتبنى نهجاً شاملاً ومتكاملاً عبر قطاعي، من خلال تطوير سياسة وطنية ذات صلة تجسد الرؤية المستقبلية عن دور الشباب في تلك الدول، وتهدف إلى تحقيق طموحاتهم والوفاء باحتياجاتهم في السياق الوطني العام.

بدرجة أولى، تعتبر السياسة الوطنية للشباب تعبيراً عن التزام الدول تجاه هذه الفئة من خلال رؤية وطنية مشتركة لهم. تحدد هذه السياسة أولويات الشباب وأدوارهم وأهدافها الاستراتيجية ضمن إطار برنامج العمل العالمي وفي السياق الوطني. وفي هذا النطاق، على الحكومة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عمل السياسة وأنشطتها لتلبية احتياجات الشباب وطموحاتهم. ونظراً لطبيعة قضايا الشباب، تعمل السياسة الوطنية للشباب على تحديد جملة من التدخلات والتدابير عبر القطاعية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية التي يتم إقرارها على الصعيد الوطني. كما تؤدي تلك السياسة إلى تمكين الشباب وإدماجهم وإشراكهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

تستند المقاربة المنهجية للإطار المفاهيمي لسياسات الشباب إلى خمسة عشر مجالاً ذات أولوية حددها البرنامج العالمي للشباب. وتهدف هذه الأولويات إلى ضمان توفير الفرص بشكل متساوٍ للشباب من الجنسين، من أجل الاستخدام الأمثل لإمكاناتهم كمستفيدين وشركاء في عملية وضع السياسة الوطنية التنموية. في حين تشكل هذه الأولويات سياقات واسعة، إلا أنها تعكس في الوقت نفسه مدى التحديات التي يعاني منها جيل الشباب بمختلف ثقافتهم وتوجهاتهم. وتم إدراج تلك الأولويات في ثلاث مجموعات، تطرقنا إليها بشكل مفصل في الفصل الأول من هذا الدليل (الجدول ١)، وهي تساعد صانعي السياسات على انتقائها لتشكيل الإطار العام للسياسة الشبابية.

وتتميز هذه المجالات ذات الأولوية بطبيعة متشابكة تسمح برسم خطط عمل متكاملة من خلال استراتيجيات تستهدف تمكين الشباب وإدماجهم من أجل تحسين مستوى عيشهم. تقدّم هذه المجالات فرصاً يستوجب الاستفادة منها، لكنها تضيف تحديات تستدعي إيجاد حلول لها. وبحكم ترابطها، تتواجد علاقة سبب ونتيجة فيما بينها، إضافة إلى مفعول استثمار مضاعف لمجال على المجالات الأخرى في حياة الشباب.

فعلى الرغم من أهمية تحديد الأولويات لصياغة وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب، إلا أن تحديدها يصير فارغاً من مضمونه إذا لم تتوفر أهداف محددة ذات إطار زمني معين. ووفقاً لطبيعة السياسة الشبابية فقد حدد برنامج العمل العالمي نوعين من الأهداف: كمية ونوعية. وتكمن أهمية هذه الأهداف في أنها تساعد على وضع مؤشرات لقياس أثر السياسة الوطنية ومدى فعالية عملية التخطيط والتنفيذ. كذلك تسمح في تطوير الاستراتيجيات وخطط عمل السياسة ضمن أجندة وطنية للشباب. إضافة إلى أن المؤشرات المرجعية تمكن من قياس مخرجات السياسة ورصدها علاوة على تقييم التقدم المحرز. وقد تضمن برنامج العمل العالمي للشباب مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية التي تسعى السياسة الوطنية للشباب إلى تحقيقها^(١٢١). تختلف الأهداف

(١٢١) الأمم المتحدة (الإسكوا). متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا: السياسات الوطنية للشباب. الدورة الثامنة، البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت. بيروت، (أذار/مارس، ٢٠١١). <http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf>.

النوعية عن الكمية في أنها بعيدة المدى وغالباً ما يصرح عنها في خطة التنمية الوطنية، وهي تتضمن بشكل عام ما يلي:

(أ) تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر؛

(ب) تمكين المرأة والرجل وتحقيق التنمية البشرية العادلة والمستدامة؛

(ج) تحقيق الإنصاف والتوزيع العادل للثروات على كافة المستويات.

نظراً لطبيعة قضايا الشباب، تتسم هذه الأولويات والأهداف والمؤشرات ذات الصلة، الكمية والنوعية، بالطابع القطاعي أيضاً. لذا، لا بد من أن تصاغ السياسة الوطنية بنهج عبر قطاعي ضمن أطر السياسات القطاعية ذات الصلة، بشرط أن لا تتعارض وإطار برنامج العمل العالمي للشباب. وينطوي مفهوم سياسة الشباب عبر القطاعية على ربط مجموعة هذه السياسات لتعمل بشكل منسق تبعاً للأولويات والأهداف الاستراتيجية المحددة لها. ونعطي مثلاً على ذلك عملية صياغة السياسة الوطنية للشباب في فلسطين (الإطار ٢١)^(١٢٢) في تحديد الأولويات تبعاً لبرنامج العمل العالمي للشباب لكن في صميم السياق الوطني لاحتياجاتهم وتطلعاتهم.

الإطار ٢١ - فلسطين - الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب: الأولويات والأهداف الاستراتيجية

لما كان شباب فلسطين هم أساس قوة المجتمع الفلسطيني، ومصدر أمله في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وانطلاقاً من رؤية هذا القطاع المتمثلة بالاستثمار في قطاع الشباب من خلال تمكينه من الوصول للمصادر المجتمعية كافة، بمناخ تسوده الحرية المحفزة لإبداعهم، والديمقراطية الحاضنة لمشاركتهم الفاعلة، والعدالة الاجتماعية الضامنة لتكافؤ فرصهم، واستناداً لمخرجات السياسة الوطنية للطلّان والشباب (٢٠٠٦)، والنشاطات التشاورية بشأنها، وتطبيقاتها مع بعض المؤسسات العاملة مع الشباب، هذا من جهة، وبناءً على النشاطات التي نظمتها وزارة الشباب والرياضة، وخاصة ورش العمل المتخصصة التي تم الإشارة إليها في المنهجية، وتحليل الواقع، ومراجعة الأدبيات، تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية لقطاع الشباب، تتقاطع مع عدد من المجالات المحددة في القطاعات الأربعة التي تضمنتها القطاعات الرئيسية الواردة في خطة الحكومة الثالثة عشرة. تغطي الأهداف الاستراتيجية التي سيتم إيرادها تسعة محاور (مجالات العمل القطاعية للشباب رئيسية هي: المشاركة، المواطنة والانتماء، والتعليم والتدريب، والعمل، والصحة، والثقافة والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، والرياضة والتعلم اللامنهجي، والترويج).

وعليه، ستعمل وزارة الشباب والرياضة، ومن خلال التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني، والممولين، ومؤسسات القطاع الخاص على تحقيق الأهداف العامة/الاستراتيجية التالية:

أولاً - تعزيز وتوسيع وتطوير مشاركة الشباب والطلّان في جميع مجالات الحياة

يرمي هذا الهدف لجعل الشباب والطلّان شركاء حقيقيين ورئيسيين في صياغة السياسة الوطنية، وهي معنية بقضاياهم وتمكينهم من المشاركة في تنفيذها ومتابعتها وتقييمها. كما يتضمن تعزيز انخراط الشباب الفاعل والمسؤول في متطلبات النضال التحرري بشكله السلمي الشعبي، والاستفادة من طاقاتهم الخلاقة في عملية التنمية على المستويين المحلي والوطني وبناء المؤسسات. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١ - منح الشباب دوراً رئيسياً للمشاركة في رسم السياسات الوطنية، من خلال إعادة الثقة للشباب؛

(١٢٢) السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الشباب والرياضة، (٢٠١٠). الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب. الأولويات والأهداف الاستراتيجية، ص ٤٦.

٢- تفعيل دور الشباب في المشاركة في صنع القرار من خلال استثمار طاقات الشباب في قيادة مجالات العمل المختلفة؛

٣- دمج عنصر الشباب في المجالس المحلية والبلدية والهيئات الإدارية للأندية والمؤسسات؛

٤- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات العمل وإنفاذ القوانين التي تحقق ذلك؛

٥- تحقيق التوافق الوطني السياسي والمجتمعي (بمشاركة شبابية ريادية تخطيطاً وتنظيماً وتنفيذاً، حول آليات تحقيق الأهداف الوطنية العامة) المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، بما ينسجم مع التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومع القرارات الدولية بخصوص حق تقرير المصير وغيرها من القرارات ذات الصلة؛

٦- إقرار التشريعات والسياسات اللازمة لضمان أوسع مشاركة للشباب في صناعة القرار، وفي الهيئات التمثيلية، السياسية والتشريعية والمحلية؛

٧- فتح قنوات الحوار مع القوى السياسية لضمان توحيد الرؤى والبرامج الخاصة بالاتحادات الشبابية ذات الصلة الحزبية، مع الرؤى الوطنية العامة لقطاع الشباب.

ثانياً- تنمية وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والحقوق المدنية لدى الشباب

وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- تطوير برامج توعية بالحقوق المدنية والمواطنة؛

٢- تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالحقوق المدنية، والفردية والجماعية، ومتابعة تنفيذها على جميع الصعد، ووضع الإجراءات الكفيلة بممارسة المؤسسات التعليمية، والإعلامية، والدينية، والثقافية لهذا الدور؛

٣- تعزيز وتطوير الثقافة الوطنية والإنسانية ونشرها بين الشباب والطلّاع؛

٤- تطوير مهارات المناصرة والمرافعة لدى القيادات الشبابية؛

٥- تشكيل مجموعات ضاغطة لانتزاع الحقوق الشبابية وتدريبهم على ذلك؛

٦- تطوير مبادرات شبابية وطلّاعية لتعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء؛

٧- تطوير برامج لتطوير وعي الشباب والطلّاع بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٨- إطلاق حملات توعية رسمية وشعبية للتركيز على قيم المواطنة، والحد من مظاهر التعصب السياسي والفنوي والجهوري والعشائري والديني؛

٩- الترويج لقيم العمل التطوعي، وإقرار لوائح تنظيمية للعمل الأهلي والمحلي تقتضي وجود برامج تطوعية للشباب؛

١٠- اتخاذ إجراءات رقابية على كل ما من شأنه تعكير أجواء الوحدة الوطنية، أو الترويج لأي من أنماط التعصب؛

١١- وضع معايير وطنية موحدة (بمشاركة القوى الحزبية والمجتمعية) لأنماط الدعاية الحزبية، أو الانتخابية، وضمان عدم استغلال الشباب في الصراعات الداخلية.

ثالثاً- تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً

وذلك بما يضمن توفير فرص عمل ملائمة، والحد من تأثير البطالة والفقر على قطاع الشباب. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

- ١- تطوير المشاريع لاستيعاب الشباب وتوفير فرص عمل لهم؛
- ٢- تطوير كفاءات الشباب من معارف ومهارات وسلوكيات؛
- ٣- توفير التدريب والتأهيل المناسب للشباب لتمكينهم من مواجهة التحديات ومتطلبات سوق العمل والتغيرات الكبيرة على الصعيد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- ٤- إصلاح وتطوير منظومة التعليم وضمان ربط مخرجات التعليم بسوق العمل؛
- ٥- تحقيق تكافؤ الفرص للجنسين في مجال العمل؛
- ٦- تطوير برامج الإرشاد المهني لتوجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة؛
- ٧- تطوير التشريعات والسياسات الوطنية للعمل والتشغيل المعمول بها في المجالات المتعددة؛
- ٨- مكافحة الفقر والبطالة، وأنظمة التوظيف، بما يضمن تكافؤ الفرص، وتحسين أوضاع الشباب؛
- ٩- وضع إجراءات رقابية صارمة لمنع استغلال الشباب والفتيات في سوق العمل، وضمان عدم تشغيل من هم دون سن الثامنة عشرة؛
- ١٠- محاربة كافة أشكال العنف والتمييز الممارس ضد الأطفال والشباب، وخاصة الفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً- تحسين نوعية البرامج والخدمات المقدمة للشباب والطلّاع وتسهيل وصولهم وحصولهم عليها. وتشمل: المجالات الرياضية والترفيهية و(التعلم اللامنهجي) والتروحية، والتعليم والتعليم المساند، والصحة العامة والنفسية والإنجابية، والبيئية، والثقافية

التعليم: تطوير النظام التعليمي الفلسطيني (العام والعالي) بما يعزز مصالح الفئات الشبابية ودورهم وحقوقهم في المجتمع، مع التركيز على الرسالة الإنسانية والوطنية والديمقراطية للشعب الفلسطيني، ضمن نظام تعليمي يوازن بين الاحتياجات المجتمعية والطموحات الفردية للإنسان الفلسطيني في ظل مبدأ الحق في التعلم. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

- ١- تطوير النظام التعليمي العام، بما يشمل المناهج والأنشطة، وتأهيل المدرسين والبنية التحتية للنظام التعليمي، بالشكل الذي يلبي الاحتياجات العقلية والنفسية والجسدية للطلّبة بشكل عام، وخاصة ضمن الفئة العمرية (١٨ - ١٥)؛
- ٢- تطوير وتوسيع البرامج اللامنهجية في التعليم المساند؛
- ٣- النهوض بقطاع التعليم العالي والتدريب ارتباطاً بالفروقات الفردية بما يستثمر الطاقات الشابة ضمن الأولويات التنموية والاحتياجات المجتمعية المتغيرة. وتأهيل المؤسسات التعليمية لاستيعاب ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع الآليات المناسبة لمنح الشباب الأسرى فرصة لإكمال تعليمهم؛
- ٤- تعزيز اعتبار المدارس والجامعات حاضنات للتغيير المجتمعي الإيجابي، ومكاناً تنطلق من برامج العمل مع باقي مؤسسات المجتمع وخصوصاً الأسرة، وخاصة بالحد من مشكلات التسرب والعنف وبطالة الخريجين؛

٥- دعم وتمويل التعليم العالي.

الصحة: تحسين المستوى الصحي للطلّاع والشباب. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

- ١- تحسين وتطوير مستوى الخدمات الصحية الصديقة للشباب والطلّاع، وخصوصاً في المدارس والجامعات؛
- ٢- تفعيل الخطط الصحية لتتناسب واحتياجات الشباب الصحية والنفسية؛
- ٣- توسيع نظام التأمين الصحي ليشمل الشباب، وكذلك تغطية الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- ٤- تعزيز وتطوير الوعي الصحي للطلّاع والشباب في مجالات الصحة العامة والصحة الإنجابية والنفسية والوقائية والسلوكيات والأنماط الصحية السليمة؛
- ٥- تعزيز وتطوير طرق السلامة والوقاية من الحوادث على اختلاف أنواعها حوادث الطرق-العمل-المنزلية، الخ؛
- ٦- ضمان حصول الطّلاع والشباب على الإرشاد النفسي والاجتماعي وخصوصاً المتعرضين لتجارب صادمة؛
- ٧- تطوير خدمات التأهيل الطبي والوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة من الشباب والطلّاع؛
- ٨- سنّ وتطبيق قوانين وتشريعات لحماية صحة الشباب والطلّاع بما يشمل حمايتهم من المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة والمواد المصنعة؛
- ٩- الحد من العنف الموجه ضد الطّلاع والشباب وبين الشباب أنفسهم؛
- ١٠- تعزيز وتطوير البنية الصحية في المدارس (الوحدات الصحية والمشارب بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة).

البيئة: تعزيز دور الشباب وتعميق وعيهم بالقضايا البيئية، وربط ممارستهم تجاه القضايا البيئية بالاحتياجات التنموية والاستدامة. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

- ١- صياغة الخطط البيئية لتتناسب مع احتياجات قطاع الشباب وتعزز دورهم في الحفاظ على البيئة؛
- ٢- توظيف مختلف الطاقات المؤسسية والإعلامية للوصول لرفع الوعي البيئي للطلّاع والشباب، وخاصة في المواضيع التي تهمهم؛
- ٣- التعاون مع الهيئات المحلية لتشجير وتحضير التجمعات السكنية وإنشاء الحدائق العامة، وحث الجهات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص مكبات النفايات، والصرف الصحي؛
- ٤- تطوير الوعي والثقافة البيئية لدى الشباب والطلّاع (نشرات توعية وبرامج تلفزيونية وإذاعية) ، وتخصيص حصص لرفع الوعي البيئي لدى الطلبة؛
- ٥- تطوير برامج ومبادرات تنموية بيئية بقيادة وتنفيذ الشباب والطلّاع؛
- ٦- دعم المبادرات الشبابية الخاصة في تحسين البيئة وحمايتها؛
- ٧- توفير فرص للشباب والطلّاع في المؤسسات البيئية المختصة؛

٨- تطوير وتعزيز العمل التطوعي الشبابي الموجه لحماية البيئة؛

٩- تبادل الخبرات البيئية لدى الشباب على المستوى المحلي والدولي.

الثقافة والإعلام: تشجيع قيم المسؤولية والمشاركة والحقوق والمساواة والإبداع والاحترام المتبادل والتعددية بين الطلائع والشباب الفلسطيني. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتشريعات وبرامج لتفعيل أشكال وأدوات الإبداع والإنتاج الثقافي والفني والإعلامي والمعرفي، بما يضمن مساهمة فاعلة للشباب في كافة مجالات الإبداع؛

٢- تعزيز دور الطلائع والشباب في الإعلام ودمج الشباب في الخطط الإعلامية الوطنية وتعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الفنية؛

٣- التوسع في برامج التبادل الثقافي لتعزيز المعارف والانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى.

الرياضة و(التعلم اللامنهجي) والترويج وأوقات الفراغ: تعزيز طاقات وإبداعات الطلائع والشباب ولياقتهم البدنية، وصحتهم الجسدية والنفسية من خلال توفير برامج رياضية وترويجية يستثمرون من خلالها وقت فراغهم أفضل استثمار، وتعزيز المساواة في الوصول لوسائل (التعلم اللامنهجي) والترويج والرياضة المختلفة. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- تطوير الأندية والمراكز الشبابية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من قطاع الشباب مع التركيز على الفتيات، لتصبح هذه المراكز بيئات حاضنة للشباب وإبداعاتهم، وليس فقط لممارسة الرياضة؛

٢- توفير البنى التحتية اللازمة لممارسة الأنشطة (التعلم اللامنهجي) والترويجية المختلفة؛

٣- بناء قدرات المراكز الشبابية والرياضية لتقديم رزم برنامجية لامنهجية وترويجية فاعلة، ومؤثرة، وهادفة تلبي احتياجات واهتمامات الشباب وتبني قدراتهم؛

٤- توسيع مفهوم الرياضة (التعلم اللامنهجي) والترويجية، والرياضة للجميع، والرياضة العلاجية... وتبنيها من قبل المؤسسات التربوية والتعليمية؛

٥- إعداد البرامج وتوفير الفرص أمام الشباب لممارسة الرياضة والأنشطة (التعلم اللامنهجي) والترويجية، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة والفتيات؛

٦- توفير نشاطات ومخيمات صيفية تعزز التسامح وتحمل الاختلاف وتبذل التعصب والتسلح؛

٧- تشجيع النشاطات الكشفية، وتطوير رؤية الكشافة باتجاه الاستفادة من الأنشطة المختلفة؛

٨- تنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات العاملة مع الشباب في المجالات الرياضية و(التعلم اللامنهجي) والترويجية، وذلك بإشراف وزارة الشباب والرياضة، ومتابعة التوجهات السياساتية العامة؛

٩- إشراك الإعلام في عملية احتضان وتغطية وترويج للرياضة والأنشطة (التعليم اللامنهجي) الترويجية وخلق أبطال فلسطين؛

١٠- إدخال برامج لا منهجية داعمة للمنهج الدراسي بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي؛

١١- تشجيع المبادرات الشبابية الخاصة بالمبدعين والموهوبين من الشباب والطلائع بالتنسيق مع الوزارات المعنية من خلال إثراء برامج ونشاطات خاصة لإطلاق مواهبهم؛

١٢- تطوير قدرات المراكز والأندية الشبابية في مجالات: البنية التحتية والتجهيزات والتطوير الكادر والنظم الإدارية والمالية والمعلوماتية والحاكمية ولتتمكن من تقديم خدمات وبرامج نوعية؛

١٣- تطوير الفرص أمام الشباب والطلّان لإطلاق طاقاتهم ومبادراتهم الإبداعية وتنمية مواهبهم في شتى المجالات ومنها حماية البيئة الفلسطينية عبر المبادرات الإبداعية وبرامج العمل التطوعي؛

١٤- نشر التوعية المجتمعية وخاصة بين أوساط أولياء أمور الشباب لأهمية النشاطات (التعليم اللامنهجي) الترويجية قبل تنفيذها لضمان انخراط الشباب بكثافة فيها؛

١٥- دمج الشباب في برامج تنموية لتعبئة أوقات الفراغ بشكل مفيد لتنمية روح العمل التطوعي لديهم؛

١٦- تطوير برنامج مساحات صديقة للطلّان في النوادي الشبابية.

تكنولوجيا المعلومات: التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الإيجابية، التي تعزز معارف الشباب، وتوسع مداركهم وخبراتهم وانفتاحهم. وسيتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

١- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم التعليمية المدرسية والجامعية؛

٢- التوسع في إيصال الخدمات التكنولوجية للمناطق الفقيرة والمهمشة، وبما يتناسب من قدراتهم المادية؛

٣- التنسيق مع المؤسسات المختلفة لتقديم تدريبات في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

٤- الاستفادة من المواقع الاجتماعية على الإنترنت لإسماع صوت شباب فلسطين داخليا، وخارجيا، وفضح ممارسات الاحتلال، والترويج لمناصرة الشعب الفلسطيني؛

٥- تنفيذ مشاريع خاصة بفئة الشباب والطلّان من خلال استثمار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، والتنسيق والتشبيك مع مؤسسات عربية ودولية لتنفيذ برامج افتراضية شبابية.

وفي نقلة نوعية غير مسبوقّة في صياغة السياسة الوطنية للشباب في دول الإسكوا، وضعت وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية لائحة دلائل ومؤشرات (الإطار ٢٢)^(١٢٣) لضمان دمج متغير العمر ومصالح الطلائع والشباب في السياسات والبرامج والمشاريع، وقياس أثر السياسة على هذه الفئات.

الإطار ٢٢- فلسطين - لائحة الدلالة ومؤشرات دمج متغير العمر ومصالح الطلائع والشباب في السياسات والبرامج والمشاريع

- من هي الفئات المستهدفة بشكل مباشر أو غير مباشر من السياسة- البرنامج- المشروع؟
- ما هي نسبة الطلائع والشباب المشاركين بالمقارنة مع المجموعات الأخرى؟
- ما هي المعلومات المتوفرة حول التقسيم العمري للمشاركين والمستفيدين؟
- هل تم استشارة الطلائع والشباب في التحضير للمشروع؟ هل تم احترام آرائهم؟ وهل تم ضمان مشاركتهم؟ وعلى أي مستوى من التخطيط؟

- هل سيؤدي المشروع لتعزيز دور الشباب ولتعديل حالة اللامساواة والتمييز القائمة في الثقافة والقانون والمؤسسات؟
- إلى أي حد يمكن للمشروع أن يحقق حاجات الشباب الآنوية وكيف يمكن أن يساهم في ضمان مستقبل أفضل لهم لاحقاً؟
- هل يأخذ المشروع ظروف الطلائع والشباب وحاجاتهم من حيث توقيت النشاطات وحرية الحركة وتغطية تكاليف المشاركة؟
- هل تعرف القائمون على المشروع على العقبات التي قد تقف في وجه الطلائع والشباب وتثنيهم عن المشاركة؟
- هل هناك حاجات تدريبية للقائمين على المشروع والمساهمين فيه لرفع الحساسية والوعي لحاجات الطلائع والشباب ووجهات نظرهم؟
- هل تم التخطيط لمراقبة الأداء وتقييم المشروع من وجهة نظر الطلائع والشباب؟
- هل تم النظر في كيفية فحص تأثير المشروع على كافة الفئات العمرية بما في ذلك الطلائع والشباب؟
- هل هناك إمكانية لدمج إيجابي للأكبر عمراً في حياة الطلائع والشباب؟
- هل يتم استهداف الأباء والأمهات والمعلمين وأصحاب العمل من أجل تحسين أوضاع أبنائهم وبناتهم؟
- ما هي الخطوات اللازمة لتقوية التزام المؤسسات ذات العلاقة بمنظور شبابي قائم على تحليل مواقفهم ووجهات نظرهم وموقعهم في المشروع؟
- هل ستقوي السياسة (البرنامج-المشروع) مجموعات الطلائع والشباب ويدعم تنظيمهم لأنفسهم ليتمكنوا من توضيح وإيصال وجهات نظرهم، وضمان تطبيق حقوقهم وتحقيق مصالحهم الآنوية والمستقبلية؟
- هل أخذت السياسة (البرنامج-المشروع) الحاجات المتباينة للطلائع والشباب من حيث الفئات العمرية والنوع الاجتماعي وحالة اللجوء والوضع الاقتصادي للطليعي والشباب؟
- هل سيؤدي استهداف الشباب لتحقيق مصلحة مجتمعية عامة؟

ونود التنويه إلى أن العديد من البلدان تواجه تحديات كبيرة في مجال التعاون والتنسيق والمتابعة الأفقية والعمودية. وتشير التجارب إلى أن الأهداف والسياسة الوطنية للشباب لا تتبعها وحدات سياسة الشباب على المستوى المحلي. وهناك نقص في المزامنة عمودياً بين المستوى الوطني/الإقليمي والمحلي. وكذلك على المستوى الأفقي بين الهيئات الرئيسية المسؤولة عن سياسات الشباب عبر القطاعات على المستوى الوطني والمحلي. وفي هذا الصدد، تظهر أهمية المشاركة الفاعلة من جميع أصحاب الشأن/المصلحة في تحديد الأولويات والأهداف للسياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

يعرف إدماج/دمج الشباب^(١٢٤) بتعميم مراعاة منظور الشباب من الجنسين، الرجل والمرأة / الفتيان والفتيات في العملية التنموية على جميع المستويات وفي كافة القطاعات. وقد صيغت تباعاً لإدماج/تعميم مراعاة النوع الاجتماعي. إدماج النوع الاجتماعي هو عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل في أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج، وذلك في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. إنها استراتيجية لجعل الشباب من الجنسين وتجاربه بعداً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج عبر القطاعات وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى يتسنى للشباب والشبان أن يكونوا على قدم المساواة في الحقوق من حيث إتاحة فرص التعليم والعمالة، والوصول إلى المعلومات والخدمات وغيرها.

أكد تقرير الشباب في العالم لعام ٢٠٠٧ أن ضعف قابلية الشباب على الإسهام في عملية التنمية المجتمعية ليست منطقة حصرية بمسألة افتقارهم للقدرات الذاتية على النهوض بأعباء التنمية، وإنما هي مرتبطة بشكل كبير بمحدودية أو انعدام الفرص المتاحة لهم في بعض البلدان للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية. ويعود ذلك إلى عجز وطني أو محلي لعدم قدرة بعض البلدان على النهوض بهذه العملية التنموية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. يُضاف إلى ذلك عجز تلك البلدان على لعب دور فاعل في ظل التغيرات البنوية التي تسببها العولمة على جميع الأصعدة، وما تمليه من مواصفات ومتطلبات جديدة لإصلاح النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرئيسية على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا إلى جانب التغيرات والتحولات الديموغرافية الشبابية على النطاق المحلي والإقليمي^(١٢٥).

كذلك تؤكد التجارب الوطنية في العديد من بلدان آسيا وأوروبا وبعض البلدان في أفريقيا ومنطقة الإسكوا أنه من شبه المستحيل إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي في السياسة الوطنية ذات الصلة في ظل غياب للمشاركة الفاعلة لأصحاب الشأن/المصلحة وبشكل خاص الشباب والشبان في جميع مراحل العملية وعلى كل المستويات، وأهمها صنع القرار. كما إن استعراض السياسات القطاعية يوضح التنوع الهائل للقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتعلقة بمجال سياسات الشباب. وتشير الاستنتاجات إلى أن تعزيز مشاركة الشباب أساسية وحيوية لعملية الإدماج وبالتالي إنجاح السياسة الوطنية. ولتحقيق هذا الإدماج لا بد من أن تركز الدول على جانبين:

(أ) الأول، يتعلق بتعزيز القدرات الذاتية للشباب على المشاركة باعتبارهم مستفيدين وشركاء؛

(ب) الثاني، يتعلق في البعد المؤسسي التنموي لمشاركة الشباب.

وسوف نستعرض أدناه عدداً من الأدوات^(١٢٦) المستعملة في العديد من الدول التي تملك سياسات وطنية للشباب، والتي حرصت على تطبيق توجيهات برنامج العمل العالمي للشباب بما يتعلق بإدماج الشباب والنوع الاجتماعي من خلال المشاركة الفاعلة. ويجدر التأكيد على شمولية العمليات لتضمن مشاركة عادلة للجنسين وللشباب الأكثر تهميشاً، وكذلك توزيعاً جغرافياً مناسباً. وهي كما يلي:

(١٢٤) UNDP Evaluation Office, (January 2006), EVALUATION OF GENDER MAINSTREAMING IN UNDP. New York, USA.
http://www.undp.org/evaluation/documents/eo_gendermainstreaming.pdf

(١٢٥) الأمم المتحدة (الإسكوا) ٦٨-٧٣.

(١٢٦) European YouthForum. THE EUROPEAN YOUTH CAPITAL POLICY TOOL KIT. Online publication.
http://www.youthforum.org/CAPITAL/images/stories/POLICY_TOOL_KIT-ALL-LINKS.pdf

- (أ) التدريب على أنشطة وبرامج توفير المهارات اللازمة للمشاركة في الحياة العامة؛
- (ب) إنشاء مراكز للشباب توفر المعلومات والاستشارات لمساعدتهم على المشاركة في الأنشطة وفي حياة مجتمعاتهم؛
- (ج) كيفية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- (د) ترويج أنشطة الشباب ومساهماتهم في وسائل الإعلام؛
- (هـ) دعم مشاركة الشباب في العمل التطوعي والتزامهم في قضايا مجتمعاتهم المحلية؛
- (و) دعم المشاريع والمبادرات الشبابية؛
- (ز) تشجيع المنظمات الشبابية؛
- (ح) مشاركة الشباب في عمل المنظمات غير الحكومية والعمل السياسي.
- وعندما ينظر إلى الهيكلية أو الترتيبات التي تسمح للشباب بالمشاركة المؤسسية على الصعيد المحلي والوطني أو الإقليمي، يجب على الدول أن تتبع نهج عمل موجه ذا خطين:
- (أ) إنشاء مجالس وبرلمانات ومحافل شبابية، وهي مساحات عامة، تسمح لهم بالمشاركة الجدية وتحمل المسؤولية المباشرة وغير المباشرة للمشاريع ذات الصلة. كما تساعد على أن يلعبوا دوراً ناشطاً في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة، خاصة في اتخاذ القرارات؛
- (ب) على السلطات المحلية والوطنية والإقليمية أن توفر للشباب المحافل (المذكورة أعلاه)، والدعم المالي والمادي حسب مستوى الكفاءة.
- لضمان المشاركة الشبابية يتوجب على الجهات المسؤولة أن تتخذ الخطوات الأساسية لإدماج الشباب، من الجنسين، في جميع المراحل المتعلقة بالسياسة الوطنية وبشكل منهجي، وهي مدرجة أدناه (الرسم البياني ٨)^(١٢٧).

الرسم البياني ٨- الخطوات الأساسية لإدماج الشباب من الجنسين

(مقتبس عن برنامج الكومنولث للشباب)

Commonwealth Youth Programme, (2008). YOUTH MAINSTREAMING AS A STRATEGIC TOOL FOR (١٢٧)

YOUTH DEVELOPMENT.

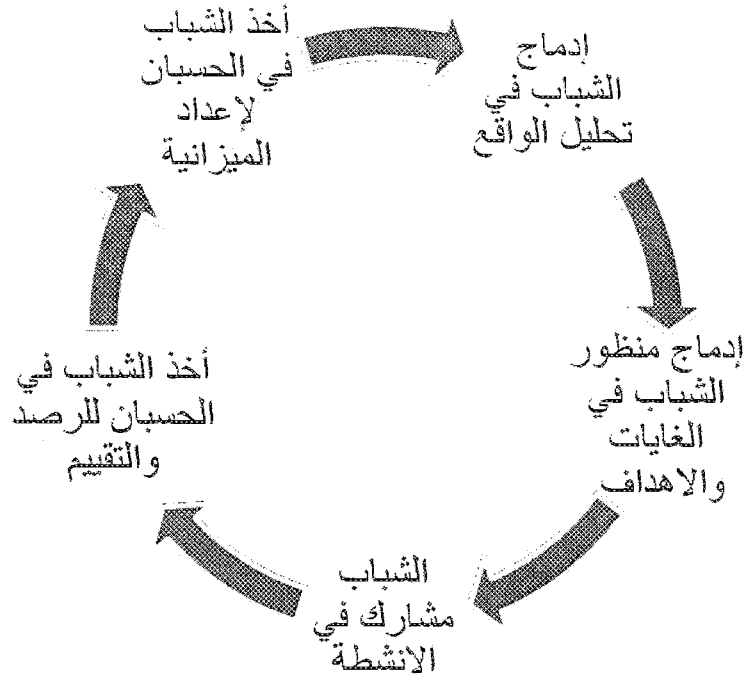
Commonwealth

Secretariat.

Online

publication.

http://www.thecommonwealth.org/files/178082/FileName/YMM_08_5A-1PAP-YM.pdf



ويبين الرسم أعلاه الخطوات الأساسية الخمس لإدماج الشباب، من الجنسين، وضمان الترابط بين الخطتين الأفقي والعمودي للعملية:

(أ) تحليل الواقع: في هذه الخطوة، يجب القيام ببحوث تركز على واقع الشباب والشابات والحصول على تقارير وبيانات مصنفة. باستطاعة الشباب من الجنسين أن يعملوا كباحثين ومخبرين رئيسيين، وأن يقوموا بإجراء بحوث تشاركية، وأن يدعموا التقييمات الوطنية؛

(ب) غايات وأهداف: مع مراعاة الأمثلة المذكورة أعلاه (في هذا الاجتماع الدولي للشباب منطقة الكومنولث)، يجب أن تعالج هذه الخطوة وتستهدف مستوى الفقر عند الشباب، ومحدودية التعليم/ومحو الأمية، وكذلك البطالة؛

(ج) السياسات والبرامج: على هذه الخطوة أن تسعى إلى تحقيق الغايات والأهداف التي حددت في المرحلة السابقة. مثل برامج الحد من الفقر (المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلخ)؛ وخلق سياسات/برامج لمحو الأمية والعمالة. كما وينبغي أن يشارك الشباب في تصميم وتنفيذ هذه البرامج لضمان فعاليتها وتعظيم فائدتها؛

(د) الرصد والتقييم: يجب أن تجمع المؤشرات بين الجوانب النوعية والكمية من أجل تحسين الفرص المتاحة لتقييم أثر الأنشطة الشبابية. على سبيل المثال، الجمع بين أنشطة التعليم والحد من الفقر وخلق فرص العمل. وكذلك يجب أن يكون تقييم وجهات نظر الشباب عن التقدم المحرز والنتائج والأثر كجزء لا يتجزأ من خطة الرصد والتقييم؛

(هـ) الموارد: ينبغي تخصيص ميزانية كافية وواضحة لضمان تنفيذ الخطوات الأربع المذكورة أعلاه.

إضافة إلى الخطوات الأساسية لإدماج الشباب، نود عرض قائمة تساعد صانعي السياسات والبرامج على تعزيز العملية (الإطار ٢٣) (١٢٨).

الإطار ٢٣ - قائمة الإدماج- لمرحلة تصميم السياسة/المشروع

- هل يشكل الشبان والشابات جزءاً من فئة السكان المستهدفين؟
- هل سيصنف تحليل الواقع البيانات حسب الفئة العمرية، والنوع الاجتماعي والمجموعة الاجتماعية-الاقتصادية والعرقية، والخ؟
- هل تم التشاور مع الهياكل الشبابية القائمة (مثل المجالس الوطنية المعنية والمنظمات الشبابية والنوادي، والمدارس الثانوية والكلية وغيرها) كجزء من الخلفية لعملية البحوث؟
- هل سيتم تمكين الشباب لكي يدعموا عملية تحليل الواقع؟
- هل سيتم الأخذ بأراء الشباب ودمجهم عند تحديد الغايات والأهداف؟
- هل سيدرج الشباب ضمن الغايات والأهداف العامة؟
- هل حددت غايات وأهداف خاصة بالشباب؟
- ما هي بنود الميزانية الخاصة بالشباب؟
- ما هي الأنشطة المحتملة الخاصة بالشباب؟
- ما مستوى مرونة تصميم السياسة/المشروع، لتسمح في التعبير عن قرارات الشباب المتعلقة بالعملية؟
- ما هي مؤشرات الأداء الخاصة بالشباب؟
- ما مدى مشاركة الشباب في عملية الرصد والتقييم؟

وفي هذا السياق، علينا التأكيد أنه من غير الممكن تنفيذ إستراتيجيات الإدماج للشباب والنوع الاجتماعي دون إيلاء الاعتبار الكافي للخصوصيات الثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والمحلية والوطنية. كما علينا العمل على إدراج الأوجه الإيجابية منها، وتغيير أو عزل الممارسات السلبية الاجتماعية والمؤسسية التي تقيد وتعيق تحقيق المساواة والعدالة للشباب من الجنسين (١٢٩).

٩- التحفيز للسياسة الوطنية للشباب على جميع المستويات: الداخلية والخارجية

إن التحفيز أداة استراتيجية في محاولة تغيير المنظور العام والصور النمطية للشباب، وكذلك في التأثير على الرأي العام وصانعي القرار للسياسات الوطنية للشباب، وقد أردنا في هذا الدليل تناول التحفيز بشكل متكامل، يطبق ضمن السياق الوطني وعلى كل المستويات والقطاعات ومختلف القضايا. وكنا قد تطرقنا في الفصل الأول (١١) بشكل مفصل إلى عدة أوجه من مكونات عملية التحفيز بما فيها:

(أ) المفهوم؛

(١٢٨). Commonwealth Youth Programme, 74-75.

(١٢٩) USAID - The Women in Development (WID) IQC, (2003). Gender Assessment for USAID/Jordan

http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/pubs/Jordan_Gender_Assessment.pdf

(ب) نوعية العملية والمهارات المطلوبة للقيام بها؛

(ج) الرحلة التحضيرية؛

(د) التخطيط الاستراتيجي؛

(هـ) واقع العلاقات؛

(ز) النهج المعتمد.

أما في هذا الفصل فسوف نتناول التحفيز من جوانب أخرى مكمل، وهي كما يلي:

(أ) التحفيز والمفاهيم ذات الصلة؛

(ب) أنواع التحفيز؛

(ج) خطوات عملية التحفيز (نوقشت في الفصل الأول ١١)؛

(د) نهج الإطار المنطقي.

(أ) التحفيز والمفاهيم ذات الصلة

سبق وذكرنا أنه لا يوجد تعريف موحد للتحفيز. فقد تعددت مفاهيم التحفيز لكنها تجتمع على مبدئين أساسيين:

(١) نشر الوعي عند أصحاب الشأن/المصلحة (المتأثرين والمؤثرين والمعنيين)؛

(٢) إحداث التغيير الإيجابي في السياسة أو السلوك لصالح الفئة المستهدفة.

وفي هذا السياق، نود استعراض (الجدول ٥)^(١٣٠) للتحفيز والمفاهيم ذات الصلة. يتضمن هذا الجدول خمسة مفاهيم، وبإمكان المخطط للتحفيز والمحفرين أنفسهم الاطلاع ومقارنة أوجه الاختلاف فيما بينها، من خلال التحليل المقدم للعناصر الخمسة الرئيسية المرتبطة بكل من هذه المفاهيم، وهي:

(١) الجهات الفاعلة الرئيسية؛

(٢) الفئات المستهدفة (الأولية والثانوية)؛

(٣) الأهداف؛

(٤) الاستراتيجيات؛

(٥) مؤشرات النجاح.

في ظروف معينة حين تكون مسألة السياسة العامة تمثل مصدر قلق بالغ للمواطنين، أو حين توجد معارضة قوية من بعض جماعات المصالح المكتسبة، في هذه الحالات يفضل استخدام أكثر من مفهوم ضمن حملة التحفيز الواحدة تماشياً مع المتطلبات على أرض الواقع.

الجدول ٥- التحفيز والمفاهيم ذات الصلة (مقتبس من USAID)

مؤشرات النجاح	الاستراتيجيات	الأهداف	الفئات المستهدفة الأولية والثانوية	الجهات الفاعلة الرئيسية	التحفيز والمفاهيم ذات الصلة
مؤشرات العملية (Process Indicators) رصد وسائل الإعلام. مناقشات مجموعات التركيز، ومقابلات المخبّرين الرئيسيين. استطلاعات الرأي مسح البيئة السياسية	التركيز على: واضعي السياسات وصناع القرار المؤثرين على أهداف التحفيز الاجتماعات الرفيعة المستوى واللقاءات الشخصية والحوارات والمفاوضات المناسبات العامة والوفود والمنتديات والحوارات، ومؤتمرات السياسات والمهرجانات والمناسبات الإعلامية	بشكل عام: تغيير أو تعديل السياسات، بما في ذلك القوانين والمراسيم، والبرامج، والمشاريع، تنفيذ الأنشطة تخصيص الموارد	المؤسسات العامة وواضعي السياسات	المجتمع المدني وقد يتكون من: منظمات التنمية والمجموعات الشعبية، والقطاع الخاص والمنظمات الدينية، وشبكات وسائل الإعلام، والأكاديميا ومؤسسات البحوث، وحتى مجموعات واضعي السياسات وقادتها	التحفيز ذات الصلة
قياس المعرفة والمهارات المكتسبة وتغيير السلوك المؤشرات العملية مناقشات مجموعة التركيز خدمة توصيل البيانات والتقارير	تصنيف الفئات المعنية الحملات الإعلامية، بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية حملات التوعية المجتمعية لقاءات مفتوحة، أنشطة البلدية وسائل الإعلام التقليدية	زيادة الوعي العام وتغيير السلوك	مقدمي الخدمات الأفراد أعضاء قطاع معين أو القطاعات شراخ من المجتمع المحلي	مقدمي الخدمات	المعلومات والتثقيف والاتصال (IEC)
عملية ذات قضية محددة ومخارج مؤشرات النجاح	زيارات منزلية الاستراتيجيات	بناء المجتمع والمنظمة الأهداف	المجتمع والمنظمة الفئات المستهدفة الأولية والثانوية	المجتمع والمنظمة الجهات الفاعلة الرئيسية	تمديد أو المجتمع التحفيز والمفاهيم ذات الصلة
مؤشرات نوعية المشاركة	اجتماعات للمجتمع المحلي أو المنظمات التقييم الريفي التشاركي (PRA)	القدرة على إعطاء الأولوية للاحتياجات والعمل	قادة وأعضاء	قادة وأعضاء والمسيرين والمنظمين	تعبئة
تطوير الفهم العام وزيادة الحصة في السوق والمبيعات	الإعلان على نطاق واسع (التلفزيون والراديو ووسائل الإعلام المطبوعة) حملات بطابع تصويري المناسبات العامة	تحسين صورة المؤسسات والانتاجية	المستهلكين	القطاع الخاص من مؤسسات الأعمال والمنظمات التجارية	العلاقات العامة

(ب) أنواع التحفيز (١٣١)

يوجد عدة أنواع من التحفيز، ثلاثة منها تصب في نطاق السياسة الوطنية وهي:

(١) تحفيز السياسة: وهو مبادرة تركز حصراً على جدول أعمال السياسة الوطنية أو القطاعية، وعلى هدف محدد لهذه السياسة للتأثير بصورة مباشرة على واضعي السياسات. وعادة ما يفترض هذا النوع من التحفيز أن التغيير في السياسة سوف ينتج تغييراً حقيقياً على أرض الواقع.

(٢) تحفيز للعامة: يستخدم قوة العدد، من المواطنين المتأثرين بمسألة السياسة، بالاعتماد على جهودهم المنظمة والمبدولة لاسترعاء انتباه واضعي السياسات بضرورة تغييرها. وقد يشمل هذا النوع من التحفيز عدداً من الإجراءات العامة، مثل تقديم الاستثمارات وتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، والاعتصامات والعصيان المدني غير العنيف بمجموعات كبيرة للتعبير علناً عن الظلم اللاحق بهم من جراء هذه السياسات، بهدف مواجهة أصحاب السلطة، وإيجاد سبل لإشراك مختلف النظم المتوفرة لاتخاذ القرارات. وقد يحمل هذه التحفيز أهدافاً إضافية، مثل تغيير الوعي والسلوك عند أصحاب الشأن (المأثرين خاصة) وتمكينهم للنهوض بهذه العملية، وكذلك السماح لقادتهم المرافعة عن قضاياهم أو دعم طرح معين للسياسة من قبل المواطنين.

(٣) تحفيز وسائل الإعلام: يقوم هذا النوع باستخدام وسائل الإعلام باختلاف أشكالها، بما فيها الإعلام الاجتماعي، لإبراز وتبسيط الضوء على قضية سياسة معينة بغية إعلام المواطنين وكسب الحلفاء والتأثير على قادة الرأي وصانعي السياسات. العنصر الحاسم في هذا التحفيز هو التواصل والاستفادة من دعم الإعلاميين المتعاطفين مع القضية المحفز لها، بهدف تنقيف وإعلام وتقديم المزيد من المعلومات للذين يجهلون تفاصيل المسألة والمهتمين والمتابعين، من خلال تغطية مكثفة في مختلف وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة. إضافة إلى ذلك، تُستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية لإثارة الخطاب العام وتوجيهه لصالح القضية من داخل الكتل المؤيدة في اتجاه السياسيين وصناع القرار بهدف زيادة الضغط عليهم لصالح التغيير في السياسة القائمة. ويجدر بالذكر، أن هذا النوع من التحفيز يستعمل كثيراً من قبل الحكومات والمنظمات في حملاتها التوعوية.

لقد استعرضنا أعلاه عدة أمثلة في سياق التحفيز لوضع السياسات الشبابية، من باكستان والبحرين والأردن وجنوب أفريقيا، حيث اختلفت أساليب التحفيز والمفاهيم والأدوات التي استخدمت من قبل الجهات المشاركة، الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجالس الشبابية، على جميع المستويات الوطنية والمقاطعية والمحلية. إنما مثل الفلبين الذي نحن في صدد استعراضه أدناه (الإطار ٢٤)^(١٣٢) يتميز بصفات فريدة وقد أسس لنهج تحفيز جديد يدعى "تحفيز النظراء".

الإطار ٢٤ - الفلبين - تحفيز السياسة الوطنية

ارتبط التحفيز للسياسات الوطنية في الفلبين بالحركات السياسية والاجتماعية من بدء السبعينات. وقد نشأ كمحاولة لتحقيق التغيير الهيكلي والمنهجي نظراً لتفشي الفقر والقمع السياسي ولحقوق الإنسان.

بعد ثورة سلطة الشعب في عام ١٩٨٦، تغير المظهر العام للتحفيز، واتخذ عدة اتجاهات. إذ صار عددٌ من المنظمات المعادية

للدكتاتورية، والعديد منها غير حكومي، يكرس معظم برامجه وموارده لتقديم الخدمات الاجتماعية-الاقتصادية إلى ناخبينهم. حتى إنهم في كثير من الأحيان كانوا يعملون مع بعض زملائهم الذين قد عينوا في مناصب حكومية هامة، في الحكومات المتعاقبة، والذين استطاعوا من إعادة توجيه البرامج والخدمات والتمويل إلى تلك المنظمات. أما الآخرون، فلم يروا أية جدوى من العمل من داخل المنظومة القائمة، فظلوا في مواجهة مباشرة مع المؤسسات التنفيذية. ولم يسدي معظمهم إلا خدمات اجتماعية-اقتصادية محدودة لشركائهم المحليين، والذين تلقوا التمويل من المانحين الأجانب. واستكشف آخرون تدريجياً المجال التشريعي. ومع تنفيذ القانون قوائم الأحزاب، نجح هؤلاء في حمل بعض قاداتهم ليصبحوا صانعي سياسات.

ولعل أحد أهم العناصر الذي أعاد تعريف التحفيز في مجال السياسات بالفلبين، هو مشاركة صانعي السياسات كمحفزين. ولا سابقة لهذه التجربة الفريدة والتميزة التي شهدتها الفلبين، حيث نظم المشرعون أنفسهم في لجنة "المشرعين الفلبينيين للسكان والتنمية" ليقوموا بالتحفيز مع نظرائهم. ويعرف اليوم هذا التحفيز بالشخصي أو "تحفيز النظراء" لصنع السياسات. وتعطي هذه التجربة حجة قوية للتحفيز في الحكومات، حيث يستخدم بعض صانعي السياسات صيغة التحفيز كجزء من العملية لإقناع نظرائهم.

لقد اتخذ تحفيز وضع السياسات في الفلبين مساراً مختلفاً جداً نظراً للتطور التاريخي الفريد الذي شهدته البلاد ما قبل وبعد "ثورة سلطة الشعب" في عام ١٩٨٦. ومن الملاحظ أن العديد من الذين شاركوا في هذه الأحداث، ما زالوا متواجدين في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد. وقد شغل عدد كبير منهم مناصب قيادية حكومية هامة على جميع الأصعدة (الوطنية والمحلية)، بما فيها الجهاز القضائي والكونغرس والقطاع الخاص والأكاديمية، ووسائل الإعلام والمنظمات الدينية والمجتمع المدني، وما زالوا مستمرين في تمرير هذا الإرث لأجيال الشباب.

(ج) خطوات عملية التحفيز (نوقشت في الفصل الأول، الفقرة ١١)

(د) نهج "الإطار المنطقي" (LFA) للتحفيز

نظراً لأهمية التحفيز لوضع السياسات، اخترنا استعراض نهج "الإطار المنطقي" لعدة أسباب، منها:

(١) تعقيد وتداخل الحالات أو السيناريوهات التي قد يواجهها المحفزون على أرض الواقع؛

(٢) الحاجة إلى تحليل عميق ومفصل لانتقاء أفضل المفاهيم وأكثرها تلاؤماً مع تلك الحالات؛

(٣) منهجية ودقة وفعالية وموضوعية نهج "الإطار المنطقي" في العملية التحليلية، مثل مسألة تحديد وتحليل أصحاب المصلحة وتحليل المشكلة. وهذا مما يساعد على اتخاذ خيارات أكثر استراتيجية لتنفيذ عملية التحفيز.

إن نهج "الإطار المنطقي" (LFA) عملية منهجية وتحليلية بامتياز، تمتلك مجموعة من الأدوات المركبة والمستخدمات لدعم التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم للسياسات والبرامج والمشاريع وغيرها. ينطوي هذا النهج على استخدام المفاهيم المترابطة المدروسة والمحللة والمرتبة بشكل منطقي من خلال عملية تكرارية. لذا فإن غياب البيانات والأدلة وهما من العناصر الهامة لهذه العملية، لا يمكن أن تقضي العملية إلى قرار مستنير. خاصة وأنها عملية منهجية وأداة للتحليل. وهكذا يمكن اعتبار الإطار المنطقي وسيلة تساعد على التفكير.

لعملية التحفيز القائم على الإطار المنطقي علاقة وثيقة بعملية تحليل السياسة التي ناقشناها في الفصلين السابقين، وتتضمن هذه العلاقة العناصر التالية:

(١) تحديد المشكلة؛

(٢) تحليل لأصحاب الشأن/المصلحة ومسح للبيئة السياسية؛

(٣) تحليل بيئة السياسة العامة؛

(٤) تحليل المشكلة؛

(٥) تحليل موضوعي؛

(٦) تطوير الاستراتيجية.

ونود لفت الانتباه إلى أنه يجب التمييز بين نهج "الإطار المنطقي" وجدول هذا الإطار (LFA Matrix). لأن هذا الأخير يستخدم لإجراء المزيد من التحليل للأهداف والأدوات الكفيلة بتحقيقها. كما يشمل الافتراضات والمخاطر التي قد تؤثر على العملية/المشروع، فضلا عن الشروط المسبقة التي تمكن من إطلاق الأنشطة على المسار الصحيح.

١٠ - صياغة مسودة السياسة الوطنية للشباب

تتطلب العملية التشاركية لصياغة السياسة الوطنية استعدادات وتحضيرات كبيرة وواسعة النطاق من قبل الجهة الوطنية المنسقة وأصحاب الشأن/المصلحة على جميع المستويات وفي كل القطاعات. ولإتمام هذه الاستعدادات والتحضيرات يتوجب، إضافة إلى ما تقدم من عمليات، استكمال الخطوات الرئيسية التالية^(١٣٣):

(أ) وضع الميزانية لعملية السياسة؛

(ب) مسح وتحليل البحوث والبيانات (على الحكومة أن توكل البحوث والدراسات إذا كانت البيانات ضعيفة أو غير كافية)؛

(ج) تعيين "اللجنة المنسقة" (تضم ممثلين من أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين) و"لجنة الصياغة" (المؤلفة من خبراء سياسات وبعض المنسقين) لوضع مسودة مشروع السياسة؛

(د) تشكيل "لجنة تعاون الوزارات" لضمان مشاركة الوزارات المعنية الفاعلة في عملية الصياغة؛

(هـ) تعيين أعضاء اللجنة التوجيهية (ذات طبيعة تشاركية تضم الشباب أو ممثلين عنهم)؛

(و) تحديد نطاق وكيفية التواصل مع مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة التي ينبغي أن تشارك؛

(ز) توضيح الاحتياجات التدريبية إلى أقصى حد ممكن (على مستوى المؤسسات العامة والمنظمات التي سوف تكون جزءاً من منظومة وضع السياسة وتنفيذها وتقييمها)؛

(ح) تحديد أصحاب الشأن/المصلحة والخبراء والمدرّبين للمشاركة في العملية؛

(ط) وضع استراتيجية التحفيز الإعلامي؛

(ي) بدء التحضيرات الجدية لورشة عمل وطنية لتحديد أهداف السياسة؛

(ك) التواصل مع المنظمات الدولية المتواجدة على الأرض وطلب الدعم التقني والمالي منها، بهدف وضع السياسة؛

(ل) تداول أفكار محتملة للرصد والتقييم؛

(م) إجراء مشاورات المرحلة الأولى

وترمي هذه المشاورات إلى إتمام ما يلي:

(١) تحديد الأهداف (من خلال ورشة العمل الوطنية وبمشاركة أصحاب الشأن/المصلحة من جميع القطاعات على المستوى الوطني والمحلي)؛

(٢) إنشاء اللجنة التوجيهية؛

(٣) إنشاء فريق عمل مشترك بين الوزارات؛

(٤) تعيين "المجموعات التعبوية" (thematic groups) وأعضائها (من أصحاب الشأن/المصلحة لاسيما ممثلين عن كل من الحكومة والمنظمات الشبابية غير الحكومية)؛

(٥) تشكيل لجنة "مجموعة عمل الوزارات"؛

(٦) تشكيل لجنة "الشركاء المحليين للتشاور"؛

(٧) تعيين اللجان الاستشارية لأصحاب الشأن/المصلحة؛

(ن) إجراء مشاورات المرحلة الثانية

وهي عملية تشاورية أوسع نطاقاً من المرحلة الأولى وتهدف إلى إتمام الخطوات التالية:

(١) الحصول على الآراء وردود الفعل المحلية، منسقة من قبل "لجنة الشركاء المحليين للتشاور" ومدعومة من قبل الحكومات المحلية؛

(٢) العمل على إطلاق حملة تحفيز إعلامية واسعة النطاق لرفع الوعي وتعبئة الشباب للمشاركة في المشاورات المحلية، مما يعزز عملية السياسة ويخلق جواً من التقدير للمشاركة وأهميتها؛

(٣) إطلاق حملة إعلانية وعلاقات عامة من خلال إنتاج المنشورات ذات الصلة وعرضها في الأماكن العامة وتوزيعها عن طريق المنظمات والهيئات والوزارات واللجان والشباب أنفسهم، وهذا يخلق حالة دفع هائلة للمنظمات الشبابية غير الحكومية داخل المجتمعات المحلية. كما إنه يعدّ إعلاناً مبطناً لأهمية دور تلك المنظمات وتقديرها لعملها. كذلك يعبر عن اهتمام متزايد في الشباب للانضمام إلى العملية؛

(٤) إبقاء اللجان وأصحاب الشأن/المصلحة المحليين مطلعين على كافة مجريات العملية والتقدم المحرز، وتلقيهم المستمر للمعلومات، بشكل مباشر أو من خلال وسائل التواصل الأخرى والإعلام، خاصة بعد انتهاء مراحل التشاور. وذلك للحفاظ على مستوى مشاركتهم والتزامهم تحضيراً للمراحل القادمة، لا سيما تنفيذ ورصد وتقييم السياسة؛

(س) إجراءات صياغة المسودة:

تبدأ عملية الصياغة الفعلية لمسودة مشروع السياسة بعد تحديد غاياتها وأهدافها الوطنية، وبعد قيام "اللجنة المنسقة" بتنقية مجمل المداخلات الناتجة عن المشاورات. وفي هذه المرحلة يلعب "فريق العمل المواضيعي" (thematic working groups) دوراً محورياً بمساعدة المنسقين. تشكل فرق العمل ويناط موضوع واحد بكل فرقة. تحتوي الفرقة على أعضاء من "فريق العمل المواضيعي" وممثل من "الفريق المشترك بين الوزارات" برئاسة منسق خبير، متخصص في الموضوع المحدد. وتقوم كل فرقة بإتمام مهماتها التي تنطوي على ما يلي:

(١) أن تشكل وجهة نظر شاملة وتجري تحليلاً للواقع المتعلق بالشباب في سياق الموضوع المناط بها؛

(٢) أن تستند إلى البحوث والبيانات والإحصاءات ونتائج المشاورات ذات الصلة بالموضوع لإجراء تحليل الواقع؛

(٣) أن يقدم ممثل "الفريق المشترك بين الوزارات" جميع المواد ذات الصلة المتوفرة بالوزارات للمنسق المسؤول؛

(٤) أن تقدم ملخصاً عن التحليل ليدمج في مسودة مشروع السياسة؛

(٥) يكون المنسق مسؤولاً عن كتابة وتحضير هذه التقارير؛

(٦) أن تعمل باستقلالية عن الفرق الأخرى في تطوير المخرجات والمؤشرات (تتطلب هذه العملية تدريباً ومهارات) لذا يجب إقامة ورشة عمل لتطوير المؤشرات يحضرها المنسقون وبعض أعضاء الفرق وممثلو "الفريق المشترك بين الوزارات".

لتوفير منتج ذي جودة عالية يستوجب على أعضاء تلك الفرق أن تتحلّى بالمهارات والخبرة اللازمة وأن توفر لها الموارد المادية الكافية لتتفرغ لهذه العملية وتكمل مهامها على أحسن وجه.

عند انتهاء هذه الفرق من التحليلات ووضع المخرجات والمؤشرات وكتابة التقارير ذات الصلة، يجب أن تعطى اللجان الاستشارية الفرصة الكافية للاطلاع عليها لتقديم ملاحظاتها، ومن ثم أن تسلم جميعها، بما فيها الملاحظات، إلى "لجنة الصياغة". وهي مسؤولة بشكل رئيسي عن عملية تجميع مسودة مشروع السياسة الوطنية للشباب.

حين تنتهي "لجنة الصياغة" من المسودة الأولى لمشروع السياسة يجب أن تطلع جميع اللجان والهيئات المشاركة في العملية عليها لاستعراض الوثيقة وتقديم ملاحظاتهم. ومن الضروري أن يقوم ممثلو "الفريق المشترك بين الوزارات" بإطلاع المسؤولين في مختلف الوزارات المعنية على المسودة، لضمان أن الأهداف والميزات تتوافق مع التزامات هذه الوزارات في سياق سياساتها العامة.

بعد ذلك، على "لجنة الصياغة" أن تجمع الملاحظات والمساهمات وأن تدرجها في المسودة الأولى لمشروع السياسة الذي سيعمل عنه ويناقش في دورة مشاورات ثالثة وأخيرة.

ولأن صياغة مسودة السياسة الوطنية هي عنصر حاسم في وضع السياسة وتبنيها وإحداث التغيير المرجو، ومن أجل توفير أدوات مفيدة للمساعدة في هذه العملية وضمان شمولية الصياغة، نعرض أدناه قائمة تتضمن الخطوات الأساسية في تخطيط وصياغة السياسة الوطنية، وهي قابلة للتعديل والإضافة حسب السياق المعمول فيه (الإطار ٢٥) (١٣٤).

الإطار ٢٥ - قائمة مرجعية عملية التخطيط وصياغة السياسة الوطنية للشباب

تتضمن هذه القائمة الخطوات التي ينبغي أن تتبع في عملية التخطيط للسياسة وصياغتها لضمان تنفيذ فعال:

- (أ) تحديد وتوضيح القضايا التي ستتناولها السياسة؛
- (ب) تحديد إذا ما كان لدى الجهة المنظمة سلطة/الصلاحية لسن السياسة؛
- (ج) تحديد الشخص أو الطرف المسؤول عن عملية صياغة السياسة؛
- (د) تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين في عملية الصياغة؛
- (هـ) تحديد نموذج للسياسة (استخدام قائمة عناصر السياسة)؛
- (و) استعراض السياسة (استخدام قائمة استعراض السياسة)؛
- (ز) التحقق من عدم وجود أي تعارض مع السياسات القائمة أو القوانين؛
- (ح) مراجعة مسودة السياسة مع أصحاب المصلحة؛
- (ط) استعراض مسودة السياسة مع المستشار القانوني أو المساعد التقني القانوني؛
- (ي) مراجعة ووضع الصيغة النهائية للسياسة؛
- (ك) إكمال عملية الموافقة وتبني السياسة؛
- (ل) نشر وتوزيع الصيغة الموافق عليها للسياسة وتنفيذها.

١١ - مراجعة مسودة السياسة الوطنية للشباب

عندما تكتمل صياغة المسودة الأولى لمشروع السياسة، بعد أن تدرج فيها جميع الملاحظات والمساهمات المقدمة من أصحاب الشأن/المصلحة والوزارت واللجان المشاركة، يجب أن يعلن عنها وتوزع على جميع الجهات المعنية (المتأثرة والمؤثرة)، وأن يباشر فوراً بجولة مشاورات ثالثة وأخيرة.

تهدف جولة المشاورات هذه إلى إعطاء الأطراف المعنية فرصة استعراض المسودة، بغية الحصول على أكبر حجم من ردود الفعل والمداخلات البناءة، من أجل تحسين جودتها قدر المستطاع. وبالإمكان تحقيق هذا الهدف بأساليب عدة بناء على معطيات الوقت والموارد البشرية والمادية^{١٣٥}. وباستطاعة اللجنة المنسقة أن تقوم بما يلي:

- (أ) طبع ونشر المسودة الأولى لمشروع السياسة الوطنية وتوزيعه على جميع الأطراف دون استثناء من خلال اللجان والهيئات والوزارات والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الشباب وغيرها؛
- (ب) نشر المسودة الأولى لمشروع السياسة الوطنية على الصفحات الإلكترونية للسياسة (إذا ما تواجدت) و/أو على موقع الانترنت للوزارة أو الهيئة الرائدة للمشروع؛
- (ج) يجب أن يرافق أو يلي توزيع المسودة دعوة لكل المعنيين من المنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية على جميع المستويات الوطنية والمحلية، لاستعراض المسودة وإعطاء ملاحظاتهم؛
- (د) يجب على الجهة المنسقة للمشروع، تنظيم مؤتمر وطني للشباب يجمع كل الفعاليات واللجان والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية المشاركة من كل أقطار الوطن. وأن يكون الهدف الأساسي له استعراض المسودة الأولى لمشروع السياسة وإعطاء ملاحظات وردود فعل محددة لكيفية تحسين الجودة وتطوير السياسة بشكل أفضل؛
- (هـ) قد تعقد الجهة المنسقة اجتماعاً إضافياً لبعض المجموعات وأصحاب الشأن/المصلحة للأخذ بملاحظاتهم على الصعيد الوطني والإقليمي؛
- (و) يجب أيضاً الأخذ بآراء وملاحظات "لجان التشاور المحلية" على المسودة الأولى للسياسة، على غرار نهج المشاورات السابقة.

١٢ - إقرار واعتماد السياسة الوطنية للشباب

بعد انتهاء مرحلة المشاورات الثالثة والأخيرة، على "لجنة الصياغة" مسؤولية جمع الملاحظات والمساهمات التي قدمت في الاجتماعات والمؤتمرات الوطنية، ومن خلال شبكة الانترنت، والتواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل التي استعملتها الجهة المنسقة للمشروع. كما أن منتج المسودة الأولى النهائية يجب أن يقدم للحكومة، من خلال القنوات الرسمية المتعمدة، لمناقشتها واعتمادها.

لكي تصبح السياسة وثيقة رسمية معمولاً بها، يجب أن يوافق عليها رسمياً من قبل الحكومة. بشكل عام، قد تختلف الإجراءات الرسمية لاعتماد السياسة الوطنية من بلد إلى آخر. ففي بعض البلدان، تكون الموافقة على مستوى الوزارة، بينما في بلدان أخرى ينبغي أن توافق الحكومة أو مجلس الوزراء، ويوضع الختم الرسمي على الوثيقة^(١٣٦). وفي بعض الدول من البديهي أن تستشار اللجان البرلمانية المسؤولة عن الشباب. ولكن عادةً، تبعاً للعملية الرسمية يجب أن تعرض مسودة السياسة على جميع الوزارات المعنية لإقرار مضمونها. ولذا فإنّ عرض المسودة على الوزارات إبان عملية الصياغة والمراجعة عن طريق "لجنة تعاون الوزارات" أمر حيوي للإسراع في عملية التبني والموافقة.

وقد بقي العديد من السياسات مسودات مشاريع ويعود ذلك جزئياً إلى سياسة الدول المتبعة، أو إلى الإجراءات القانونية اللازمة لجعلها رسمية ونافاذة. ومثال على ذلك غانا، وجنوب أفريقيا، فقد حضر كل منهما مسودات لسنوات طويلة، وبالرغم من أن مسودات هذه السياسات كان موافقاً عليها عملياً من قبل أصحاب الشأن/المصلحة، رسمياً، كان من ضرورة الحصول على موافقة الحكومة إضافة إلى أصحاب الشأن/المصلحة، وغالباً ما تستغرق هذه العمليات وقتاً طويلاً لاعتماد السياسة^(١٣٧).

في بعض البلدان حيث يتواجد وزير أو سياسي رفيع المستوى أو زعيم يعتبر أن الشباب أولوية فإنّ الموافقة على السياسة تغدو سريعة. وبذلك يصبح التحفيز والإعلام والاتصال مفاتيح السياسة في عملية الموافقة، لأنهم يساعدون على زيادة الوعي عند المواطنين وصناع السياسات والسياسيين على أهمية وضع السياسة والعملية برمتها. الأمر الذي يساعد على الضغط لجعل السياسة أولوية، وللموافقة عليها.

Ibid. (١٣٦)

WHO / CAH, (2004). Making Policy Happen: Lessons from countries on developing national adolescent health and development policy. (١٣٧)

http://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=6&sqi=2&ved=0CEIOFjAF&url=http%3A%2F%2Fwww.expandnet.net%2Fpdfs%2F2f.%2520Making%2520Policy%2520Happen.doc&ei=00eQT52HIImV8gOv9OGIBQ&usg=AQJcNEpHROHi_vOVm2EvRlu0dJjMLAtSg&sig2=W-pEqilRq8ougr33QoeHvg

الفصل الرابع محتوى السياسة الوطنية للشباب

لا توجد صيغة مفردة لمحتوى السياسة الوطنية للشباب. إذ لكل دولة خصوصيتها، وعليها أن تحدد الشكل والمضمون الأفضلين. ورغم ذلك، توجد بعض المبادئ التوجيهية العامة التي يمكن اتباعها. وعند استعراضنا لعدد من السياسات الوطنية للشباب المستكملة في مناطق الإسكوا والإسكاب وأفريقيا وأوروبا، لاحظنا أن هذه الوثائق تحمل عدة عناصر مشتركة في هيكليتها الرئيسية، وهي على النحو التالي:

- ١- مقدمة؛
- ٢- الأساس المنطقي للسياسة؛
- ٣- تعريف الشباب؛
- ٤- تحديد ملامح الشباب؛
- ٥- القضايا التاريخية والمعاصرة التي تؤثر على مشاركة الشباب؛
- ٦- الإشارة إلى سياسات ووثائق أخرى كمراجع؛
- ٧- مبادئ وقيم السياسة؛
- ٨- بيان الرؤية والغاية للسياسة؛
- ٩- أهداف السياسة؛
- ١٠- حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان؛
- ١١- الاستراتيجيات الرئيسية؛
- ١٢- الفئات المستهدفة؛
- ١٣- آليات التنفيذ والتنسيق؛
- ١٤- الرصد والتقييم.

في مستهل هذا الفصل سوف نعالج هذه العناصر ونقدم أمثلة ذات صلة. وهدف المعالجة هو التسهيل على القارئ فهم وظيفة وغرض هذه العناصر في إطار وضع السياسة الوطنية للشباب.

١- المقدمة

بشكل عام، تتضمن وثيقة السياسة الوطنية للشباب مقدمة مكتوبة من قبل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو الوزير المختص لتقديم مشروع السياسة. كما يوفر هذا البيان فرصة سياسية للتأكيد على أهمية السياسة من الجانب الوطني، وتأييدها، وذكر الأسباب والجهود التي أدت إلى إنشائها، ووصف عملية صياغة بشكل مقتضب، إضافة إلى التعبير عن مساهمة الشباب والشبان ودورهم الرئيسي في التنمية الوطنية. ومثال على ذلك مقدمات السياسات الوطنية لكل من الأردن والبحرين وجنوب أفريقيا.

٢- الأساس المنطقي للسياسة

يمكن الاطلاع على مفهوم ونهج الأساس المنطقي في الفصل الثالث (فقرة ١)، حيث عالجنه بشكل مفصل. والمهم في العملية، هو أن يعمل الأساس المنطقي على إعطاء تفسير واضح للمسببات والمبررات العلمية والاجتماعية لوضع السياسة الوطنية للشباب، وما تهدف إلى تحقيقه. وهذا مثال من كينيا (الإطار ٢٦) (١٣٨):

الإطار ٢٦ - كينيا- الأساس المنطقي للسياسة الوطنية للشباب

لم تقم الحكومة والمنظمات الشبابية الطوعية في أعوام الستينات بالجهود الكافية لوضع قضايا الشباب على جدول أعمال التنمية. وبدأت معظم البرامج والخدمات الشبابية في عام ١٩٦٤، وهي ذات طبيعة اجتماعية وترفيهية، إضافة إلى تلك التي تركزت في المناطق الحضرية.

لكن، منذ انعقاد مؤتمر كيريشو لتطوير التعليم، والعمالة والتنمية الريفية، التي رعتها منظمة العمل الدولية (ILO) وجامعة نيروبي، بدأت الحكومة بالاهتمام بشكل أكبر في قضايا الشباب. وقد نشر التقرير "بعد المدرسة - ماذا؟" من قبل (NCCK) في عام ١٩٦٦.

ومنذ ذلك الحين احتلت مشكلة البطالة مساحة كبيرة لدى مخططي السياسات في كل من الحكومة والقطاع الخاص. في حين اعترف التقرير الثالث من خطة التنمية الوطنية لعام ١٩٧٤-١٩٧٨، بالجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة بين الشباب، لكنه حذر أن المشكلة سوف تتفاقم في المستقبل.

وبالرغم من الجهود المبذولة للشروع في برامج تنمية للشباب بعدة وثائق متتالية للسياسة الوطنية، مثل وثيقة الدورة رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ على المقياس الصغير ومؤسسات جواكالي التجارية، وخطة التنمية ١٩٩٧-٢٠٠١، والخطة الوطنية للقضاء على الفقر ١٩٩٩-٢٠١٥، وغيرها من الوثائق. علاوة على الزيادة في عدد المنظمات المتعاملة مع الشباب، ما تزال المشاكل التي تؤثر على الشباب سلباً في ازدياد. ويعزى هذا الوضع إلى عدم وجود سياسة شاملة تعمل بمثابة خطة طريق للشباب.

لقد طورت منظمات الشباب برامج ابتكارية لتلبية احتياجات الشباب الاقتصادية، والصحية، خاصة المتعلقة بالصحة الإنجابية والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الشباب. يضاف إلى ذلك البرامج البيئية، وبرامج بناء الشخصية، ومحو الأمية، والتدريب المهني، والرياضية، والترفيهية، فضلاً عن البرامج الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، أعاققت القيود التالية فعالية تلك البرامج في تحقيق أهدافها:

أ. أولاً، تصاعد الضغوط: بسبب الزيادة المرتفعة لمعدل نمو السكان، والذي بلغ ٢,٤ بالمائة في عام ١٩٩٩. وهذا الإرتفاع يشكل ضغطاً على الموارد المتاحة، خاصة مع استمرار التصاعد الكبير لعدد السكان من فئة الشباب. ويزداد الوضع سوءاً لأن معدل

النمو الاقتصادي أقل بكثير من معدل النمو السكاني؛

ب. ثانياً. الافتقار إلى المهارات المناسبة: فنظام التعليم ٨-٤-٤ ومؤسسات التدريب العالي تواصل تخريج الآلاف من الشباب غير المجهزين للدخول إلى سوق العمل، ولا يملكون المهارات الحياتية الضرورية؛

ت. ثالثاً، عدم الوضوح وغياب التنسيق فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الشبابية: في حين أن عدداً من الوزارات الحكومية ومنظمات الشباب لديها برامج وسياسات قطاعية للشباب، لا يوجد تعريف وطني للشباب وتغيب آليات التنسيق مما يعيق هذه البرامج؛

ث. رابعاً، محدودية الموارد: فإن معظم برامج الشباب التي تديرها الحكومة والمنظمات غير الحكومية تفتقر إلى التمويل الكافي والمعدات، مما يحد من نجاح عملها؛

ج. خامساً، تدني المرتبة المعطاة للشباب: إن التركيبة أو الهيكل القائمة للنظم والمنظور والمواقف السائدة من الشباب، لا توفر بيئة مؤاتية لمشاركتهم في صنع القرار والتخطيط وعمليات التنفيذ.

٣- تعريف وتحديد ملامح الشباب

تعريف الشباب: عرّف برنامج العمل العالمي للشباب هذه الفئة بين عمر ١٥ و ٢٤ سنة. لكن هذا التعريف ليس ملزماً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وثبتت التجارب أن اختيار العمر المناسب ليس بالمهمة السهلة كما ناقشنا في الفصل الأول. وتواجه هذه الدول على الصعيد الوطني والقطاعي تحديات في التعريف تسببه العوامل التالية:

- تعدد تعريف الشباب المستخدمة في مختلف القطاعات ومن قبل المنظمات غير الحكومية والدولية في البلاد؛
- عدم وجود توافق دولي بهذا الشأن؛
- الاختلافات الشاسعة بين فئات الشباب.

وأظهرت نتائج الاستقصاء الذي أجرته منظمة الإسكوا سنة ٢٠٠٨ حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب، أن سبعة بلدان فقط من أصل البلدان الأعضاء الثلاثة عشر التي ملأت الاستبيان تعرف الشباب باعتبارهم الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، بينما أعطت البلدان الأخرى تعريف تتراوح بين ١٠ و ٣٥ عاماً. وقد تم استعراض هذه التعريفات سابقاً في (الإطار ٣، الفصل الأول، فقرة ٢).

أما أبعاد اختلاف تعريف السياسات للشباب فتتجلى بوضوح في الأمثلة المقدمة أدناه (الإطار ٢٧):

الإطار ٢٧- تعريف الشباب في السياسة الوطنية - أمثلة من كينيا ومصر وجنوب أفريقيا وفلسطين

- في كينيا: تعرف السياسة الوطنية للشباب بالفئة العمرية ما بين ١٥-٣٠ عاماً، أخذة بعين الاعتبار التعريف المصطلح من الجانب المادي والنفسي والثقافي والاجتماعي والبيولوجي والسياسي.
- في مصر: تعرف الهيئة الرسمية الحكومية المسؤولة عن قضايا الشباب والمجلس الوطني للشباب (NCY) أن هذه الفئة هي من عمر ١٨ إلى ٣٠ سنة. أما الحزب الوطني (الذي حكم مصر لمدة ٤٠ سنة) فهو يعرف الشباب في السياسة العامة باعتبارهم الفئة العمرية ما بين ١٨ و ٣٥ عاماً. مبرراً بذلك أن الاختلاف يعود إلى حقيقة أن قطاعات كبيرة من الشباب بين ١٨ و ٣٥ في مصر تواجه عادة نفس المشاكل والتحديات، مثل البطالة، وضعف التعليم، وانخفاض الوعي الصحي وقلة فرص الحصول على التدريب، والتعليم، والعمل التطوعي.
- في جنوب أفريقيا: تعرف السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩-٢٠١٤ الشباب ٢٠١٤-٢٠٠٩ الشباب باعتبارهم الفئة التي تندرج بين سن ال ١٤ إلى ٣٥ سنة. ويستند هذا التعريف إلى قانون اللجنة الوطنية للشباب عام ١٩٩٦، والسياسة الوطنية للشباب عام ٢٠٠٠. هذا النهج الشامل يأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحالية على حد سواء. على الرغم من أن الكثير قد تغير بالنسبة للشباب منذ ظهور الديمقراطية في عام ١٩٩٤، ولكن الدافع لتغيير السقف الأعلى ٣٥ لعمر الشباب لم يتغير لأن العديد من الاختلالات التاريخية ما زال قائماً وبحاجة إلى معالجة بشكل كامل. هذا التعريف لا يتفق أيضاً مع تعريف الشباب على النحو الوارد في ميثاق الشباب الأفريقي (الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٦) الذي يعرف الشباب بالذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ عاماً. وعلى الرغم من أن هذا الأخير لا يشمل الذين تتراوح ال ١٤ عاماً، تعريف جنوب أفريقيا الأوسع للشباب تحدياً بالنسبة لها.
- في فلسطين: يختلف تعريف فئة الشباب بناء على متغيرات عمرية وسوسيلوجية، إذ تعرف الأمم المتحدة الشباب على أنهم الأفراد الواقعين بين عمر ٢٤ - ١٥ سنة. أما جامعة الدول العربية فقد اعتمدت الفئة العمرية ١٥-٣٥، وفي فلسطين، ومن أجل أغراض تصميم الإستراتيجية القطاعية، فقد تم الاتفاق على أن الشباب يمثلون الفئة العمرية من سن ١٣-٢٩ سنة، وهنا من الأهمية التنويه إلى أن فئة الطلائع هم الأفراد المصنفين عمرياً من ١٥-١٨، تنطبق عليهم التعريفات المتداولة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل. أما تسميتهم بالطلائع ضمن هذه الاستراتيجية فتأتي في سياق تقسيم الأنشطة في وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية، إذ تقسم أنشطة الوزارة إلى ثلاث فئات، هي: الأطفال المستهدفين بالرعاية من قبل إدارة الطفولة بين سن ٧ - ١٢، والطلائع المستهدفين بالرعاية من قبل إدارة الطلائع بين سن ١٣ - ١٧، وأخيراً الشباب المستهدفين من قبل إدارة الشؤون الشبابية بين سن ١٨ - ٣٥.

تحديد ملامح الشباب: تقدم معظم السياسات الوطنية لمحة عن الشباب في البلاد. وتتضمن هذه اللوحة في كثير من الأحيان، وصف العلاقة بين الشبان والشابات، إضافة إلى العلامات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. فضلاً عن توفير نظرة معمقة عن ثلاثة محاور أساسية تتعلق بملامح الشباب ووضعهم على الصعيد الوطني، من خلال الإجابة عن الاسئلة التالية:

- من هم الشباب؟

- ما هي حالة الشباب؟

- ماذا يفعل الشباب وما هو دورهم؟

في سياق تحديد ملامح الشباب يختلف نطاق وصف السياسات لتلك الفئة. وتحمل أجوبة السياسات عن الاسئلة أعلاه باقة من المعلومات الكمية والنوعية. وللحفاظ على تركيز وإيجاد النص، غالباً ما تقدم هذه المعلومات كملحق للسياسة الوطنية للشباب، وتتلخص كمايلي:

معلومات ذات طبيعة نوعية:

- ✓ استطلاعات مواقف الشباب والشبان التي تعكس تصوراتهم واحتياجاتهم واهتماماتهم
- ✓ مناقشات مجموعات التركيز
- ✓ مقابلات وتصريحات أدلى بها الشباب
- ✓ دراسات حالة فردية من الشباب والتحديات المحتمل مواجهتها.

معلومات ذات طبيعة كمية:

- ✓ عدد السكان من فئة الشباب
- ✓ في المناطق الحضرية، والتوزيع في المناطق الريفية والإقليمية؛
- ✓ السمات العرقية
- ✓ مستويات التعليم ومحو الأمية
- ✓ نسبة المشاركة في القوى العاملة
- ✓ مستويات البطالة
- ✓ مستويات الدخل
- ✓ الانتماء الديني والمشاركة
- ✓ الحالة الصحية
- ✓ التركيبة الأسرية
- ✓ استخدام أوقات الفراغ
- ✓ معدلات المشاركة بالجريمة

وفي سياق تحديد ملامح الشباب في السياسة الوطنية، فإن الأمثلة المقدمة أدناه (الإطار ٢٨) تشير بوضوح إلى كيفية توفر أو غياب البيانات المصنفة للشباب ومنهج التعاطي مع قضاياهم.

الإطار ٢٨ - تحديد ملامح الشباب في السياسة الوطنية - أمثلة من فلسطين وكينيا

في فلسطين: بشكل عام، إن المؤشرات الإحصائية التي تقدمها المؤسسات المختلفة حول الشباب تختلف نظرا لاختلاف الفئات العمرية المعتمدة لدى المؤسسات، ما يستوجب وضع معايير واحدة على المستوى الوطني تلتزم بها جميع المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية محلية كانت أو دولية. ويشكل الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٩ نسبة ٢٩,١ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين البالغ عددهم وفق تقديرات منتصف العام ٢٠٠٩ حوالي ٣,٩ مليون نسمة.

ويعرف الشباب بأنهم السكان من الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة، ويتم تقسيم هذه الفئة من زاوية حياة الأفراد ونموهم إلى: فئة المراهقين ١٥ - ١٩ سنة، وفئة الشباب ٢٠ - ٢٩ سنة. وعموما يتسم المجتمع الفلسطيني بفتوته نظرا لوقوع غالبية السكان في فئتي الشباب والأطفال. هذا، وتعتبر الخصوبة في فلسطين مرتفعة مقارنة بمعدلاتها في دول أخرى، وذلك نظرا لسن الزواج المبكر خاصة للإناث. ورغم ذلك انخفض معدل الخصوبة في العام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٤,٦ بالمائة مولودا، مقابل ٥,٦ مولودا في العام ١٩٩٧. وقد بقي معدل الخصوبة في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، إذ بلغ في القطاع 5.6 مقابل ٤,١ في الضفة الغربية وذلك وفق تقديرات أذار ٢٠٠٧.

في كينيا: يبلغ عدد الشباب نحو ٩,١ مليون نسمة، وهو بنسبة ٣٢ بالمائة من العدد الإجمالي للسكان. ويشكل الإناث ٥١,٧ بالمائة من هذه النسبة. في حين يشكل الشباب ٦٠ بالمائة من إجمالي القوى العاملة، لكن الكثير منهم عاطلون عن العمل بسبب مستوى البطالة المرتفعة في البلاد.

وبلغ مجموع عدد الطلاب في المدارس الابتدائية فقط ٧,٢ مليون في عام ٢٠٠٣ من بين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٣ سنة. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بحلول عام ٢٠٠٢، حوالي ٨٤٧٢٨٧، في حين بقي عدد طلاب الجامعات ٦٣٩٤١ للعام الأكاديمي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. وبلغ مجموع المسجلين في الجامعات الخاصة المعتمدة وغير المعتمدة ١٠٣١٠، وتشكل الإناث من هذا العدد ٥٣٥٤، أي نسبة ٥١,٩ بالمائة.

وما زال وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز مع غيره من الأمراض يؤثر سلبا على الحالة الصحية للشباب. وتتراوح أعمار أكثر من ٧٥٪ من المصابين بفيروس الإيدز ٢٠ إلى ٤٥ سنة. وحوالي ٣٣ بالمائة من جميع حالات الإيدز الموثقة هي للشباب بين عمر ١٥-٣٠ سنة.

ومن الملاحظ أن الدول التي تملك كمية كافية من البحوث والبيانات المصنفة ذات الصلة تستطرد في تحديد تفاصيل ملامح الشباب بشكل أكبر ومعظم مثل جنوب أفريقيا والهند. ولكن بسبب طول هذه النماذج وبهدف الإيجاز، يمكن الاطلاع عليها بالضغط على العناوين الالكترونية المرفقة أدناه:

جنوب أفريقيا <http://www.polity.org.za/polity/govdocs/policy/intro.html#Intro>

الهند <http://www.measuredhs.com/pubs/pdf/OD59/OD59.pdf>

٤ - القضايا التاريخية والمعاصرة التي تؤثر على مشاركة الشباب

تقوم العديد من السياسات الوطنية بإدراج تفاصيل قضايا الشباب الرئيسية التي كانت تاريخياً وما زالت تتحدى أو تعيق من فرصهم في حياة أفضل. وتشير تحاليل المقارنة إلى أن معظم هذه القضايا المشتركة الرئيسية تشبه الأولوية التي حددها برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وهي كما يلي:

(أ) التعليم؛

(ب) فرص العمل؛

(ج) الجوع والفقر؛

(د) الصحة؛

(هـ) البيئة؛

(و) تعاطي المخدرات؛

(ز) جنوح الأحداث؛

(ح) أنشطة أوقات الفراغ؛

(ط) الفتيات والشابات؛

(ي) المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وصنع القرار؛

(ك) الشباب والعولمة؛

(ل) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(م) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(ن) الصراعات المسلحة؛

(س) والقضايا المشتركة بين الأجيال.

وقام مركز أبحاث الشباب في ملبورن^(١٣٩) بتطوير إطار يساعد على تصنيف القضايا ذات الصلة إلى ثلاث فئات لتسهيل عملية صياغة السياسة، وهي:

(أ) فئة المسارات التي تتضمن الأولويات المتعلقة بالهيكلية، مثل التعليم والتدريب والتوظيف التي يحتاجها الشباب في الانتقال من مرحلة الاعتماد على الآخرين عند الطفولة إلى مرحلة الاستقلال عند البالغين؛

(ب) الفئة الشخصية تتضمن الأولويات ذات الطابع الشخصي مثل قضايا الصحة وتوابعها، والإدمان على المخدرات وأنشطة الترفيه وغيرها؛

(ج) فئة المشاركة العامة تتضمن أولويات مثل المواطنة والتمكين للمشاركة في صنع القرار الاجتماعي.

٥- وثائق وسياسات مرجعية للسياسة

تحتاج السياسة الوطنية للشباب إلى صياغة في سياق واسع للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ووفقاً لذلك، يستحسن على صانعي السياسات، قبل تحديد إطار السياسة، الرجوع إلى الوثائق الأساسية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة مثل:

- الدستور والمراسيم التنفيذية واللوائح الإدارية؛
- بيانات برنامج الحكومة عن خطط التنمية الوطنية وتصريحات المسؤولين؛
- السياسات القطاعية الحالية الأخرى وبياناتها؛
- القرارات الوزارية من وزارات مختلفة لاستعراض وجهة نظرهم عن الشباب؛
- التشريعات القائمة، والأحكام القضائية والآراء القانونية المتعلقة بالشباب؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل والتعليم والصحة؛
- برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها؛
- سياسات وطنية من دول أخرى من داخل الأقليم أو خارجه قد تدرست في صناعة السياسة الوطنية ونجحت في تطبيقها.

في سياق عملية صنع السياسة الوطنية للشباب، أدناه مثلان جيدان من الأردن^(١٤٠) وبابوا نيو غيني^(١٤١) (Papua New Guinea) وفلسطين^(١٤٢) (الإطار ٢٩) يدلان على أهمية دور الوثائق المرجعية في وضع إطار السياسات وبنودها. كما أن إدراج مثل هذه الوثائق يساعد على توفير خلفية لعملية الصياغة ويدعم قيمة المسعى.

الإطار ٢٩- الوثائق والسياسات المرجعية لوضع السياسة الوطنية الأردن

- الأردن: من الوثائق التي أشارت إليها استراتيجية السياسة الوطنية هي كما يلي:

- الميثاق الوطني؛

(١٤٠) EuroMed.

(١٤١) UNESCAP 56-90.

(١٤٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشباب والرياضة، ٦٨-٩٠.

- التشريعات الأردنية؛
- الدستور الأردني؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) - وفقاً للمعاهدة ١٣٨.
- بابلوا نيو غيني: وفقاً لدليل الاسكاب (UNESCAP) شملت الوثائق الأخرى التي كانت تعتبر ذات أهمية في مسودة السياسة الوطنية للشباب :
- الدستور الوطني؛
- إعلان المسيحية للشباب والتنمية؛
- استراتيجية الحكومة للتنمية الوطنية؛
- القانون الوطني لخدمة الشباب؛
- خطة الشركة لوزارة الداخلية؛
- السياسة الوطنية للتنمية والخدمات الاجتماعية؛
- السياسة الوطنية للمرأة؛
- سياسة المنظمات غير الحكومية الوطنية.
- فلسطين: ارتكزت السياسة الوطنية على حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية للشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، وأدناه قائمة بالوثائق المرجعية:
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨؛
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ١٩٥٢؛
- إعلان تعزيز مبادئ السلام بين الشباب والاحترام والتفاهم المتبادل بين الشعوب ١٩٦٥؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦؛
- إعلان طهران والاعلان الخاص بحقوق المعوقين ١٩٧٥؛
- إعلان الحق في التنمية اتفاقية ١٩٨٦؛
- اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩؛
- إعلان القضاء على العنف ضد النساء ١٩٩٣؛

- الإعلان العالمي للمرأة- بكين ١٩٩٥؛
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٨؛
- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة.

٦- قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب

ينبغي أن تتضمن السياسة الوطنية للشباب قسماً يشرح الأساس المنطقي أو القيم الثقافية والمبادئ التي تقوم عليها هذه السياسة. وسنعرض أمثلة من الإقليم ومن حول العالم، لمساعدة القارئ على فهم هذه السياسة بشكل أوضح، وكيف أن هذه الرؤية قد تكون مفصلة في تطوير ووضع السياسة. وهذه أمثلة من بروناي دار السلام^(١٤٣) وغانا^(١٤٤) وفلسطين^(١٤٥) (الإطار ٣٠):

الإطار ٣٠- قيم ومبادئ السياسة الوطنية للشباب – أمثلة من بروناي دار السلام – وغانا – وفلسطين

بروناي دار السلام:

تستند المسودة الثالثة للسياسة الوطنية للشباب في بروناي دار السلام على القيم والمبادئ التالية:

القيم: تتجلى في العمل على ممارسة وتعزيز القيم والمعتقدات الواردة في مفهوم الأمة التوجيهي الملايو إسلام براجي (الملكية ملاي الإسلامية).

المبادئ:

- المساهمة في تطوير ثقافة واقتصاد مرن ومستدام يتيح للأمة بأسرها والمجتمع في بروناي دار السلام، الشباب والشباب خاصة، القدرة على التعامل والاستفادة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة، بدون المساس بقيمهم الشخصية والثقافية؛
- المساهمة في بناء الوعي الذاتي، والتضامن، وخدمة الآخرين، والتماسك الاجتماعي بين سكان بروناي دار السلام، والشباب على وجه الخصوص؛
- المساهمة في تعزيز المهارات والمعارف والمواقف الشخصية المطلوبة بين الناس، وخاصة المتعلقة بالشباب، من أجل تنمية وطنية، وعماله ومواطنة نشطة ومنتجة؛
- مساعدة الشباب على تطوير صفاتهم الشخصية الأساسية، مثل الاعتماد على الذات، والقيادة وأخذ المبادرة، والثقة بالنفس، والالتزام والإبداع، والأعمال، وتشجيع التعبير عن هذه الصفات على نطاق اجتماعي واقتصادي واسع؛

(١٤٣) UNESCAP 56-91.

(١٤٤) Ghana MoYS, (August, 2010). National Youth Policy of Ghana. Online publication

<http://www.ghana.gov.gh/documents/nypolicy.pdf>

(١٤٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشباب والرياضة، ٦٧-٩١.

- تمكين الشباب من تنمية الوعي والتفاهم الدوليين، لكي يعملوا على تقدير مكانة بروناي دار السلام في الرابطة الآسيوية (رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، والمنطقة آسيا الكبرى.

غانا:

المبادئ الرئيسية لهذه السياسة الوطنية للشباب هي:

- الوطنية: يجب ان ينمى حب الوطن في الشباب كقيمة أساسية؛
- الاعتماد على الذات كقادة المستقبل، ينبغي أن يكون الشباب مشبعاً بروح الاعتماد على الذات لكي يسخروا طاقاتهم وإبداع ومبادراتهم؛
- الصدق والنزاهة صفات لا بد منهم عند الشباب في تمييزهم الشخصية والوطنية؛
- المشاركة يجب السعي للحصول على وجهات نظر الشباب ومشاركتهم في التنمية الوطنية. كما يجب على الحكومة وغيرها من الجهات المعنية إشراك الشباب بشكل منتظم في عملية صنع القرار؛
- حقوق المساهمين يجب على الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعترفوا بحقوق ومسؤوليات الشباب، والمساواة بالفرص له؛
- الوصول إلى: يجب على الحكومة والجهات المعنية الأخرى أن يضمنوا تكافؤ الفرص للشباب، بما في ذلك الفئات المهمشة، وتوفير الفرص الملائمة للوصول إلى البرامج والخدمات، بغض النظر عن النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي، والظروف الاجتماعية والثقافية.

فلسطين:

تتطلق الإستراتيجية عبر القطاعية للطلّان والشباب من مجموعة من المبادئ الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية ضمن منظور مستقبلي إنساني، حيوي ومرن. تعتبر هذه المبادئ جزءاً أصيلاً من الإستراتيجية الحالية، وأساساً للتوجهات، والرؤى، والأهداف، والسياسات المنصوص عليها في متن الإستراتيجية. وترتكز هذه الإستراتيجية أساساً لوثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني والقانون الأساسي الفلسطيني.

٧- بيان الرؤية والغاية للسياسة

تتضمن أكثر السياسات الوطنية للشباب بيان للرؤية وآخر للغاية، وهما يوضحان ما تأمل السياسة في تحقيقه.

الرؤية^(١٤٦): على عكس الأهداف، لا يجب أن تكون تصريحات الرؤية ملموسة وقابلة للقياس بسهولة، فهي في أكثر الأحيان بيان سياسي. فعلى بيان الرؤية أن يعبر عن الحالة النهائية المرجوة. وعادةً ما يأتي بيان الرؤية بشكل تصريحات نوعية أكثر منها كمية.

الغاية: تعمل على بلورة الرؤية، أي تحديد ما تود السياسة تحقيقه. تشكل الغاية مجمل الأهداف الطويلة الأمد التي سوف تساعد السياسة الوطنية للشباب على تحقيقها. لكن تحقيق الغاية يعتمد على عوامل أخرى إضافة إلى السياسة نفسها.

أدناه أمثلة لنماذج من بيانات الرؤية، لماليزيا^(١٤٧) والبحرين^(١٤٨) وكينيا^(١٤٩) وجنوب أفريقيا^(١٥٠) (الإطار ٣١).

الإطار ٣١ - نماذج لبيانات الرؤية و/ أو الغاية من ماليزيا والبحرين وكينيا وجنوب أفريقيا

ماليزيا:

إن إنشاء قوة شبابية ماليزية شاملة ومتنامية، مشبعة بقيم روحية وأخلاقية قوية، تتحلى بالمسؤولية والاستقلالية والوطنية، يخدم كحافز للتنمية والرخاء للأمة وذلك انسجاماً مع رؤية البلاد ٢٠٢٠.

البحرين: تطرح رؤية الاستراتيجية الوطنية البحرينية للشباب الصفات المرجوة في شباب البحرين، والمناخ، والفرص اللازمة، ليتمكن الشباب من تحقيق قدراتهم الكامنة كلها:

"مجتمع يحصل فيه كل شباب البحرين على التقدير والاحترام، لمساهماتهم وإبداعاتهم المتفردة. مجتمع يشعرون فيه بهويتهم البحرينية والوطنية، والانتماء والولاء لبلادهم وقيمهم الإسلامية. مجتمع يحصلون فيه على فرص اجتماعية، وثقافية، وصحية، وتعليمية، وفرص عمل متساوية، ليتمكنوا من المشاركة بأداء واجب الوطن عليهم، والمساهمة كمواطنين مسؤولين في خلق مجتمع آمن ومزدهر وعطوف".

كينيا:

الرؤية: مجتمع يتيح للشباب فرصة متساوية على غرار غيرهم من المواطنين لإدراك أقصى إمكاناتها، والمشاركة بصورة منتجة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية دون خوف أو استعسان.

الغاية: هو تشجيع الشباب على المشاركة في العمليات الديمقراطية وكذلك في المجتمع المحلي والشؤون المدنية؛ والتأكد من أن برامج الشباب تتمحور حول الشباب ومشاركتهم.

جنوب أفريقيا:

الرؤية: تبقى رؤية السياسة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ منسجمة مع ما ورد في إطار التنمية للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٢، وعلى النحو التالي: "تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة والمستدامة للشباب. وهي تنبع من إدراك لتاريخية الخلل وعدم التوازن الحالي والحقائق الراهنة، من أجل بناء مجتمع غير متحيز جنسياً، وغير عنصري لجنوب أفريقيا ديمقراطية، يتمتع فيها الشباب ومنظماتهم بالمساهمة في كامل إمكاناتهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحياة. بل أيضاً، الاعتراف وتطوير مسؤولياته لبناء حياة أفضل للجميع".

الغاية: تصبو السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ عمداً إلى تعزيز قدرات الشباب من خلال تلبية احتياجاتهم، وتعزيز النتائج الإيجابية، وتوفير حزمة متكاملة من التنسيق، والخدمات والفرص، والعلاقة، والخيارات والدعم اللازم لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، ولا سيما للشباب المتواجد خارج النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

(١٤٧) UNESCAP 56-92.

(١٤٨) المؤسسة العامة للشباب والرياضة البحرينية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). الاستراتيجية الوطنية للشباب: مملكة البحرين، ٢٠٠٥-٢٠٠٩، ص. ١٢. طبعة ورقية.

(١٤٩) Kenya MoYA 84-92.

(١٥٠) S. Africa MoYS 67-92.

٨- أهداف السياسة الوطنية للشباب

تعتبر أهداف السياسة هي تجسيد لغايتها وأهمية وجودها. فالأهداف تحدد بشكل ملموس الخطوط العريضة للأولويات الوطنية للشباب التي سوف تعمل السياسة على تحقيقها. من المفضل أن تحصر كل أولوية بهدف أو هدفين للإدراج في هذه السياسة. وهذا ما سيجعلها أكثر واقعية وقابلة للتحقيق. كما أن على الأهداف أن تحدد بوضوح خصوصية ما الذي سوف يحقق، كيف، ومتى. وعلى كل هدف أن:

✓ يشمل المجموعة المستهدفة في السياسة؛

✓ أن يكون مرتبطاً بشكل مباشر في الغاية المعلنة؛

✓ أن يكون من الممكن تحقيقه في إطار استراتيجيات السياسة؛

✓ أن يكون واقعياً، بما يعني أنه من المحتمل حصوله بعد أن تحقق مخرجات السياسة؛

✓ أن يوضع باعتباره غاية مرجوة وليس بشكل عملية؛

✓ أن يوضع بناء لقاعدة الأدلة والحقوق، ويكون بالإمكان قياسها.

لضمان نجاح أكبر لعملية وضع الأهداف، ينبغي أن يعمل صناع السياسة على انتقاء أهداف محددة وواقعية، ذات زمن محدد، قابلة للقياس والتحقيق. وهذا مما يساعد على التصويب بشكل فاعل على مبادرات السياسة. ويجب أن يترجم كل هدف من خلال عدد من النتائج/المخرجات المرجوة والمناطة به.

النتائج/المخرجات: يجب أن تكون النتائج/المخرجات ملموسة وتشير بالتحديد إلى هدف واحد. فهي الأسباب الكامنة وراء تحقيق الهدف، وعادة ما تكون هناك عدة نتائج/مخرجات لكل هدف من الأهداف الموضوعية. وهذا يعني أن تحقيق تلك النتائج/المخرجات يزيد من إمكانية تحقيق الهدف المناط به. كما يجب التأكد من أن يكون كل مخرج:

✓ قابلاً للتحقيق تماماً في إطار استراتيجية السياسة؛

✓ مرتبطاً مباشرة بالهدف؛

✓ قد صيغ بالفعل الماضي، كما لو أنه قد حقق الهدف؛

✓ وسيلة ضرورية لتحقيق الهدف؛

✓ ملموساً، وقد وضع بناء لقاعدة الأدلة والحقوق، وبالإمكان قياسه.

ولقياس نجاح كل من الغاية والأهداف والنتائج/المخرجات يجب وضع مؤشرات لها. وسوف نستهل هذا الموضوع لاحقاً في فقرة الرصد والتقييم (١٢).

أدناه مثال عام يوضح التعاريف وعلاقة الأهداف والنتائج/المخرجات (الإطار ٣٢) (١٥١).

الإطار ٣٢ - وضع أهداف ونتائج / مخرجات السياسة

الهدف: وضع نظام يضمن أن يتم التشاور من قبل الحكومة مع منظمات الشباب غير الحكومية بشكل منتظم على القضايا التي تؤثر على منظمات الشباب أنفسهم، فضلاً عن الشباب، في عملية وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية.

النتائج/المخرجات:

- أنشأت لجنة اختيار، تتمثل فيها منظمات الشباب غير الحكومية، ومهمتها تقييم استمارات المشاريع المقدمة من قبل منظمات الشباب غير الحكومية، ومن ثم القيام بعملية الاختيار. سوف تمول هذه اللجنة من قبل وزارة الشباب؛
- قامت وزارة الشباب وبشكل منتظم بدعوة ممثلين من المجلس الوطني للشباب لمناقشة قضايا السياسات ذات الصلة، وأخذ آراء المجلس بعين الاعتبار؛
- نظمت وزارة الشباب المؤتمرات السنوية التي جمعت ممثلين عن قطاع الشباب والمنظمات غير الحكومية، ووضعت قضايا السياسة على جدول الأعمال؛
- تم تأسيس برنامج مندوبي الشباب في وزارة الخارجية، والذي جند مندوبين من الشباب كل عام كأعضاء كاملي العضوية في الوفد الوطني الذي يشارك في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٩- حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية المعنية

تحاول معظم سياسات الشباب الوطنية دمج البيانات المتعلقة بالحقوق والامتيازات للشبان والشابات لتوضيح أطر العلاقات وحدود المسؤولية الفردية والجماعية، وكذلك المساواة المتبادلة التي تقع على عاتق جميع الشركاء. ولهذا الغرض تلجأ السياسة إلى الوثائق المرجعية الرئيسية، وفيما يلي بعض منها:

- الدستور الوطني؛
- بنود القوانين الوطنية (مثل قانون العمل أو التعليم أو الصحة)؛
- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- قرارات منظمة العمل الدولية (ILO) المتعلقة بالشباب؛

• اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

• إعلان فيينا وبرنامج العمل.

وهذا مثال جيد وشامل من السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٧ في كينيا (الإطار ٣٣) (١٥٢).

الإطار ٣٣ - كينيا- حقوق ومسؤوليات والتزامات الشباب والشبان والدولة والأطراف الرئيسية الأخرى

حقوق الشباب: تعترف السياسة الوطنية بأهمية أن يتمتع الشباب بحياتهم وحيويتهم. وبغض النظر عن الوضع الاجتماعي، والنوع الاجتماعي، فإن الشباب لديهم نفس الحقوق في:

- (أ) الحياة الكريمة؛
- (ب) التعليم الجاد والجيد؛
- (ج) الصحة الجيدة والعافية؛
- (د) الزواج في سن الرشد القانوني؛
- (هـ) الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي؛
- (و) البحث عن فرص عمل مجدية؛
- (ز) توفير المأوى الملائم والغذاء والملبس؛
- (ح) حرية الكلام والتعبير وتكوين الجمعيات؛
- (ط) المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم؛
- (ي) الحماية من التلاعب عليهم اجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا؛
- (ك) الملكية وحماية الممتلكات.

مسؤوليات والتزامات الشباب: تسعى هذه السياسة ليس فقط للحفاظ على حقوق الشباب، وإنما مساعدتهم على فهم وإتمام مسؤولياتهم من أجل تطوير المجتمع. ولتحقيق هذا الهدف على الشباب:

- (أ) التحلي بالوطنية والاخلاص لكينيا، والعمل على تعزيز وترويج رفاه الوطن؛
- (ب) المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات، بما فيها العمل التطوعي؛
- (ج) خلق وتعزيز احترام الإنسانية، والحفاظ على التعايش السلمي والوحدة الوطنية والاستقرار؛
- (د) حماية البيئة؛
- (هـ) المساعدة في دعم وحماية الشباب المحروم والأكثر عرضة للخطر؛
- (و) تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون؛
- (ز) خلق فرص عمل مفيدة ومربحة؛
- (ح) الاستفادة من التعليم وفرص التدريب المتاحة؛
- (ط) تطوير سلوك إيجابي تجاه العمل؛
- (ي) تجنب التهور والممارسة غير المسؤولة لعملية الجنس؛
- (ك) تولي زمام المسؤولية في حياتهم.

التزامات البالغين والأهالي: ضعفت الروابط الأسرية القوية الموروثة من المجتمعات التقليدية، والتي تدعو إلى الاحترام المتبادل بين مختلف الفئات العمرية. نتيجة لذلك واستجابة لعلامات التمرد الواضحة بين عدد من الشبان، قامت السياسة بتحديد الالتزامات على الآباء

وأولياء الأمور. ويترتب على هؤلاء ما يلي:

- (أ) تشجيع التربية المسؤولة؛
- (ب) أن يكونوا قدوة ونماذج إيجابية للشباب؛
- (ج) توفير الفرص المتساوية للشباب من الجنسين والوصول إلى الأسرة؛
- (د) تلبية الاحتياجات الأساسية والمادية للشباب؛
- (هـ) تقديم أو توفير التوجيه والمشورة للشباب؛
- (و) تدريب الشباب على مختلف المهارات والاجتماعيات؛
- (ز) توفير الدعم المالي لمشاريع الشباب؛
- (ح) توفير المجال لمشاركة الشباب على جميع المستويات؛
- (ط) مساعدة الشباب على تحقيق أهدافهم وإمكانياتهم الكاملة.

التزامات الدولة: من واجب الدولة تقديم الخدمات لجميع مواطنيها حسب توقعاتهم. لذا يجب أن تخطط الدولة بعناية وأن تشارك في تطوير الشباب المسؤول والقادر على المساهمة في جهود بناء وطن الحاضر والمستقبل. لذا ينبغي على الدولة وبوجه التحديد أن:

- (أ) تكون المبادرة في دعم تنفيذ السياسة الوطنية للشباب. ويجب أن يشمل هذا الدعم جميع المجالات مثل خلق فرص عمل وتعليم كافية، وإنشاء مرافق ومراكز صحة للشباب؛
- (ب) تضمن أن يتمتع الشباب بحقوقهم في الوطن؛
- (ج) توفير الإطار اللازم للشباب من أجل الوفاء بالتزاماته؛
- (د) إنشاء الآليات وخلق الفرص لمشاركة الشباب في التدريب.

واجبات القطاع الخاص: يجب على القطاع الخاص المشاركة في خلق فرص العمل وفرص العمالة للشباب. كذلك عليه المشاركة في تنمية روح المبادرة والمشاريع، وتوفير المعلومات ونقل التكنولوجيا والمهارات، علاوة على تجنب استغلال الشباب كأرباب عمل.

١٠ - الاستراتيجيات الرئيسية

لا بد من تحديد الاستراتيجيات للأولويات التي حددتها السياسة الوطنية للشباب، وذلك للتمكن من تطوير المعالجة الفاعلة والشاملة وعبر القطاعية لتلك الأولويات. كما ينبغي أن تنبع هذه الاستراتيجيات من أهداف السياسة. وفي حين أن لكل دولة مجموعة فريدة من الاستراتيجيات الرئيسية، تشير الدراسات إلى أن أوجه التشابه كبيرة في ما يتعلق بالمجالات التالية:

- التعليم والتدريب؛
- العمالة؛
- مشاريع أعمال شبابية؛
- الصحة وأساليب العيش والسكن؛
- مشاركة الشباب؛

- البيئة؛
- النوع الاجتماعي؛
- الفن والاستجمام والرياضة والترفيه.

ويمكن الاطلاع على المقارنة الإقليمية لخمس بلدان آسيوية، قامت بها الإسكاب (UNESCAP)^(١٥٣) في أواخر التسعينيات للاستراتيجيات الرئيسية، وذلك بالضغط على العنوان الإلكتروني أدناه (ص ٣٨-٣٩). كما أن بعض الدول مثل الفلبين، قامت سياستها الوطنية بحديد ثلاثة برامج وطنية ضمن استراتيجياتها الرئيسية: <http://www.unescap.org/stat/meet/rrg3/twsa-module1.pdf>.

كذلك يمكن الاطلاع على الاستراتيجية الوطنية لفلسطين، إذ تقدم نموذجاً واضحاً عن هذه الاستراتيجيات الرئيسية وتداخلاتها. والملاحظ أن هناك وجه تشابه كبير بينها وبين المجالات المحددة لدول آسيا والتي وردت في مثال الإسكاب أعلاه.

١١ - الفئات المستهدفة

يتم توجيه السياسات الوطنية للشباب بشكل عام إلى تلبية تطلعات واحتياجات جميع الشباب والشابات، لكن معظمهم يقوم بتحديد مجموعات معينة من الشباب تتطلب اهتماماً خاصاً. وذلك لأن الشباب ليسوا فئة متجانسة، وإنما متنوعة من حيث العمر والاحتياجات والتطلعات. وهذا ما يستوجب تدخلات متنوعة مصممة لتلبية هذه الاحتياجات على قدم المساواة. فمن المهم أن تعمل السياسات والبرامج الرئيسية في مختلف القطاعات المعنية بتأزر لمعالجة احتياجات الشباب بشكل فعال. وجنوب أفريقيا مثال على تنوع هذه الفئات (الإطار ٣٤)^{١٥٤}.

الإطار ٣٤ - جنوب أفريقيا - الفئات المستهدفة

تدرك سياسة التحديات أنها تواجه شباباً من خلفيات متنوعة. لذلك من المهم التعرف على أوسع قدر من الفئات التي تتطلب تدخلات متخصصة والقائمة ليست حصرية وهي تشمل المجموعات التالية:

١. الشباب والشبان (وهم فئتان مختلفتان بسبب اختلاف الاحتياجات والتطلعات...)
٢. الشباب في المدارس الثانوية؛
٣. الشباب في مؤسسات التعليم العالي؛
٤. الشباب عاطلون عن العمل؛
٥. الشباب في مكان العمل؛
٦. الشباب من الأسر الفقيرة؛
٧. الشباب من مختلف المجموعات العرقية؛
٨. الأبناء في سن المراهقة؛
٩. الشباب الأيتام؛

١٠. أسر الشباب اليتيم؛
١١. الشباب المعاقون / ذوي الحاجات الخاصة؛
١٢. الشباب الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وغيرها من الأمراض المعدية؛
١٣. الشباب في نزاع مع القانون؛
١٤. الشباب الذين يتعاطون المواد المدمنة؛
١٥. الشباب المشردون وشباب الشوارع؛
١٦. الشباب في المناطق الريفية؛
١٧. الشباب في البلدات؛
١٨. الشباب في المدن؛
١٩. الشباب في المستوطنات غير الرسمية؛
٢٠. الشباب المهاجر؛
٢١. الشباب اللاجئين؛
٢٢. الشباب الأكثر عرضة لخطر التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢ - آليات التنفيذ والتنسيق

التنفيذ هي المرحلة التي تترجم فيها السياسة المختارة إلى عمل. وربما تكون هذه المرحلة هي الأكثر صعوبة وحسماً وتطلباً في مسار عملية السياسة الوطنية. فأي نقص في التصميم أو ضعف في بيئة السياسة وعناصرها سيُجلى في هذه المرحلة. وبالرغم من ذلك، غالباً ما يهمل البعد التنفيذي للسياسة في الممارسات العملية. وغالباً ما يفشل مديرو السياسات، والمبادرون وصناع القرار وغيرهم من المعنيين، بإعداد الأرضية للتنفيذ. وهذا يؤدي بالسياسة إلى أداء ضعيف لا يقترب من التوقعات، وحتى يكاد أن يكون كارثياً في بعض الأحيان.

ولأن المخاطر قد تكون مرتفعة عند تنفيذ السياسة بشكل صحيح، لا بد من تصميم التدخلات لجعل نجاح تنفيذها أكثر احتمالاً، ولا بدّ من إقامة الآليات للتغلب على صعوبات هذا التنفيذ. لذلك يجب على مديري ومبادري وصانعي السياسة ومنقذها النظر في مشاكل التنفيذ المحتملة، منذ بدء عملية التخطيط لها. وهذا ما يدعو إلى إدماج اعتبارات التنفيذ بشكل مباشر في مرحلة التصميم، وذلك من خلال سلسلة إجراءات السياسة بشكل استراتيجي^(١٥٥). هذا يعني البدء بخطوات أو مبادرات صغيرة أو متواضعة متزامنة مع بناء الأرضية وتعزيز المجموعات المشاركة للتعامل مع التدخلات الأكثر طموحاً، خاصة في المحيط الذي تكون فيها السياسة متنازعة عليها أو غامضة المصير نظراً لعدم اكتمال المعلومات أو نقصها. لذا، فإن إعداد المبادرات الصغيرة الحجم يمكن أن يساعد على تسهيل التنفيذ من خلال "تكيف القدرة" (adaptive implementation) - وهو القدرة على معرفة ما يصلح وكيفية إصلاح ما لا يعمل في صلب عملية التنفيذ. وتصميم هذه التجارب يتطلب إنشاء نظم معلومات ورصد قوية.

ومن الأجزاء الأساسية في مرحلة التنفيذ هو تعيين جهة مسؤولة عن التوجيه والتنسيق العام للتنفيذ. عادة، لا يمكن لأي جهة أو وزارة أو هيئة واحدة أن تكون مسؤولة بشكل كامل عن تنفيذ السياسة بأكملها. لذا، يجب إنشاء آليات العمل الضرورية بين القطاعات، وبين المنظمات المشاركة - ويمكن الاستناد بقدر المستطاع على الآلية القائمة - لتنفيذ السياسة بشكل جماعي. وأهم معيار لمثل هذه الآليات هو مدى تفعيل شبكة الجهات المشاركة بشكل بناء لتحقيق النتائج المتوقعة للسياسة.

إن إنشاء آليات عمل للتنفيذ في وقت مبكر من مراحل تطوير السياسة الوطنية للشباب، قد تتطور تدريجياً لتولي مهمة التنفيذ. وفي هذا السياق، بالإمكان تحديد أربع مجموعات من عبر القطاعات وبين المنظمات المشاركة، وهي كالتالي:

- لجان التنسيق الرسمية المعنية لصياغة السياسة والمسؤولة عن اتخاذ القرارات في مجال قضية معينة؛
- الفرق الرسمية لتوجيه التنفيذ والعمليات: وهم المديرون أو المنسقون المباشرون لعملية التنفيذ؛
- فرق العمل المتخصصة في حل مشاكل إدارية محددة؛
- فرق ورش عمل لأصحاب المصلحة من أجل استعراض والتماس ردود الفعل من الجهات المعنية، في عدة مجتمعات محلية أو مناطق متأثرة بعملية تنفيذ السياسة؛

قد تختلف الآليات حسب التركيبة والنظم والهيكل الوطنية الداخلية. ولكن دور تلعبه هذه الآليات المناسبة هو تسهيل التعاون في تنفيذ السياسة، وضمان الخدمات والبرامج الشبابية من خلال تنسيقها بشكل جيد على جميع المستويات وبشكل جماعي، يسمح للاستجابة لاحتياجات الشباب وإعطائهم الفرص للمشاركة الفاعلة. ومن المفضل أن يطور إطار عمل تشاركي للتنفيذ يتضمن ما يلي:

- اللجان المسؤولة عن التنفيذ وأخذ القرارات ونطاق عملها؛
- تحديد آليات العمل ونطاقها والأدوار والمسؤوليات والمنهجيات المتبعة؛
- الآليات اللازمة لضمان استمرارية التشاور ومشاركة الشبان والشابات؛
- آليات التحفيز ونشر المعلومات اللازمة وتلقي ردود الفعل والملاحظات على مدار عملية السياسة؛
- آليات لتعزيز القدرات والكفاءات المهنية للشباب المشاركين وللعاملين مع الشباب؛
- آليات رسمية للمراجعة المنتظمة؛
- آليات لتنسيق عبر قطاعية وبين المنظمات لتنسيق الرصد المستمر للعملية.

١٣ - الرصد والتقييم: المؤشرات وتصنيفها

حالة الرصد والتقييم ليست بأحسن حال من التنفيذ، خاصة وأنها غالباً ما تهمل في سياق عملية السياسة؛ أو في أفضل الأحوال لا تلاقي الاهتمام الذي تستحق بالنسبة للدور الحيوي الذي تلعبه في دورة حياة السياسة.

توضع السياسة لتخدم الفئات المستهدفة على جميع الأصعدة ومختلف المستويات. وطبيعتها مصممة خصيصاً لتشمل الرصد والتقييم. لذا ينبغي على السياسة أن تتضمن نصاً يتعلق بالرصد والتقييم، وكيف يمكن أن يتم الرصد على المستوى الوطني والمحلي، ومتى وكيف يعد التقييم للسياسة (مثلاً: في منتصف المدة أو نهايتها) وما المتوقع أن يحدثه هذا التقييم.

الرصد^(١٥٦): هو مراقبة مستمرة أو دورية لعملية تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياسة. وكونه عملية منتظمة، يدعو إلى اتخاذ شكل تقارير مرحلية تنتجها الوزارة أو الهيئة الرسمية المسؤولة عن العملية برمتها بشكل منظم. لا يقتصر الرصد على التقدم المادي، وإنما يتابع أثر عملية التنفيذ وأية تغييرات في البيئة الخارجية. إضافة إلى أهميته في مهمة التقييم، تُعتبر التقارير المرحلية الصادرة عنه ذات فائدة كبيرة، وبشكل خاص عندما يحدث تغيير في الإدارات أو الموظفين أو صناعات القرار المشاركين في تنفيذ هذه السياسة.

أما التقييم فإنه يُعدّ في مرحلة محددة سلفاً، وينبغي إجراؤه في منتصف مدة دورة حياة السياسة. ويفضل أن يعد هذا التقييم من قبل فريق خبراء مستقل يعمل على تقييم التقدم المادي والإنجازات التي حققتها السياسة في تلك الفترة، فضلاً عن الأهداف والعناصر المختلفة للاستراتيجية. وثمة هدف آخر لتقييم منتصف المدة، وهو أن يوصي بأي تعديلات في تصميم الاستراتيجية، أو إعادة النظر في طموحاتها بناء على الخبرات المكتسبة من جراء تنفيذها، أو بسبب عوامل خارجية أو غيرها من الظروف والمتغيرات.

يجري التقييم النهائي أيضاً من قبل فريق خبراء مستقل، ومن أهدافه النظر في وضع الاستراتيجية الوطنية بكاملها. الغرض من ذلك هو تقييم جودة العمل الذي تم القيام به، ومدى تحقيق الغاية والأهداف الاستراتيجية، علاوة على توثيق هذه العملية، بحيث يمكن للآخرين التعلم من تجاربها.

لضمان مشاركة أصحاب الشأن/المصالحة ودورهم المركزي في عملية تقييم منتصف المدة، ينبغي للسياسة واستراتيجيتها الوطنية للشباب التعبير عن ذلك بوضوح. وللتأكيد على ذلك يمكن تحديد المعايير لإنشاء مجموعة تقييم مرجعية، يتم إنشاؤها عندما يحين الوقت لهذا التقييم. ويجب على هذه المجموعة المرجعية أن تتألف من ممثلين عن جميع فئات أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ويظهر التكامل بين الرصد والتقييم في (الجدول ٦)^(١٥٧) التالي:

الجدول ٦ - التكامل بين الرصد والتقييم

التقييم	الرصد	المادة
عرضي	دوري، منتظم	التردد
إشراف التقييم	تتبع	العمل الرئيسي
تحسين الفعالية والتأثير والبرمجة في المستقبل	تحسين الكفاءة وضبط خطة عمل	الغرض الأساسي
الفعالية، وثيقة الصلة بالموضوع، التأثير، وفعالية التكلفة	المدخلات والمخرجات، ونتائج العملية، وخطط العمل	التركيز على
نفس مصادر الرصد، بالإضافة إلى المسوحات والدراسات	نمطية أو من النظم، والمراقبة الميدانية، والتقارير المرحلية، التقييمات السريعة	مصادر المعلومات،
مديرين ومشرفين البرامج، الممولين، مقيمين مستقلين، المجتمع المحلي (المستفيدين)	مديرو البرامج، العاملين في المجتمع المحلي، المشرفين في المجتمع المحلي (المستفيدين)، الممولين	يقوم بها
مديرين ومشرفين البرامج، المشرفين في المجتمع المحلي (المستفيدين)، والممولين، واضعي السياسات، المستفيدين، والمجتمع المحلي (المستفيدين)	مديرين ومشرفين على البرامج، العاملين في المجتمع المحلي، المشرفين في المجتمع المحلي (المستفيدين)، والممولين	إبلاغ / تقدم التقارير إلى

وتستوجب كل مرحلة أو عملية في دورة حياة السياسة لمؤشرات ذات صلة سوف نستعرضها لاحقاً في هذا الجزء، ولا يقتصر ذلك عند الرصد والتقييم. فما هي المؤشرات وما أهميتها في عملية وضع السياسة؟

تعريف المؤشرات^(١٥٨): هي أدوات لقياس نجاح تحقيق النتائج، وبذلك نجاح الأهداف والغاية أيضاً. لذا، فمن الأجدي تطوير المؤشرات بدرجة أولى ومن ثم العمل على تحديد وتطوير الأنشطة ذات الصلة. لأنه بمجرد الانتهاء من وضع المؤشرات، يصبح من السهل اتخاذ القرار بشأن الأنشطة الضرورية لتنفيذ استراتيجية السياسة الوطنية. وعادةً ما يكون التطبيق النمطي معاكساً. وقد قام الخبراء بوضع معايير للمؤشرات "الذكية" (SMART) والمقصود منها أن تكون:

- محددة؛
- قابلة للقياس (لا يعني بالضرورة للعد)؛
- قابلة للتحقيق؛
- ذات صلة واقعية؛
- ذات زمن محدد.

وهناك نوعان من القياس للمؤشرات:

- ✓ المؤشرات المباشرة، وهي قابلة للقياس المباشر وبسهولة؛

✓ المؤشرات بالإيجابية، ومن الصعب قياسها، إذ تعمل على التقدير التقريبي. ومثالها المشاركة السياسية والمشاركة في الأنشطة والأماكن العامة أو الانتخابات.

توجد ثلاثة أبعاد للقياسات، والهدف منها هو الحصول على مؤشرات أكثر دقة للنتائج. ولأن هذه المؤشرات سوف تطبق لاحقاً على الأهداف والغاية، من المهم أن تشمل مجموعات المؤشرات الأبعاد الثلاث مجتمعة، وهي:

• الجودة

• الكمية

• الوقت

كما أنه من الضروري أن تعمل جميع المؤشرات على:

• أن تعكس الواقع وليس الرأي الشخصي؛

• أن تستند إلى البيانات الممكن الحصول عليها؛

• أن تكون موضوعية وقابلة للاثبات (مما يعني أن الأشخاص الذين يستخدمون المقاييس نفسها، بشكل مستقل عن بعضهم البعض، ينبغي أن يتوصلوا إلى نفس النتيجة)؛

• أن يكون تحقيقها واقعياً (فمثلاً يجب الاستعاضة عن المؤشرات ذات الكلفة العالية والفائدة الأقل من حيوية غيرها مما هو أكثر بساطة وأقل كلفة).

أنواع المؤشرات متعددة، وسوف نستعرض في سياق هذا الدليل بعضاً منها لصلته بعملية السياسة في جميع مراحلها وأوجهها، وهي التالية:

• المؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (Socio-Economic Environment Indicators) وتركز على التركيبة التحتية والعامة للسكان والاقتصاد والتعليم والعمالة والصحة والبيئة؛

• مؤشرات المدخلات (Input Indicators) وتركز على الموارد بما فيها البشرية والمادية والموارد المالية والموارد البديلة؛

• مؤشرات العملية (Process indicators) تشير إلى نوعية الأنشطة ذات الصلة؛

• مؤشرات المخرجات (Output Indicators) تشير إلى النتائج التي تحققت من تقديم الخدمات أو السلع ذات الحاجة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث:

- مؤشرات المخرجات الوظيفية (Functional output) وتقيس عدداً من الأنشطة التي أجريت في كل المجالات الوظيفية؛

- مؤشرات مخرجات الخدمات (Service outputs) تقيس نظام تقديم الخدمات من حيث الجودة وسهولة الوصول والصورة؛

- مؤشرات استخدام الخدمة (Service utilization) تقيس مدى استعمال الخدمات من قبل أصحاب الشأن والمصلحة.

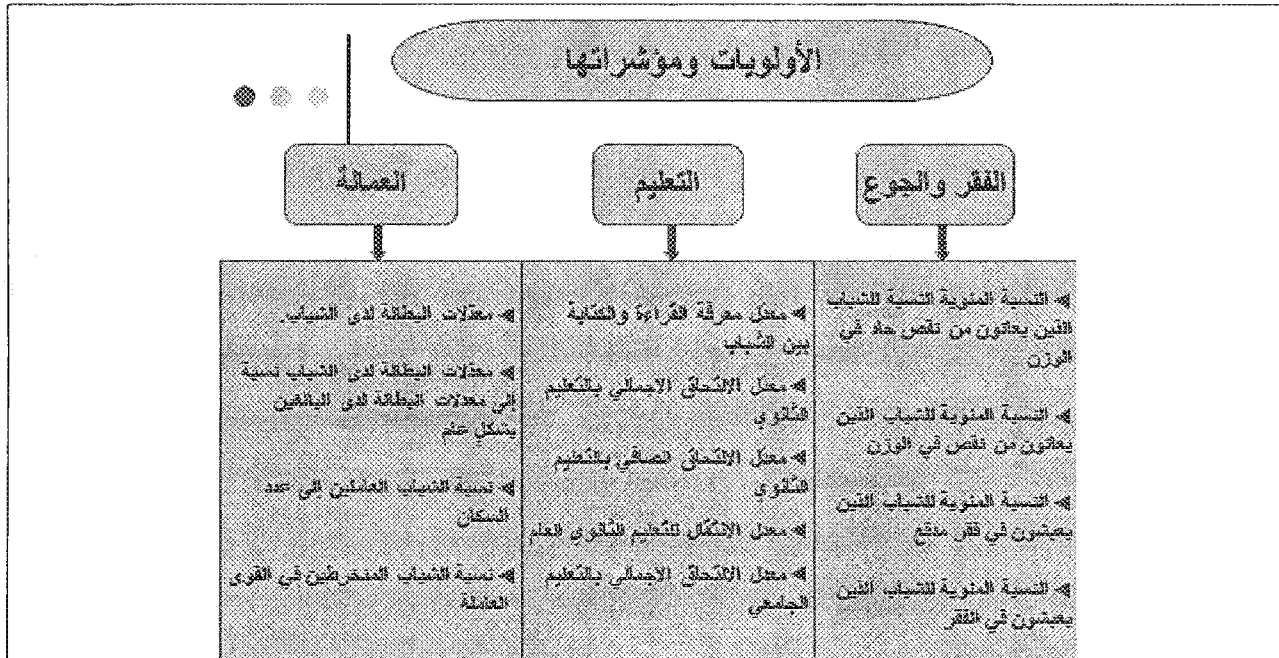
وفي تدرج العملية تستعمل مؤشرات المدخلات أولاً، ومن ثم مؤشرات المخرجات في عملية الرصد. وفي حين تشير حصيلة مؤشرات المخرجات إلى التغييرات القائمة، نتيجة لتدخلات معينة، فهي تقسم إلى نوعين:

• مؤشرات التطبيق (Effects Indicators) تقيس التغيير في الموقف والمعرفة والممارسة (تغيير السلوك على المدى القصير والمتوسط (٢-٥ سنوات)؛

• مؤشرات الأثر (Impact indicators) تركز على قياس التغيير في الحالة العامة للشباب نتيجة أثر التدخلات / الإجراءات على المدى الطويل (أكثر من ٥ سنوات).

وقام برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY) في توجيه عدد كبير من السياسات الوطنية للشباب، آخرها في كمبوديا، وبعض المبادرات الإقليمية، مثل ميثاق الشباب الأفريقي واتفاقية الشباب الأيبيري-الأمريكي. ونعرض أدناه المؤشرات لثلاث أولويات وضعها البرنامج لتطوير السياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها (الرسم البياني ٩) (١٥٩).

الرسم البياني ٩ - أولويات برنامج العمل العالمي للشباب ومؤشراتها



وفي السنوات الخمس الماضية ازداد التركيز من قبل المنظمات الدولية والأمم المتحدة على إعادة النظر في بعض مؤشراتهم بناء على حصيلة البحوث والتجارب والتطبيق الفعلي لها.

ومن الدروس المستفادة وفقاً لتقرير "مؤشرات المستوى القطري" (١٦٠) لدول الكومنولث والأمم المتحدة، ما يلي:

- غالباً ما كان يتبع النجاح في صياغة السياسات الوطنية للشباب فشل، بما في ذلك العمليات القائمة على المشاركة؛
- ينبغي الجمع بين الرصد والتقييم على المستوى الوطني من جهة وبين الجهود المبذولة لإدماج قضايا الشباب من جهة أخرى، لأن الوزارات أو الجهة الرسمية المسؤولة لا تستطيع القيام مفردة بهذه العملية لأنها تفتقر إلى السلطة والموارد؛
- وقد وضعت ماليزيا والبرازيل، بدعم من منظمة اليونيسكو، أطر وطنية للرصد والتقييم.

الأنشطة

وهنا نود التأكيد على دور قاعدة البيانات (baseline data). إذ فيما يتعلق ببعض المؤشرات لا بد من تحديد قاعدة بيانات من أجل قياس التقدم المحرز. كذلك إن البيانات هي التي تعكس الواقع على الأرض عند بدء تنفيذ السياسة. وعادةً تُقدم هذه البيانات بشكل إحصائيات وبحوث عن الشباب. وفي بعض الأحيان، قد يتوجب إجراء بحوث إضافية أو مسح لمختلف مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة أثناء عملية تطوير السياسة، لوضع قاعدة البيانات اللازمة. ومن المهم وجود بيانات أساسية لكل مؤشر يوضع في السياسة واستراتيجيتها. وفائدة المؤشرات التي لا يوجد لها بيانات محدودة للغاية، وينبغي تجنبها.

الفصل الخامس تنفيذ السياسة الوطنية للشباب

١- إنشاء الآليات المناسبة لتنفيذ السياسة

يهدف تنفيذ السياسة الوطنية للشباب إلى ترجمة الوثيقة إلى عمل على أرض الواقع. لذا، فإن خلق الإطار المناسب للتنفيذ والتنسيق منذ بداية عملية الصياغة أمرٌ ضروري للغاية. فعلى السياسة وضع أطر واضحة للآليات والجدول الزمني التي تساعد في الرصد والمراجعة المنتظمة للسياسة والمبادرات الوطنية ذات الصلة. وتهدف هذه الأطر إلى تعزيز قدرات أصحاب الشأن/المصلحة بدءاً من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشباب. وبالإمكان تحقيق ذلك من خلال وضع إطار عريض للسياسة يشجع على مشاركة واسعة من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص. وتتيح المرونة في تطوير برامج وأنشطة تسمح بالاستفادة من المواهب الإبداعية للشباب، فضلاً عن إعطائهم المساحة والحرية الكافيتين في تصميم وتنفيذ مشاريعهم ذات الصلة.

ولضمان فعالية الجهود التنفيذية للوزارة أو الهيئة الوطنية المسؤولة عن التنفيذ، يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تتحلى بالالتزام السياسي وعلى أعلى المستويات من الحكومة بأكملها والأطراف الأخرى المشاركة، بما فيها السلطات المحلية؛
 - أن تمتلك أو يتوفر لها الأدوات الكافية التي تمكنها من تحقيق أهداف السياسة؛
 - أن يكون لها القدرة على وضع الآليات وتنسيق خطط العمل المناطة بالسياسة والأنشطة الجارية. كذلك، تحديد المجالات التي تتطلب تعزيزاً واهتماماً خاصاً ضمن الجهود التنموية التي تصب في عملية التنفيذ؛
 - أن يكون لها الخبرة والقدرة على خلق التوازن التنظيمي السليم والحفاظ على هذا التوازن، على مستوى الحكومة كافة، وعلى صعيد التمثيل من قبل المنظمات غير الحكومية والشباب.
- ومن أهم الآليات التي تعتمد عليها عملية التنفيذ للسياسة الوطنية هي خطة العمل.

خطة العمل: هي الوسيط الرئيسي الذي يُحقق من خلاله تنفيذ السياسة الوطنية للشباب. فهي تتيج نهج تصميم شامل على مستوى الوطن لتحقيق أهدافها القصيرة والمتوسطة الأمد. ومن العناصر الأساسية في هذه الخطة هو إشراك أصحاب الشأن/المصلحة في التخطيط والتنسيق ومراحل التنفيذ. وتقوم الخطة على تحديد العناصر التالية:

- الاستراتيجيات الشاملة لكل من أولويات السياسة؛
- أطر ونطاق وأهداف البرامج/المشاريع والأنشطة ذات الصلة؛

• الإطار الزمني للتنفيذ؛

• أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين المشاركين وأدوارهم ومسؤولياتهم؛

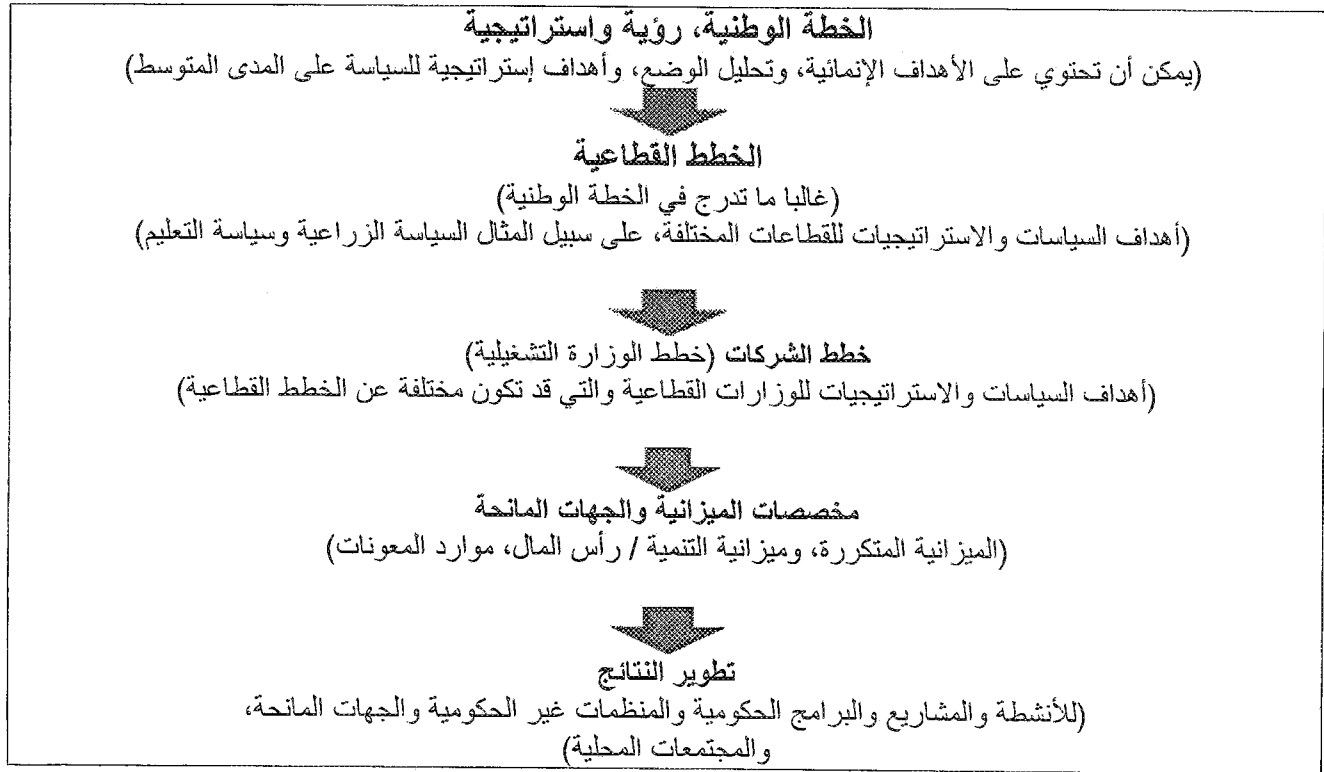
• بنود الميزانية المتعلقة بعملية التنفيذ، من برامج / مشاريع وأنشطة ذات صلة.

• وجدير بالذكر، أن التجارب في منطقة آسيا، استناداً إلى تقرير ورشة عمل الإسكاب (UNESCAP) ومنظمة العمل الدولية (ILO) عام ٢٠٠٨، تشير إلى ضرورة إدماج خطة عمل السياسة الوطنية للشباب بخطة عمل السياسة العامة والقطاعية وأنشطتها وميزانياتها (الرسم البياني ١٠ أدناه، المقتبس عن تقرير ورشة عمل الإسكاب ٢٠٠٨)^(١٦١).

يمكن أيضاً الاطلاع على عدة أمثلة من منطقة آسيا عن كيفية وضع بعض الدول مثل الفلبين وأستراليا وماليزيا آليات تنفيذ (دليل الإسكاب (UNESCAP) (ص. ٤٨-٥١) بالضغط على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.unescap.org/stat/meet/rrg3/twsa-module1.pdf>

الرسم البياني ١٠ - إدماج خطط عمل الشباب في السياسات الوطنية

(مقتبس عن تقرير الإسكاب ٢٠٠٨)



في دراسة إقليمية لمقارنة آليات التنفيذ والتعاون للسياسات الوطنية للشباب وكيفية تطبيقها في منطقة آسيا، أشار تقرير "الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ" المعد سنة ٢٠١١، إلى ما يلي (الإطار ٣٥) (١٦٢):

الإطار ٣٥ - استنتاجات تقرير "الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ" - آليات التنفيذ والتعاون

وجدت الدراسة أن آليات التنسيق الوطنية لتنفيذ السياسات الشبابية ضعيفة في هيكلتها وتنفذ بشكل سيئ في بعض البلدان. على سبيل المثال في مجال جرائم الشباب والعنف، غالباً ما يغيب أو يغيب التعاون بين وزارة العدل، التي تتعامل مع الأحداث الجانحين والشباب وبين وزارة شؤون الشباب، في حين أنه من المهم خلق تنسيق وتعاون حكومي قوي خاصة بين الوزارات المعنية. أما في البلدان حيث هيكلت الحكومات تتضمن مستويات مختلفة من السلطات، مثل أوروغواي، وبابوا نيو غيني وجزر سليمان، يصبح التنسيق أكثر تعقيداً وأكبر أهمية على حد سواء. لذا، وكجزء مهم من عملية التنسيق، يجب أن تتماشى تدخلات الجهات المعنية والمنظمات على الصعيدين الوطني والدولي مع السياسة الوطنية للشباب، وبالتنسيق مع الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة.

أما على مستوى العمليات، ومن أجل متابعة أفضل لمسار تنفيذ المبادرات المتعلقة بالفئات المستهدفة الضعيفة أو الأكثر عرضة للخطر، فمن الضروري أن يتم جمع البيانات الدقيقة والحديثة عن الشباب، بما في ذلك بيانات الجريمة والعنف. وتفقد جميع الدول التي تم دراستها إلى البيانات، الأمر الذي أعاق فعالية تصميم وتقييم تدخلاتها. وجدير بالذكر أن البيانات التي يتم جمعها من قبل الحكومات (أي من خلال التعداد السكاني) ينبغي أن تكون مصنفة حسب الفئة العمرية، وكذلك عن طريق الجنس. كذلك ينبغي على الإحصاءات التي تجمعها الجهات الرسمية للدولة في مختلف القطاعات، الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والمرافق الإصلاحية التابعة لقطاع العدل، أن تكون أيضاً مصنفة وأن تحفظ بشكل أفضل يخول استخدامها في نطاق العملية.

٢- التنسيق والتعاون لتنفيذ السياسة الوطنية

هناك محوران للتعاون على المستوى الوطني لتنفيذ السياسة الوطنية للشباب. الأول، التعاون الأفقي (١٦٣)، ويتم على أعلى المستويات بين الوزارات والهيئات الوطنية المعنية بقضايا الشباب. والثاني، التعاون العمودي وهو بين الوزارة أو الوحدة المسؤولة عن تنفيذ السياسة والسلطات المحلية عبر البلاد.

(أ) تعاون أفقي: لجنة عبر قطاعية على أعلى المستويات للإشراف على التنفيذ

بعد أن يتم تبني السياسة الوطنية للشباب، تنتقل العملية إلى مرحلة التنفيذ. وهذه مسؤولية الحكومة، وبشكل خاص مسؤولية الجهة الرسمية المسؤولة عن الشباب وتنسيق الاستراتيجية الوطنية لعملية التنفيذ. في معظم الأحيان، تكون هذه الجهة وزارة أو هيئة وطنية للشباب. المهم هو أن تناط مسؤولية السياسة الوطنية للشباب وتنفيذها على المستوى الوزاري، وأن تنشأ وحدة خاصة داخل الوزارة أو الهيئة، أو تعين وحدة متواجدة للإشراف والرقابة على عملية تنفيذ الاستراتيجية، وتكون هذه الوحدة مسؤولة أيضاً عن قضايا الشباب مثل التعليم والرياضة والشؤون الاجتماعية والثقافة وغيرها. وينبغي أن تعطى هذه الوحدة، بشكل واضح ومعتم على جميع القطاعات وأعلى المستويات، المسؤولية والدعم السياسي اللازمين لنجاحها في مهمتها. تقوم

(١٦٢) نوبل/ بيريرا / سونه، (٢٠١١). "الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ". وهي تعاون إقليمي ضم عدة منظمات أممية وهيئات وطنية ومانحين، وهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مركز المحيط الهادئ أمانة منتدى الجزر (UNDP/PIFS)، واليونيسكو (UNESCO) واليونيسيف (UNICEF) ومنظمة العمل الدولية (ILO) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومجلس المحيط الهادئ للشباب، وهيئة تخطيط الدولة بدعم مالي من هيئة المعونة الأسترالية (AusAID).

الوحدة وبشكل منتظم (على سبيل المثال، كل ستة أو تسعة أشهر) بتقديم تقارير الرصد الدورية إلى الوزير المختص بالشباب، ليوزع لاحقاً على جميع الوزراء في القطاعات الأخرى المعنية.

بسبب تنوع قضايا الشباب وطبيعتها عبر القطاعية، يعتمد نجاح تنفيذ السياسة على التنسيق الشامل والتعاون الأفقي بين الهيئات الحكومية المختلفة والوزارات التي تلعب دوراً يؤثر على الشباب وحياتهم. فمن غاية الضرورة إيجاد السبل الملائمة لضمان تعاون وزاري مشترك ونجاح في سياق السياسة الشبابية. وبالتالي، لا يمكن إلا العمل بجدية وبذل كل الجهود لضمان أقصى التعاون لمهمة التنفيذ. خاصة وأن كل وزارة أو هيئة تبقى هي المسؤولة الأولى عن نتائج المحاور المتعلقة بها في هذه السياسة. لذا، ولضمان أكبر قدر من التعاون يجب:

- تشكيل لجنة عبر قطاعية على مستوى كبار موظفي الوزارات أو الهيئات؛
 - تعيين الموظفين لهذه المهمة والمسؤولية؛
 - عقد اجتماعات دورية بين كبار الموظفين المسؤولين لمتابعة التقدم المحرز وحل المشاكل العالقة كل في وزارته؛
 - النظر في إقامة فريق عمل تنفيذ مشترك بين الوزارات، يتضمن خبراء من مختلف الوزارات، ذوي خبرة واسعة في عملية تطوير وتنفيذ السياسات الوطنية أو القطاعية للشباب.
- أهم ما في هذه العملية هي الإرادة السياسية والقدرة على تنفيذ هذه السياسة/الاستراتيجية، إضافة إلى إقامة الحوار البناء والمنتظم بين مختلف الوزارات وبين أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين. فكثيراً ما وضعت سياسات لكنها بقيت في قعر الأدراج، حبراً على ورق.
- وفي هذا السياق، نسوق مثلاً من اليمن على التعاون الأفقي المحدد في الاستراتيجية الوطنية للطفل والشباب ٢٠٠٦-٢٠١٥ (الإطار ٣٦) (١٦٤).

الإطار ٣٦ - اليمن - تنفيذ وتنسيق الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ٢٠٠٦ - ٢٠١٥

يتمثل اثنان من المبادئ الإرشادية لهذه الاستراتيجية في التنمية الشاملة المتكاملة والشراكة والتعاون. وتسلم الاستراتيجية بأهمية خلق تنسيق وتعاون فعالين بين كافة الأطراف المعنية بها والمسؤولين عن حماية وتنمية الطفولة والشباب والملتزمين بهما. ويتطلب التنفيذ الفعّال لإطار العمل المرتكز على مفهوم دورة الحياة جهوداً متكاملة، مندمجة ومتعاونة من قبل كلّ الجهات عبر مختلف القطاعات، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد الوطنية النادرة.

ويحدد دليل العمل التنفيذي للاستراتيجية وخطة العمل عملية تنفيذ الاستراتيجية وآليات التنسيق والتي توضحها النقاط المذكورة أدناه:

المهام التنفيذية والتنسيقية

تقترح الاستراتيجية تشكيل جهاز تنسيقي وطني جديد يكون له وضع سياسي عالي المستوى وموارد كافية وتفويض ملائم لتحقيق التركيز القطاعي (المطلوب) والتدخلات في مجال الطفولة والشباب. وسيسعى هذا الجهاز إلى تسهيل إتباع أسلوب يعبى الحكومة بمجملها والمجتمع بأكليته في مجال حماية الطفولة والشباب وتنميته.

وستكون المهام المقترحة للجهاز التنسيقي الجديد كما يلي:

- ☐ تسهيل ومتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب؛
 - ☐ رفع توصيات إلى الحكومة اليمنية بخصوص قضايا ومبادرات حماية وتنمية الطفولة والشباب؛
 - ☐ إجراء البحوث ووضع التصاميم وتشجيع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ومبادرات حكومية متعددة القطاعات، تستجيب لحاجات وفرص الطفولة اليمنية والشباب اليمني؛
 - ☐ تيسير التعاون بين الوزارات الحكومية، وبين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان استجابة تشمل الحكومة بمجملها والمجتمع بأكليته لقضايا ومبادرات حماية وتنمية الطفولة والشباب؛
 - ☐ تجسيد الإيمان في أطفال اليمن وشبابه والالتزام تجاههم من خلال إشراكهم في تخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات والمبادرات؛
 - ☐ تشجيع أطفال اليمن وشبابه والاحتفاء بمساهماتهم الإيجابية في بناء الأمة؛
 - ☐ إقامة اتصالات بالجهات الدولية النظيرة في مجال التنمية الوطنية للطفولة والشباب؛
 - ☐ المراجعة السنوية للمنجزات مقارنة بالأهداف الألفية والمعاهدة الدولية لحقوق الأطفال.
- وبالإضافة يقترح إنشاء الهياكل التالية للمساعدة على التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.
- ☐ تشكيل لجنة من عدد من الوزارات المختصة بشؤون الطفولة والشباب، بما يمكن كبار الموظفين في الوزارات ذات العلاقة من الاجتماع بانتظام لضمان التعاون بين الوزارات والقطاعات والتخصصات بخصوص التسهيل والدعم المستمر لحماية وتنمية الطفولة والشباب. كما ستتابع هذه المجموعة أيضاً تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.
 - ☐ منتدى وطني للطفولة والشباب تتمكن من خلاله كافة الجهات غير الحكومية المعنية بتنمية مجال الطفولة والشباب للالتقاء وتداول الآراء والتركيز على أنشطة وقضايا وهموم مشتركة على أن تعترف الحكومة اليمنية بهذه المجموعة كشريك إنمائي.
 - ☐ لجنة استشارية للشباب تمكن من إطلاق جماعة "صوت الشباب" القادرة على تقديم منظور شبابي في تنفيذ وتقييم الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.

(ب) تعاون عمودي^(١٦٥): لجنة على أعلى المستويات المحلية والوزارة أو الهيئة المسؤولة عن التنفيذ

تتأثر الأوساط المحلية عموماً والشبابية خصوصاً بنجاح أو فشل السياسات الوطنية. لذا يعتمد تنفيذ السياسة/الاستراتيجية الوطنية للشباب على التعاون الوثيق بين وزارة الشباب والسلطات المحلية، وهو معروف

بالتعاون العمودي. وبالفعل، إذا تعمقنا في تفاصيل استراتيجية التنفيذ يتضح أن السياسة الوطنية للشباب محلية في المقام الأول. ويمكن أن تتخذ إجراءات فورية على المستوى المحلي لتحسين الوضع الأكثر إلحاحاً بالنسبة للشباب. من هنا تتبع أهمية المستوى المحلي وضرورة الحفاظ على علاقات قوية بين الوزارة أو الهيئة المسؤولة عن الشباب والسلطات والمجتمعات والمنظمات المحلية.

وبالتالي لضمان تعاون قوي وتواصل دائم بين تلك الجهات، يجب أن:

- تشكل لجنة تجمع ممثلين من الوحدة المسؤولة في الوزارة الرائدة للسياسة الوطنية للشباب، والسلطات المحلية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الشباب (يمكن لأسباب عملية ولتبسيط الإجراءات والإعداد أن يكون التمثيل على المستوى المقاطعاتي)؛
- يتعين على الوزارة المسؤولة تأمين التدريب الكافي للموظفين في الحكومات المحلية المعنيين بقضايا الشباب وتنفيذ مبادرات السياسة، لكي يكتسبوا المعلومات والمهارات اللازمة، بما فيها كيفية مشاركة الشباب، وتحسين التنسيق والتعاون عبر القطاعات وبين مختلف الهيئات الشبابية، ودور المجتمع المدني وكيفية دعم المبادرات الشبابية غير الحكومية وغيرها؛
- على الوزارة أو الهيئة المسؤولة عقد مؤتمر وطني سنوي يجمع ممثلي السلطات المحلية المعنية بقضايا الشباب والمشاركة في عملية التنفيذ من أجل التواصل والاطلاع على التحديات وطرح الحلول، وتبادل الخبرات لكي توسع عملية التنفيذ على خطى واضحة وبدعم محلي كبير؛
- على الوزارة أو الهيئة المسؤولة توفير مبادئ توجيهية ملموسة ومعلومات عن أفضل الممارسات لجميع السلطات والمنظمات والجمعيات المحلية والشباب المشاركين في عملية التنفيذ، وذلك من خلال إصدار ونشر وتوزيع وثائق ودليل رسمي يوضح المبادئ التوجيهية الوطنية ويطلعهم على السياسة/الاستراتيجية الوطنية للشباب والأساليب والمنهجيات التي يتوجب أن تنفذ بها على المستوى المحلي. كما ينبغي أن تصاغ هذه بطريقة مبسطة، تجذب الاهتمام مع أمثلة لأفضل الممارسات وأفكار لإشراك الشباب في صنع القرار على كل المستويات؛
- على الوزارة أو الهيئة المسؤولة أن تقوم بتشجيع زيارات تبادل المعلومات بين مختلف البلديات التي تعبر عن اهتمام كبير في الاستثمار في الشباب والسياسة الشبابية، والوزارة/الهيئة المسؤولة عن الشباب، وبرعايتها.
- في نهاية المطاف، لضمان نجاح عملية التنسيق والتعاون لتنفيذ السياسة الوطنية للشباب، يجب أن تتوفر للجهة المسؤولة عن العملية العناصر التالية (في حال غيابها يصعب تحقيق الاثنين معاً):
- الدعم السياسي الرفيع المستوى للتنسيق والتعاون (يمكن ترسيخه عن طريق إنشاء قوانين أو تشريعات محددة للشباب، أو حتى تصنيف الشباب كفئة معترف بها في الدستور الوطني)؛
- تخصيص ميزانية كافية للعملية بأكملها؛

- إنشاء شبكات قوية من الشباب والمنظمات ذات الصلة، يمكن التعبئة من خلالها على المستوى الوطني والمحلي.

٣- تحديد الشركاء المنفذين الرئيسيين

لقد تطرقنا بشكل مفصل في الفصل الثالث إلى عملية تحديد أصحاب الشأن/المصلحة وتقنياتها في نطاق المشاركة على جميع المستويات. وعالجنا أيضاً كيفية تحليل المشاركين لفهم قدراتهم وخبراتهم ومصالحهم واحتياجاتهم واهتماماتهم وقوة تأثيرهم والتناقضات فيما بينهم. وذلك بهدف انتقائهم بشكل صحيح لضمان عملية مشاركة فاعلة وتفاعلية نشوء نزاعات قد تؤثر بشكل سلبي على عملية السياسة. وفي هذا الجزء سوف نعالج عملية تحديد الشركاء في نطاق تنفيذ السياسة.

وهنا سنركز على أفضل نهج لتحديد الشركاء المنفذين من خلال التجارب في هذا المجال. المهم أن يكون النهج المتبع ذا نطاق واسع. أولاً، لأن تنفيذ سياسة الشباب تتطلب تنوعاً كبيراً في مجموعات أصحاب الشأن/المصلحة كما سبق وذكرنا. ثانياً، لأنه يتطلب أن تحلي المشاركين بخبرات واختصاصات مختلفة للمساهمة بشكل فاعل في التنفيذ. وثالثاً، لأن عملية تحديد الشركاء أساسية وحيوية بالنسبة للشباب والسياسة معاً، لذا يجب أن تكون دقيقة وفعالة وتشمل جميع أصحاب الشأن/المصلحة، وهم فئتان: (أ) مجموعات الشركاء المتأثرين بالسياسة، و(ب) مجموعات الشركاء المؤثرين عليها بشكل مباشر أو غير مباشر على حد سواء.

(ج) مجموعات الشركاء المتأثرين

كون الشباب هم المجموعة المستهدفة يصبح من البديهي أن يكون أول الشركاء في مجموعة أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين لتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية المعنية بهم. لكن المعضلة تكمن في أن معظم الحكومات تعتمد على الموارد المتاحة لها، وهي محدودة بشكل عام، وبما يختص بالشباب بشكل خاص. لذا قد لا يكون من الممكن إشراك الشباب على نطاق واسع. وهو تحد قد تساعد على إزالته المنظمات غير الحكومية والمجالس والمجموعات الشبابية. وهنا تكمن أهمية دورها، إضافة إلى الخبرات والاختصاصات التي تقدمها في نطاق العمل مع الشباب.

إضافة إلى الشباب، هناك مجموعات أخرى من الشركاء الذين يتأثرون بشكل مباشر عند تنفيذ السياسة، وهم:

- الآباء وأسر الشباب والأزواج من الجنسين (إذا ما كانوا متزوجين)؛
- المعلمون في المدارس.
- ومن الضروري أيضاً إشراك ذوي الاختصاصات والمعرفة والخبرة المكتسبة من العاملين مع الشباب. وهذا يشمل المجموعات التالية:
- منظمات الأعمال والنقابات التجارية؛

- المنظمات والسلطات المعنية في مجالات الإسكان والصحة العامة، والتعليم العالي والتعليم المهني والعمالة الشبابية، والعاملون الاجتماعيون، والشرطة، والمستشارون وقادة المجتمعات المحلية.

(د) مجموعات الشركاء المؤثرين

هذه الفئة من الشركاء تمارس تأثيراً كبيراً على السياسات والإجراءات الاستراتيجية الوطنية للشباب، وهي تشمل المجموعات التالية:

- الوزارة أو الهيئة المسؤولة عن الشباب والوزارات الأخرى التي تتضمن بعداً لقضايا الشباب؛
- المؤسسات الحكومية والمديريات، دون مستوى الوزارات؛
- الباحثون الشباب والأكاديميون الذين يعالجون قضايا الشباب (ولهم تأثير غير مباشر وأضعف بكثير من صناع القرار)؛
- المنظمات الدولية، بما فيها مختلف منظمات الأمم المتحدة (هم من المجموعة التي تتأثر ولكنها أيضاً قادرة على التأثير في السياسات والإجراءات).

أدناه مثال عن مجموعات الشركاء في جزر سليمان (آسيا) (الإطار ٣٧)^(١٦٦):

الإطار ٣٧ - مجموعات الشركاء في السياسة الوطنية للشباب لجزر سليمان (آسيا)

جزر سليمان:

شركاء التنمية للشباب: تسعى سياسة الشباب إلى معالجة قضايا الشباب في شراكات مع جميع أصحاب الشأن/المصلحة بما في ذلك:

- المؤسسات الحكومية؛
- الشركاء الاجتماعيون، قطاعات التعليم والصحة؛
- المجتمع المدني؛
- الوكالات المانحة؛
- المنظمات الدولية؛
- المنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛
- أصحاب المصلحة الآخرون.

٤ - الترويج للسياسة الوطنية للشباب

ILO, (2002). Youth Employment in Solomon Islands. Japan Tripartite Regional Meeting on Youth (١٦٦)

Employment in Asia and the Pacific. Bangkok, (27 February – 1 March 2002). National youth Policy, p 11. Online http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok/conf/youth/con_stu/solomon.pdfpublication.

لعملية الترويج للسياسة الوطنية للشباب طابعان، واحد سياسي والآخر تقني. فبعد الانتهاء من التحفيز للتشجيع على المشاركة، وعملية التخطيط، وبناء التوافق في الآراء من أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين، والصياغة وتبني مسودة السياسة النهائية، تأتي مرحلة الترويج للسياسة الوطنية.

يهدف الترويج بشكل عام إلى التواصل مع عامة الشعب، خاصة أصحاب الشأن/المصلحة، في محاولة للفت الانتباه إلى السياسة الوطنية للشباب، من أجل كسب أوسع قدر من القبول لها. وهذا أمرٌ ضروري وحيوي لتسهيل نجاح عملية التنفيذ لاحقاً. وفي الوقت عينه يُعطى الشباب أهمية أكبر في المجتمع، ويعتبر عن التزام الحكومة بهم وفي قضاياهم.

خطة عمل الترويج

في سياق عملية الترويج، ينبغي أن يعين "فريق عمل للترويج" (ممثّل من أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين، على جميع المستويات ولا سيما الشباب)، وأن يخصص للخطة ميزانية كافية لتحقيق أهدافها. عند وضع الإطار العام للخطة، ينبغي على الفريق محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف يمكن إيصال السياسة إلى أكبر قدر من الناس على جميع المستويات، خاصة الفئات المهمشة؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من مختلف أصحاب الشأن/المصلحة وعلى جميع المستويات (بما في ذلك استراتيجية الإعلام الاجتماعي)؟
- ما هي الوسائل والأوساط (بما فيها السياسية والفنية والرياضية والقطاع الخاص وغيرها) الممكن استخدامها على جميع الأصعدة، لتحقيق أهداف الترويج (يجب أن يؤخذ في الحسبان الفئات المعارضة ومدى تأثيرها على أرض الواقع)؟
- من هم أصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين المشاركين؟ ما هي قدرتهم ومواردهم وخبرتهم في الترويج للسياسة، وعلى جميع المستويات؟
- كيف يمكن استخدام وسائل الإعلام بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية، لتحقيق أقصى قدر من الوصول وزيادة النتائج؟
- ما هي المدة الكافية للترويج لإحداث الأثر المطلوب؟ وأين يتوجّب التركيز بشكل أكبر؟
- ما هي أفضل المؤشرات لقياس النتائج والتأثير على جميع المستويات وعبر الوطن؟ إنّ كتيب الرابطة الوطنية للشباب للكونولث ٢٠٠٠ يوفر بعض الأفكار عن كيفية ضمان الترويج والمناشدة الواسعة النطاق للسياسة، وتشمل هذه ما يلي:
- استخدام رسومات بيانية وتوضيحية وعناوين لافتة للنظر (التركيز على الابتكار المبسط والواضح)؛
- استخدام لغة واضحة وبسيطة (الابتعاد عن استعمال اللغة المصطلحة والاختصارات)؛

• اختيار صفحات الغلاف والأربطة بألوان تجذب الانتباه ولا تزعج النظر؛

• تضمين قائمة للمصطلحات والاختصارات.

لكن التجارب تدل على غير ذلك. فغالباً ما تخصص الحكومات القليل من التفكير والتخطيط لعملية الترويج لسياسة الشباب، وتتعامل مع العملية كمجرد خطوة دعائية لمدة قصيرة من الزمن، وذلك باستخدام قنوات النشر التقليدية. وغالباً ما تعتمد الحكومة بشكل رئيسي على وسائل الإعلام ولافتات الاعلانات في الأماكن العامة، وبعض المقالات في الصحف، ومؤخراً قد تُنشأ صفحة على الإنترنت لهذه الغاية. وكل ذلك يتم بدون اللجوء إلى التحليل والتخطيط الجاد والاهتمام برصد النتائج. وهذا أحد أسباب فشل التنفيذ وبالتالي السياسة.

على الدول اعتبار عملية الترويج للسياسة الوطنية للشباب أداة أساسية تساهم في نجاح مرحلة التنفيذ القادمة. وأن تعمل على إيصال المعلومات إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين في جميع أرجاء البلاد. كما أنه من الضروري أن تكون الجهود الترويجية خلاقية ومبتكرة تجلب اهتمام الشباب، وأن تحمل رسالة واضحة للشباب وعندهم. وأهم ما في الأمر، هو أن تكون مدروسة ومنظمة لكي لا تخلق توقعات غير واقعية عند المواطنين، خاصة الشباب منهم.

أمثلة من أنشطة دول جنوب وشرق آسيا^(١٦٧)

كثرت الحملات الترويجية للسياسات الوطنية للشباب في آسيا وأوروبا وجنوب أمريكا وإفريقيا. وفي حين تختلف هذه الحملات في الأسلوب واللغة والإبداع، فإن معظمها يهدف إلى زيادة الوعي العام لفهم فحوى السياسة الوطنية للشباب. وفي بلدان جنوب وشرق آسيا، أدار هذه الحملات "فريق عمل الترويج للسياسة الوطنية للشباب"^(١٦٨)، وتضمنت الأنشطة التالية:

• أنشطة لزيادة الوعي على وجود ومضمون السياسة الوطنية للشباب؛

• ورشات عمل إقليمية لممثلي منظمات الشباب والعاملين معهم على المستوى المحلي؛

• الاتصال المباشر مع الشباب للترويج للسياسة بين الشبان والشابات، من خلال استهداف نقاط تجمعهم، مثل أماكن العمل والمدارس والأنشطة الرياضية ومراكز الشباب. وكذلك من خلال تنظيم أنشطة تجذب الشباب، مثل الحفلات الموسيقية ومسارح الشوارع (street theaters) والفنون.

استراتيجية إعلامية لعملية الترويج

(١٦٧) UNESCAP 56-129.

(١٦٨) Ibid.

لا يمكن لعملية الترويج أن تنجح في تحقيق أهدافها إذا لم تتضمن استراتيجية إعلامية شاملة (بما فيها الإعلام الاجتماعي) لإطلاق السياسة الوطنية للشباب، وخلال فترة تحرير أنشطة خطة عمل الترويج، على الاستراتيجية تحديد الخطوات والأنشطة الإعلامية التي سوف تساهم وبشكل فعال في ترويج السياسة وإيصالها إلى أكبر عدد من المواطنين، بشكل مبسط وواضح ويشجع الناس على الالتزام والعمل. ومن بعض هذه الأنشطة الإعلامية:

✓ تنظيم عملية إطلاق السياسة الوطنية وحملة الترويج (تكون برعاية رأس الدولة ومعتمدة من قبل الوزير المختص بالشباب. ويمكن إعداد أكثر من انطلاقة في عدة محافظات إذا توجب الأمر)؛

✓ إعداد وتوزيع بيان صحفي (على البيان الصحفي أن يؤكد على أهمية السياسة الوطنية وأن يتضمن مقتطفات من الوثيقة. كما يجب أن يتضمن بياناً صادراً عن رئيس الحكومة أو رئيس الدولة أو الوزير المختص). ويجب أن يوزع البيان على جميع وسائل الإعلام دون استثناء؛

✓ استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية والاجتماعية لنشر الوثيقة والبيان الصحفي والمعلومات عن حملة الترويج (خاصة التفاصيل عن الأنشطة ومواعيدها ومواقعها) تكون الوزارة الرائدة هي المسؤولة عن تنسيق هذه المعلومات ونشرها؛

✓ عقد مؤتمر صحفي: يحضره الوزير المختص بالشباب وكبار المسؤولين الحكوميين لشرح ومناقشة المضمون والآثار المترتبة على السياسة الوطنية للشباب، ويمكن نقل هذا المؤثر مباشرة عبر الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعي التابعة للوزارة الرائدة للسياسة؛

✓ إعداد تصريحات ورسائل قصيرة عن السياسة الوطنية للشباب (تستعمل من قبل المسؤولين الكبار في الوزارات المعنية. وتدرج هذه في المنشورات الرئيسية التي تستهدف الشباب والشبان، وللعاملين مع الشباب)؛

✓ إعداد إعلانات قصيرة تستعمل في مختلف وسائل وأوساط حملة الترويج (تركز على أولويات السياسة والرسائل العامة للحملة، فضلاً عن تقديم معلومات للراغبين في المشاركة في الأنشطة أو الحصول على نسخ من مسودة السياسة).

كما أنه من الضروري:

✓ أن لا تكون وسائل الإعلام قوة هي الدفع للحملة الشاملة، وإنما هي وسيلة لإيصال الرسالة والمعلومات والتشجيع على العمل؛

✓ تحديد وسائل الإعلام الملائمة (التي تحمل الرسالة بشكل أفضل، والأكثر تتبعاً من قبل المواطنين، خاصة أصحاب الشأن/المصلحة المتأثرين والمؤثرين) بحسب الأنشطة المحررة. وضع مؤشرات إعلامية لقياس فعالية هذه الوسائل (قد تشمل عدداً من الأشخاص الذين زاروا مواقع محددة على شبكة الإنترنت، أو قاموا بالتوقيع على عريضة رداً على طلب رسمي من الحكومة، أو قياس زيادة التغطية الإعلامية لقضية الشباب، أو تغيير في القوانين تبعاً للضغوط التي مورست في الإعلام)؛

✓ تحديد وسائل الإعلام الالكترونية والاجتماعية وكيفية استعمالها في كل مراحل العملية. ووضع مؤشرات إعلامية لقياس فعالية هذه الوسائل (قد تشمل عدداً من الأشخاص الذين زاروا المواقع المحددة على شبكة الإنترنت، أو قاموا بالتوقيع على عريضة رداً على طلب رسمي من الحكومة، أو زيادة عدد المشاركين في استنباط الرأي)؛

✓ توثيق عملية إطلاق السياسة وحملة الترويج وجميع الأنشطة المتعلقة بهذه الحملة، ونشرها لكي تكون متاحة للجميع. من المهم إبراز قصص النجاح الناتجة عن حملة الترويج، لقدرتها على توفير قوة دفع لمرحلة التنفيذ المقبلة.

٥- صياغة خطة العمل للسياسة الوطنية للشباب

كما ذكرنا أعلاه، إن تنفيذ السياسة الوطنية للشباب يتطلب تطوير خطة عمل شاملة. تحدد هذه الخطة تفاصيل عملية التنفيذ، وتلعب دوراً حاسماً في تطبيق السياسة الوطنية للشباب. لذا، ينبغي أن تكون الخطة شاملة وتشاركية، تعكس بوضوح جميع الإجراءات والأنشطة والمؤشرات والتكاليف والشركاء المنفذين ونطاق مسؤولياتهم المناطة بكل أولوية حددتها السياسة. والخطة وثيقة ترفق مع مسودة السياسة الوطنية للشباب، ويتوجب أن توافق عليها الحكومة.

ما يميز خطة العمل أن العملية ترتقي بالشباب وأصحاب الشأن/المصلحة الرئيسيين الآخرين إلى درجة عالية من المشاركة الفعلية، يعتبر فيها الشباب كشركاء فاعلين، يعملون جنباً إلى جنب مع المسؤولين لتحديد القضايا، ووضع الأهداف والأنشطة والمؤشرات بناءً لاحتياجاتهم. وكذلك تتضمن الخطة تصريحاً بمراعات الفوارق بين الجنسين وتدعو إلى إعطاء الفرص المتساوية للشابات والشبان من خلال المشاركة في أنشطتها.

تطوير خطة العمل: في هذا السياق، تقوم الوزارة أو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ السياسة بإنشاء "لجنة خطة عمل السياسة"، مهمتها وضع خطة العمل وتنفيذها بالتعاون مع فرق العمل المواضيعي (الذين شكلوا لصياغة السياسة). تكون مسؤولية كل "فريق عمل مواضيعي" (thematic working group)، (وهي نفس المجموعات لكن قد يتغير بعض أعضائها في مرحلة التنفيذ) محددة بتوفير المدخلات للخطة (كل تبعاً للموضوع المناط به). وعلى كل فريق الحفاظ على التواصل الوثيق مع مختلف الوزارات في الحكومة من خلال "الفريق المشترك بين الوزارات" (الذي شكل أيضاً في مرحلة صياغة السياسة). هناك ثلاث خطوات تحضيرية رئيسية على اللجنة إتمامها قبل الانتقال إلى عملية التطوير الفعلي للخطة، وهي:

- إجراء مراجعة للسياسة: تحليل السياسات والبرامج السابقة والحالية للشباب؛
- إجراء مشاورات: يتعين على الحكومات ضمان الالتزام من جميع الأطراف الفاعلة المشاركة، بما فيها القطاع الخاص، من أجل وضع خطة فعالة ومجدية؛
- التأكد من توفر الإحصاءات والبيانات اللازمة لوضع قاعدة البيانات الأساس والمؤشرات ذات الصلة.

بعد هذه الخطوات تنتقل اللجنة إلى التخطيط الفعلي. حينها يستوجب عقد ورشة عمل تجمع بين منسقي كل "فريق عمل مواضيعي" وبين أعضاء من "الفريق المشترك بين الوزارات"، وبين أعضاء "فريق خبراء

صياغة السياسة"، (وسيكون هؤلاء مسؤولين عن تنسيق جميع المدخلات في وثيقة واحدة متماسكة. وتهدف هذه الورشة إلى توضيح مهام العملية والفترة الزمنية المحددة لإكمال خطة العمل.

على المشاركين في هذه الورشة العمل بعناية وبشكل تشاركي لوضع الخطة من خلال تناولهم لجميع عناصرها، وهي كما يلي:

✓ الأهداف؛

✓ مؤشرات الرصد والتقييم (التي تقيس تحقيق الأهداف ونجاحها)؛

✓ قاعدة بيانات الأساس (توضح نقطة انطلاق يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز وتحقيق الأهداف)؛

✓ الأنشطة (يجب أن تكون ملموسة، قابلة للتحقيق ضمن الموارد المتاحة ومحددة زمنياً)؛

✓ المؤسسة أو المؤسسات (تكون مسؤولة عن تنفيذ نشاط أو عدة أنشطة محددة)؛

✓ الميزانية (يجب أن يشار إلى المؤسسة الممولة لكل نشاط).

بما أن العملية تتطلب التزامات بالموارد البشرية والمادية، من الضروري أن تحصل اللجنة على موافقة المؤسسات والمنظمات المشاركة والممولة للأنشطة الواقعة على عاتقها، وأن تكون وثيقة الخطة واضحة في تحديد تلك الالتزامات والمسؤوليات لجميع الشركاء المنفذين والممولين، وليست مجرد بيان سياسي.

قام عدد من الدول بتطوير أو مراجعة أو تعديل خطط عملها لسياساتها الوطنية. وأدناه، مثال عن خطة عمل السياسة الوطنية للشباب في نيجيريا، وقد طورت الخطة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للسكان (الجدول ٧)^(١٦٩) (سنتناول أولوية ١ كنموذج).

الجدول ٧ - نيجيريا - مثال على خطة العمل واستراتيجية التنفيذ للسياسة الوطنية للشباب

٢٠١٣-٢٠٠٨

خطة العمل والاستراتيجية والتنفيذ هو وثيقة مصاحبة للسياسة الوطنية للشباب. تتضمن بوضوح برامج منظمة بطريقة معينة تعكس غايات وأهداف السياسة الوطنية للشباب، والمبادئ التوجيهية التي تستند إليها هذه السياسة، وتدخلات مرتبطة بالأولويات وتغطي المجالات التالية:

١. الشباب والتعليم
٢. الشباب والعمالة
٣. الشباب والصحة
٤. الشباب والبيئة
٥. الشباب وتعاطي المخدرات

٦.	الشباب والجريمة
٧.	الشباب والعلوم والتكنولوجيا
٨.	الشباب والشبان
٩.	الشباب وفيرس نقص المناعة البشرية / الإيدز
١٠.	الشباب والرياضة والترفيه
١١.	الشباب والمشاركة في صنع القرار
١٢.	الشباب ومنع الصراعات / بناء السلام
١٣.	الشباب والزراعة
١٤.	الشباب والثقافة والفنون
١٥.	الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)
١٦.	الشباب والحياة الأسرية
١٧.	الشباب الهجرة
١٨.	الشباب والفقر

الأولوية ١: الشباب والتعليم					
الهدف: توفير تكافؤ فرص الحصول على تعليم جيد لجميع الشباب في نيجيريا بغض النظر عن الجنس والعرق والمعتقد الديني، والموقع الجغرافي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية.					
الجهة لمسئولة	وسائل التحقق	النتائج المتوقعة	الأنشطة	الاستراتيجية	الأهداف
الحكومات الاتحادية، والولايات، والمحلية؛ القطاع الخاص، شركاء التنمية ذات الصلة، منظمات المجتمع المحلي، والمنظمات الدينية.	تقارير ومنشورات، وتقارير البرامج الوطنية، على المستوى الفيدرالي والولايات والحكومات المحلية	عدد أكبر من المدارس المبنات إزدياد المدرسين المدربين. إزدياد الالتحاق بالمدارس	تعزيز الوصول للتعليم المجاني بضمان المنح الدراسية، والاختيار الحر للمدرسة. ضمان توفر معلمين مؤهلين. وتوفير المتخصصين بالتعليم.	توسيع المدارس وبناء أبنية جديدة تخصيص ميزانية للتعليم في الحكومة الاتحادية، والولايات والسلطات محلية	توفير التعليم الأساسي لجميع الشباب (بدءاً من محو الأمية)

وقد تناولنا أعلاه (الفصل الخامس - قسم ٢)، ضرورة إدماج خطة عمل الشباب في السياسة الوطنية، وكيفية القيام بذلك (الرسم البياني ٩)، بشكل متكامل وفي التسلسل الهرمي للسياسة العامة على عدة مستويات: منها الوزارية، والقطاعية، والوطنية، والبرامجية، والميزانية. أما نجاح الإدماج، فيتوقف على عدة عوامل منها:

- كيفية اتخاذ القرارات من قبل صناع السياسات في الدولة؛
- فعالية الروابط بين الخطط الوطنية/السياسات ونتائج التنمية؛
- فرص التكامل المتاحة.

إن فهم هذه العوامل يتيح للجهة المسؤولة عن خطة عمل الشباب رصد الفرص والاستفادة منها لتحقيق هذا الإدماج.

٦- إدارة السياسة

الغرض من وضع السياسة الوطنية للشباب هو إحداث تأثير إيجابي على أرض الواقع. توجد عدة عوامل أساسية تؤثر بقوة على واقع الحياة بشكل عام، والشباب بشكل خاص وتعتبر من المكونات الحيوية لعملية وضع وتنفيذ هذه السياسة. ومنها دعم السياسيين البارزين وأصحاب الشأن/المصلحة الفاعلين والمؤثرين. فلن يتم قبول مقترحات السياسة، ولن تصبح فاعلة ما لم تحصل على دعم هاتين الفئتين. لذا يتوجب على محلي السياسة فهم اهتمامات تلك الفئات وأخذها بعين الاعتبار. فالسياسة والسياسيين هم في صلب عملية السياسات، ولا ينبغي النظر إليها كمصدر إزعاج أو العمل على تجاهلهم. من هذا الواقع تنبع أهمية إدارة السياسة الوطنية.

إن إدارة السياسة الوطنية عملية معقدة، تتطلب تعدداً في المهارات والخبرات والمداخلات. وفي نطاق الإدارة^(١٧٠)، التتموية، يمكن تعداد بعض مكوناتها الرئيسية، وهي التالية:

- عمليات صنع القرار والهيكل، والتفاعلات التي تساعد على تشكيلها؛
- مؤسسات البحوث والمنظمات السياسية؛
- الروابط بين البحوث واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات؛
- نهج ومنهجية وهيكل وضع وتنفيذ السياسة الوطنية. إضافة إلى تحليل السياسات وصياغتها، كونها عنصر أساسي في إدارة التنمية.
- وتهدف إدارة السياسة إلى دعم ومساعدة المكاتب التنفيذية للحكومة بالدرجة الأولى من خلال:
- صياغة السياسة وإشراك المواطنين والتواصل بشأنها؛
- التشاور الفعال مع الوزارات والمحافظات والحكومات والسلطات المحلية، وأصحاب الشأن/المصلحة، على صياغة سياسات محددة، وتوجيه عملية التنفيذ للسياسات الجديدة حالما تصبح فاعلة.
- وتشير التجارب من أفريقيا وآسيا^(١٧١)، في سياق إدارة عملية السياسة، إلى أن ضمان نجاحها يعتمد أولاً على أن تحلّي الفريق الإداري بفهم معمق للعوامل الحيوية المساهمة النجاح، وأن يكون هذا الفريق والكوادر الحكومية المشاركة ذوي خبرة ومهارات عالية. وبالدرجة الثانية من خلال:

✓ الاتصال: إدارة توقعات وعلاقات أصحاب الشأن/المصلحة والعلماء؛

✓ توافق في الآراء: إدارة الاحتياجات المتباينة لخلق بيئة موحدة؛

✓ التوقيت المناسب: إدارة التوقيت في الشروع وإكمال عملية السياسة؛

- ✓ الالتزام: إدارة العمل على كسب الالتزام السياسي من قبل صناع القرار والحكومة و المنظمات الدولية وغير الحكومية، الإقليمية والوطنية، والتزام المجتمعات المحلية؛
- ✓ الحساسيات السياسية: إدارة كيفية التعامل مع مختلف الحساسيات تجاه قضية أو مشكلة معينة ذات صلة؛
- ✓ استخدام التقنيات الملائمة: إدارة أدوات التحليل، وإدارة المشاريع، والرصد والتقييم.

من الضروري التنويه على أن إدارة السياسة تتطلب وجود بنية تحتية فعالة من المعلومات الداعمة. في هذا السياق، إن البلدان الأكثر فعالية في الإدارة، هي التي اعتمدت سياسات وطنية للمعلومات، لأنهم أدركوا أهمية المعلومات كمورد للتنمية بشكل عام، وتطوير السياسات بشكل خاص عبر كل مراحل العملية. هذا فضلاً عن جمع المعلومات والبيانات الإحصائية وغيرها، لتكون متوفرة في الوقت المناسب لاستعمالها من قبل الإدارة المختصة بالمعلومات وغيرها من الإدارات في الحكومة، مثل وحدات إدارة السياسات.

٧- إدماج السياسة الوطنية للشباب

من المسلم به أن طبيعة قضايا الشباب فرضت واقعاً معيناً أجبر الحكومات على وضع سياسة وطنية للشباب وتشريعات مستقلة بهم. لكنه من الضروري أن تعمل هذه الدول على إدماج/دمج هذه السياسات الشبابية في سياستها الوطنية العامة والقطاعية للتنمية. وبالتالي يستوجب تنسيق السياسة الشبابية مع الخطط القطاعية الأخرى ودمجها في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية ذات الصلة. وهذه خطوة رئيسية نحو التكامل في التخطيط، للتأكيد على أن سياسة الشباب ليست معزولة عن الأهداف الأخرى في خطة التنمية الوطنية، وإنما هي مدرجة في القطاعات الرئيسية للخطة. وبهذه الخطوة تدمج السياسة الشبابية عبر القطاعات، وتصبح احتياجات الشباب والآثار المترتبة عليها مدرجة في كل من خطط التنمية القطاعية. ويجب أن يرافق هذا الإدماج/الدمج دعم بتخصيص ميزانية مناسبة وبنية تحتية لتنفيذ السياسة، وإلا تصبح صياغة السياسة ممارسة عقيمة.

تؤكد لجنة الإسكوا^(١٧٢)، أن عملية إدماج/دمج السياسة الوطنية للشباب في الخطط التنموية العامة تشمل أربعة أطر أساسية، وهي مصنفة على الشكل التالي:

(أ) الإطار العام: إن الحكومات مسؤولة عن ضمان تحقيق الصالح العام، من خلال إنشاء الآليات والمؤسسات والعمليات التي تؤدي إلى إدماج فئة الشباب وضمان مشاركتهم الفاعلة في التنمية. ويتكون الإطار العام من العناصر التالية:

- الإطار الفكري: وهو الإطار الذي يحدد الأولويات التنموية أو المادية، أو البشرية، أو الاقتصادية، أو جميعها لاستراتيجية التنمية.
- الأهداف: وهي أهداف نوعية بعيدة المدى، مصرح بها في خطة التنمية، وغالباً ما تتضمن:

(١) تحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر؛

(٢) تمكين المرأة والرجل من تحقيق التنمية البشرية؛

(٣) تحقيق الإنصاف والتوزيع العادل للثروات على كافة المستويات.

- الغايات: يتم تحديد أهداف التنمية ذات نطاق عام، يتبعها تحديد غاياتها بخصوصية ودقة، تتوفر هذه الأهداف تبعاً لمختلف القطاعات عبر وضع غايات مفصلة للسياسة، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

(ب) الإطار القطاعي: يشمل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية، الاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحة والتعليم وغيرها. وتعمل مختلف الوزارات على تنفيذ غايات التنمية القطاعية، وفقاً للمهام المناطة بها. ويتم وضع غايات كمية، تتسم بخصوصية ودقة وتفصيل، تعكس سياسات مختلف القطاعات.

(ج) الإطار التفصيلي: توضع غايات متفرعة عن الأهداف العامة، تتسم بالدقة والتفصيل، وتعكس مخرجات السياسات على مختلف الأصعدة، وحسب المميزات التفصيلية للشباب، مثل العمر والجنس والتوزيع الجغرافي.

(د) إطار عبر القطاعي: تحتم طبيعة قضايا الشباب وضع سياسات عبر قطاعية لتشمل كافة القضايا باعتبارها الفئة المستهدفة. وتتجلى العلاقة بين طبيعة السياسات وقضايا الشباب بنكامل، من خلال إدراجها في عملية التخطيط القطاعي بشقيه الإنتاجي والخدماتي.

علاوة على ذلك، من أجل أن يكلل إدماج/دمج السياسة الوطنية للشباب بالنجاح، من الضروري إشراك المنظمات غير الحكومية، والوزارات القطاعية المعنية في مرحلة صياغة السياسة الأولية، لكي يكسب تعاونها في مرحلة التنفيذ.

وفي سياق إدماج/دمج سياسة الشباب، كشف المسح الذي أجرته الإسكاب (UNESCAP)^(١٧٣)، أن اثني عشرة دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أشركت عدداً من الجهات في صياغة السياسة الوطنية للشباب، وعلى الأخص منظمات الشباب. في بلدان أخرى، شاركت اللجان البرلمانية، والقضاء والشرطة، والأحزاب السياسية والجامعات ومراكز البحوث، والمجموعات الدينية والمجتمعات والسلطات المحلية. على الرغم من ذلك، ففي غالبية بلدان المنطقة، التي طورت سياسة للشباب لم يتم إدماج/دمج هذه السياسة في خطط التنمية الوطنية بعد.

ونستعرض مثلين لإدماج/دمج السياسة الوطنية، الأول من تايلندا^(١٧٤) والآخر من روندا^(١٧٥) (الإطار ٣٨).

الإطار ٣٨ - أمثلة لإدماج/دمج السياسة الوطنية للشباب في الخطط الوطنية - تايلندا وروندا

(١٧٣) UNESCAP 56-135.

(١٧٤) Ibid.

(١٧٥) ILO.

تاييلندا:

في محاولة لإدماج/دمج سياسة الشباب الوطنية في صلب الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أجريت تغطية السياسة الشبابية لتتزامن مع تغطية خطة التنمية الوطنية. علاوة على ذلك، في آخر صياغة لخطة الشباب التنموية، كررت نفس العملية التشاركية المستخدمة في صياغة الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٧-٢٠٠١).

ولهذا الغرض أقيمت عمليتان متوازيتان طبقاً في نفس الوقت:

- الأولى، قامت الحكومة باستعراض ركز على الاستراتيجيات لتطوير الصفات المرغوب فيها بالإنسان التي تم تحديدها في الخطة الخمسية الثامنة، وتضمن مشاركة شعبية من خلال تمثيل المنظمات غير الحكومية. وقام بتنسيق هذه العملية المكتب الوطني للشباب، وهو أعلى سلطة حكومية مسؤولة عن شؤون الشباب.
- الثانية، قامت بها المنظمات غير الحكومية، وكانت تهدف إلى وضع خطة عمل على مستوى القاعدة الشعبية، استناداً إلى دراسة استقصائية لوضع الشباب على مستوى المحافظات.

والتقت العمليتان عند إنتهاء مرحلة التخطيط، لبدء إعداد مسودة خطة التنمية للشباب.

روندا: دمج عمالة الشباب في استراتيجيات الحد من الفقر.

في أعقاب تأييد خطة العمل الوطنية للشباب في رواندا من قبل مجلس الوزراء، تضافرت الجهود من قبل وزارة الخدمة العامة والعمل، بشراكة مع وزارة الثقافة والشباب والرياضة والمجلس الوطني للشباب، لإدماج/دمج خطة العمل الوطنية للشباب في استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في رواندا (EDPRS)، والذي تم إتمامه في مطلع عام ٢٠٠٨.

قامت كل من الوزارات والمجالس بالسعي إلى تحقيق هذه العملية من خلال تحديدها لكيفية إدماجها/دمجها لالتزاماتها في خطة العمل الوطنية للشباب في برامج مجموعات العمل القطاعية للاستراتيجية الوطنية EDPRS، التي تشارك فيها كل من الوزارات.

وبنيت هذه العملية على الوعي الكامل بأن لا جدوى من الالتزام السياسي بخطة العمل الوطنية إذا لم يترجم الى دعم ملموس، يمكن من خلاله تأمين التمويل اللازم والموارد والمساعدة التقنية. كما يتعين أن يجد هذا الالتزام حيزاً في الصيغة النهائية للاستراتيجية EDPRS وخطة تنفيذها وميزانياتها النهائية.

الفصل السادس

قياس فعالية السياسة الوطنية للشباب

١- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية

لا يستحوذ قياس فعالية السياسة الوطنية للشباب اهتمام معظم الدول التي تملك سياسة أو استراتيجية وطنية ذات الصلة. هذا ما كشفه الاستعراض الدولي لصياغة وتنفيذ السياسات الوطنية للشباب^(١٧٦). إذ يصعب قياس فعالية السياسة من دون وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية للشباب. فهي لا تزال وثيقة بحاجة إلى ترجمة فعلية على أرض الواقع من خلال استراتيجيات وبرامج محددة. وما لم يتم تخصيص الموارد ووضع أنشطة ومؤشرات محددة لبرامج الخطة الوطنية وتنفيذها، كما قد ذكرنا سابقاً في هذا الدليل، يكون قياس فعالية السياسة غير واقعي وصوري.

وفي هذا السياق، يواجه صانعو السياسات تحدياً رئيسياً في تطوير أدوات قياس الأثر النوعية والكمية لمبادرات السياسة الوطنية للشباب. فإن تحديد ووضع آليات التنفيذ للسياسة تلعب دوراً مهماً في عملية القياس هذه. وتشير تجارب الدول والأبحاث إلى أن الحجم الأكبر لقياس فعالية السياسة يجرى على المستويات المحلية، وأن أكثر الأدوات المستعملة لهذا الغرض هي التالية:

- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية للتنمية الشبابية (مثل مؤشر تنمية الشباب YDI)؛

- التدقيق السنوي في سياسة الشباب؛

- وضع بيانات قاعدة الأساس.

وسوف نتناول هذه الأدوات في هذا الفصل مع بعض الأمثلة المتاحة.

يجدر بالذكر، أن بعض منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيسف، تقوم بقياس فعالية السياسات من خلال تقييم الآثار (impact evaluation). ويعمل هذا القياس على مجموعة من المنهجيات تحدّد إلى أي مدى يمكن ربط النتائج الملحوظة على أرض الواقع في تدخلات البرامج أو مشاريع السياسات ذات الصلة^(١٧٧). ويتناول القياس عدة نتائج، منها: استيعاب الخدمات العامة، وتحسين الوضع التغذوي، وأفضل سجلات نقاط الاختبارات، والمداخل الأعلى وغيره. وقياس الفعالية في هذه الحالة، يعكس رصد النتائج الذي يقيس ما إذا كان قد تم تحقيق الأهداف، يساعد في الإجابة عن الأسئلة الرئيسية لصنع السياسات القائمة على قاعدة الأدلة، مثل:

✓ ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح؟

(١٧٦) UNESCAP 9-116

(١٧٧) UNICEF, (January, 2010). CHILD POVERTY INSIGHTS: Measuring policy effectiveness through impact evaluation. UNICEF policy and practice. International Initiative for Impact Evaluation (3ie). http://www.unicef.org/socialpolicy/files/Insights_jan2010_ENG%282%29.pdf

✓ أين يصلح، ولماذا، وما هي التكلفة؟

وهذا مما يجعل قياس الفعالية جزءاً لا يتجزأ من الجهود القائمة لتحسين التنمية وتحقيق نتائج أفضل.

٢- تطوير قائمة مؤشرات رئيسية للتنمية الشبابية

تعاني معظم الدول حول العالم من نقص حاد في البيانات لفئة لشباب المصنفة حسب العمر والجنس، مما ينعكس سلباً على التنمية الشبابية بشكل عام، وعلى وضع السياسات وتطوير خطة العمل والبرامج، وتحديد الأهداف الواقعية القابلة للقياس والتحقيق ضمن مدة زمنية محددة.

ويقدم برنامج العمل العالمي للشباب وخطة الكومنولث للعمل من أجل تمكين الشباب ٢٠١٥-٢٠٠٧ (PAYE) أطراً فعالة ويحددان أولويات ومؤشرات مرتبطة بها وبالأهداف الإنمائية للألفية، تساعد الدول على المضي قدماً في تطوير التنمية الشبابية، وإدماجها/دمجها بالخطط الوطنية العامة والقطاعية. ومع ذلك تبقى القوائم الوطنية للمؤشرات للمنظمة للتنمية الشبابية شبه معدومة مما يعيق عملية التطوير التنموي، وبشكل خاص تلك التي تُعنى التنفيذ والرصد والتقييم. وما يزيد على وضع القياس تخلفاً، هو موقف الحكومات في البدء وحذرهما من قياس التقدم المحرز في مجال تنمية الشباب.

وفي سياق الدفع قدماً بعملية قياس التنمية الشبابية، يقوم حالياً عدد من منظمات الأمم المتحدة ومجموعة الكومنولث على التعاون لصياغة واختبار وتقييم طرق مختلفة من أجل إنشاء تعريف أوسع للتنمية الشبابية وإيجاد مؤشرات شاملة لرصد وقياس تنمية الشباب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية^(١٧٨).

إن المؤشرات المرجعية لتنمية الشباب هي قياسات تدل على حالة هذه الفئة في البلاد. وهي علامات حيوية ومعايير باستطاعتها قياس فعالية سياسات الشباب التنموية. يجدر بالذكر، أن تقرير^(١٧٩) "اجتماع خبراء مؤشرات سياسة الشباب" في عام ٢٠٠٣ أشار إلى أنه يجب التمييز بين مؤشرات النوايا للسياسة الشبابية وتفسير فعاليتها بما يتعلق بالعناصر المكونة لهذه السياسة.

وتتوفر عدة مصادر وأدوات يمكن استخدامها لتطوير المؤشرات الوطنية، ومنها ما يلي:

• الأمم المتحدة^(١٨٠) - جدول المؤشرات المرصودة من المنظومة التابعة لها؛

• دليل مشاركة الشباب للإسكاب (UNESCAP)؛

• برنامج الكومنولث للشباب لوضع مؤشر التنمية للشباب ٢٠٠٠؛

• قائمة من المؤشرات السياسية الوطنية للشباب لدول الكومنولث الآسيوي (١٩٩٥)؛

(١٧٨) SPW/ DFID-CSO 101 – 117. Country Level Indicators. Section 18.

(١٧٩) EU DoYS, (2003). Experts on Youth Policy Indicators. Third and Concluding Meeting, Final Report. Online http://www.coe.int/t/dg4/youth/Source/Resources/Documents/2003_YP_indicators_en.pdf publication.

(١٨٠) UNDESA. Available indicators on youth, monitored by the UN system. <http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/youthindicatorsexist.pdf>

• إعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب وخطة عمل براغا للشباب (١٩٩٨) (المفصلة في الملاحق ٢ و ٣) وقوائم مراجعة مفيدة لتقييم وبناء وظيفي لمؤشرات تنمية الشباب.

أدناه مثال عن المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية السياسات الشبابية، الناتجة عن الاجتماع الإقليمي لدول الكومنولث الآسيوية في عام ١٩٩٥ (الإطار ٣٩) ^(١٨١).

الإطار ٣٩ - المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية السياسات الشبابية - لبلاد الكومنولث الآسيوية ١٩٩٥

في الاجتماع الاستشاري الإقليمي لدول الكومنولث الآسيوي، تم تحديد عدد من المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية سياسة شباب:

- تحسين المؤشرات كمية ونوعية المتعلقة بالمناطق الاستراتيجية ذات الأولوية، مثل الصحة والبطالة ومحو الأمية؛
- زيادة درجة مشاركة الشباب؛
- زيادة مستوى رضا الشباب كما يتضح من المؤشرات، من خلال تناقص السلوك المعادي للمجتمع، وإزدياد استخدام خدمات الشباب؛
- ازدياد مستوى رضا أصحاب الشأن / المصلحة؛
- تحسين التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة؛
- تعزيز التزام من قبل الحكومة كما يدل على ذلك:
 - زيادة الالتزام المالي
 - الاعتراف بأهمية شؤون الشباب
- وضع أهداف محددة؛
- زيادة وعي مختلف الوزارات عن الشباب، وتخصيص الموارد لتعزيز اهتمامات هذه الفئة؛
- إنشاء مؤسسات جديدة والخدمات تعنى بالشباب؛
- تعزيز مكانة الوزارات والوكالات الرائدة بالشباب؛
- تحسين العدالة والوصول للمجموعات الفرعية للشباب، ومنها الشابات والمحرومين بصفة خاصة؛
- زيادة الوعي في المجتمع عن قضايا الشباب؛
- زيادة تركيز وسائل الإعلام على قضايا الشباب؛
- مستوى الاعتراف من قبل المجتمع الدولي والجهات المانحة لمبادرات الشباب.

٣- التدقيق السنوي في سياسة الشباب

يقوم تدقيق السياسة الشبابية على توضيح الصورة العامة للتقدم المحرز عفي المحاور والأولويات التي حددتها السياسة. وذلك بهدف إدماج/دمج أكبر للشباب وقضاياهم واستخدام أفضل معايير للجودة. وتغير الجهات المانحة هذه العملية أهمية كبيرة في جهودها لدفع عجلة التنمية الشبابية المتكاملة. وتملك معظم الوكالات المانحة أطر تحليل للنوع الاجتماعي (المطبق أيضاً على الشباب) يساعد في توجيه وتحسين نوعية الاندماج الاجتماعي في كافة جوانبه.

يمكن إجراء هذا التدقيق سنوياً، من خلال مراجعة التقارير الواردة من جميع الوكالات ذات الصلة. ومن المستحسن استخدام خبراء تدقيق/تقييم مستقلين وذلك لضمان الموضوعية. ومن الضروري توزيع تقرير التدقيق على جميع الجهات الرئيسية المشاركة للإطلاع عليه والعمل على تحسين وتعديل العناصر أو الإجراءات في الخطة أو البرامج أو المشاريع.

وفيما يلي مثال من دراسة عن التدقيق الشامل الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في النيبال لسياسة الشباب. ويمكن استخدام هذا التدقيق لأمرين أساسيين: الأول هو التمويل، والثاني إدراج نتائج ضمن آليات التقييم الاجتماعية، وذلك لإضفاء الطابع المؤسسي على إدماج/دمج الشباب (الإطار ٤٠) (١٨٢).

الإطار ٤٠- النيبال- تدقيق شامل للسياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٩ - دراسة

في عام ٢٠٠٩ بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في النيبال بعملية وضع استراتيجيته القطرية للشباب. وبدأت هذه العملية على النحو التالي:

- إجراء تقييم الطريقة التي يتم فيها إشراك الشباب في التنمية في ذلك الوقت، من خلال برامج الصندوق وداخل المنظمة؛
- قيام فريق مشروع توجيه الشباب (YGP) بالمساعدة في التدقيق بوضع استبيان؛
- قيام فريق للأمم المتحدة في النيبال (UNCT) والصندوق بمساعدة الفريق الاستشاري للشباب في الأمم المتحدة في النيبال لتطوير أداة تقييم أكثر تفصيلاً، ويشار إليها بـ "بطاقة الأداء للشباب". وكانت مهمة الفريق الاستشاري هي التحفيز لاستخدام "بطاقة الأداء للشباب" كمعيار لفرق للأمم المتحدة في النيبال لتطوير استراتيجية عمل قطرية منسقة للشباب.

المشاكل المطروحة:

- على المنظمات الساعية إلى تعميق مستوى عملها مع الشباب، أن تجري تقييماً للنظم الداخلية الخاصة بها، فضلاً عن برامجها؛
- يوجد حالياً نقص في أدوات التدقيق لتقييم حالة وقضايا الشباب ضمن منظمات الأمم المتحدة. وهذا أمر عصيب في بلد تملك سكانه تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ عاماً.

الأهداف:

- تمكين المنظمات لفهم وتحليل جهودها الحالية مع الشباب؛
- إشراك الموظفين في التفكير بكيفية إشراك الشباب بشكل أكبر؛
- اعتبار قضايا الشباب بشكل شامل عبر المنظمة، والنظر في إدماجهم/دمجهم.

الشباب كمستفيدين:

نتائج التدقيق تؤثر بشكل غير مباشر على جميع الشباب المستفيدين من عمل المنظمة.

الشباب كشركاء:

قام اثنا عشر شابًا من شباب الفريق الاستشاري، وتتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٢٩ بتصميم "بطاقة الأداء" والمراجعة وإقامة الوحدات التجريبية، واتخاذ القرارات المشتركة مع الكبار. ويضمن هذا الفريق مشاركة شابات من مجتمعات عرقية غير ممثلة بشكل صحيح.

العملية:

- تم تطوير "بطاقة الأداء" من قبل "الفريق الاستشاري" وموظف الصندوق لبرنامج الشباب، بناء لمعايير تنظيم الأسرة (IPPF) واستبيان "فريق مشروع توجيه الشباب" و "بطاقة أداء النوع الاجتماعي" للأمم المتحدة؛
- جرى ضمان التطبيق العملي لهذه الأدوات عبر دعم الصندوق في نوفمبر ٢٠٠٩ وإرسال اثنين من أعضاء الفريق الاستشاري لإجراء وحدتين تجريبيتين في منطقة دانغ ووسط غرب نيبال؛
- قام الأعضاء في دانغ بزيارة ١٠ لجان من التنمية القروية، وتفاعلوا مع الفتيات المشاركات في مشروع الصندوق "اختر فصولك الدراسية للمستقبل". ومع الشباب والمتقنين الأقران من النوادي المحلية/المنظمات وجناح الشباب في جمعية تنظيم الأسرة في نيبال؛
- كما زار الأعضاء أطفال محليين من أندية الأطفال التي تدعمها اليونيسف في العمل اللامركزي للطفولة وبرنامج المرأة، وكذلك المقيمين الذين تم تدريبهم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية المشاريع الصغيرة في دانغ؛
- قدمت نتائج زيارة التقييم هذه إلى فريق الأمم المتحدة في النيبال للمصادقة عليه كأداة لدليل القياس، ولكي تدرج في خطة العمل السنوية للصندوق لعام ٢٠١٠.

النتائج:

- رأى الصندوق في النيبال أن هذه الوسيلة كانت فعالة لتقييم جهود المنظمة الشبابية الحالية التي تبذل، والبداية في عملية وضع الاستراتيجيات للشباب؛

- أقرّ الصندوق مراجعة الحسابات على النحو التالي

- أقرت السلطات المحلية بفعالية هذه الوسيلة لجمع آراء الشباب على مستوى القاعدة الشعبية؛
- تغير منظور الشباب، لا سيما المسؤولين فيهم على مستوى السلطات المحلية والبلديات.

الدروس المستفادة:

-يتوجب استخدام أدوات تدقيق مختلفة، بسبب المشاركة المتنوعة لمنظمات الشباب على مستويات متفاوتة؛

-تأكد الصندوق من الإفادة الكبيرة في استخدام الاستبيان الذي وضعه وأجراه "فريق مشروع توجيه الشباب" لإجراء تقييم سريع واسع النطاق، وكذلك لنقل وفهم الصورة المفصلة لمستوى مشاركة المنظمة مع الشباب من خلال "بطاقة الأداء"؛

-من المفيد أن ينفذ الشباب عملية "بطاقة الأداء"، وأن يلتزم بها المسؤولون الكبار في المنظمة؛

-إن "بطاقة الاداء" آلية مفيدة لدعم عمليات التغيير التنظيمي، حيث يوجد التزام وقيمة لاستخدام النهج التشاركي.

التحديات المحتملة:

-تأمين الوقت الكافي للموظفين للتفكير وإعطاء ملاحظاتهم، وهذا يتطلب دعماً من الموظفين الكبار؛

-تشجيع الموظفين للحصول على ردود نزيهة ومفتوحة حيال نجاحاتهم وجهودهم والتحديات التي يواجهونها

ضمان التزام المنظمة العمل بالنتائج والتوصيات.

٤- وضع بيانات قاعدة الأساس

تستخدم قاعدة الأساس لمعرفة مدى انتشار أي مشكلة والاتجاهات الإيجابية في المجتمع التي يمكن أن تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال فهم أفضل للصورة الكبرى. وقاعدة الأساس هي معيار قياس التغييرات المتتالية، عبر زمن معين، الناتجة عن تنفيذ برامج ومشاريع تنموية محددة. وهي تمكن رصد تأثير التدخلات وتقييم مدى نجاح النتائج وبالتالي السياسة ذات الصلة.

تتخذ أغلب قرارات السياسة بناء على تفسيرات قاعدة الأساس. وترتبط جودة القرارات بجودة وحجم بيانات قاعدة الأساس ذات الصلة. فهي المعيار الذي يعتمد عليه الخبراء لتحليل الواقع، وتحديد المشاكل والفئات المستهدفة والأهداف وأفضل طرق التدخل، ورصد النتائج، وتقييم نجاح السياسة من خلالها. ويمكن لقاعدة الأساس أن تساعد صانعي السياسة في اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتطوير الاستراتيجيات وتوقيت بدء أو إنهاء التدخلات، أو تعديلها.

كما أن بيانات قاعدة الأساس تساعد على معرفة ما إذا كانت المنهجيات المستخدمة صالحة أو غير صالحة من خلال التغييرات الحاصلة ومقارنتها مع بيانات قاعدة الأساس. والمؤشرات هي أداة القياس التي يمكن استخدامها لقياس شيء ما، الفترة الزمنية المراد قياسها، والتغيير الحاصل في الاتجاهات.

وتكمن أهمية بيانات قاعدة الأساس في شمولية المعلومات وجودتها، خاصة تلك التي جُمعت على مدى فترة من الزمن. فعملية وضع السياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها يتطلب بيانات أساسية لقياس التقدم نحو تحقيق النتائج المرجوة مع استخدام مؤشرات محدّدة مسبقاً.

وبسبب الأهمية البالغة لدور بيانات قاعدة الأساس لا بد للحكومات من وضع استراتيجية طويلة الأمد للمعلومات تتضمن جمع البيانات عن رفاه وتنمية الشباب بشكل مستمر، ولتحقيق هذا الهدف، يستوجب بناء قاعدة بيانات موحدة.

وبالرغم من هذه الأهمية، فإن قدرات معظم البلدان في جمع البيانات ضعيفة لدرجة تستدعي اهتمام الحكومات الجدي من أجل تعزيز قدرات الوزارات أو الهيئات الرائدة المسؤولة عن الشباب في منطقة غربي آسيا، في مجال جمع المعلومات، على الصعيدين الوطني والإقليمي. كذلك، فإن التنسيق مغيب أو غير كاف بين المؤسسات الرسمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل توحيد جمع البيانات ومنهجيات التقييم. وهذا مثال عن خبرة البرازيل في تطوير مؤشر تنمية الشباب بشراكة مع منظمة اليونيسكو (الإطار ٤١) (١٨٣).

الإطار ٤١ - البرازيل - اليونيسكو - النموذج البرازيلي لتطوير بيانات: مؤشر تنمية الشباب

- تم تطوير مؤشر تنمية الشباب (YDI) كشراكة بين حكومة البرازيل ومنظمة اليونيسكو لضمان ملكيتها كأداة فعالة للوضع السياسة الوطنية للشباب؛
- استخدمت الحكومة البرازيلية مؤشر التنمية للشباب كإطارا للرصد وتقييم التنفيذ للسياسة الوطنية للشباب، وعلى أساسه أعد أول تقرير لتنمية الشباب، والذي غطى سبعة وعشرين ولاية برازيلية وصدر عام ٢٠٠٣؛
- قدم المؤشر معايير محددة تم إدماجها في صياغة أول سياسة وطنية للشباب؛
- اعترف تقرير الشباب العالمي لعام ٢٠٠٥، بفعالية نموذج مؤشر تنمية الشباب البرازيلي كأداة لتطوير السياسة. وأوصت بتكييفها في المؤشر العالمي لتنمية الشباب، فضلا عن اعتماده على الصعيد الوطني.

المراجع

١-	تقرير السكان والتنمية العدد الرابع، الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٩. http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/sdd-09-6-a.pdf .
٢-	ورقة تقييم دمج النوع الاجتماعي في استراتيجيات الشباب: عرض حالة فلسطين ومملكة البحرين. الإسكوا، بيروت ٢٠١١. http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf .
٣-	أسعد وفهيمي. الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة ديمغرافية أو تحدي. مكتب مرجعية السكان، واشنطن ديس. ٢٠٠٧. http://www.prb.org/pdf07/YouthinMENA_Arabic.pdf .
٤-	الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار المفاهيمي، اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).
٥-	هندوسة، ه. (٢٠٠٧)، البحث عن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي للتحويل في المنطقة العربية. صندوق الأوبك للتنمية الدولية. (OFID-OPEC) فيينا، النمسا. دار دروكراري إدلباخ للنشر. http://www.ofid.org/publications/pdf/pamphlet/ofid_pam37w.pdf
٦-	الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية: هجرة الشباب في البلدان العربية (العدد الثالث). ٢٠٠٩. http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-09-TP7-a.pdf
٧-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية العربية: تحديات الأمن البشري في الدول العربية (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩) ١٠٩. علي عبد القادر وخالد أبو اسماعيل، تحديات التنمية للمنطقة العربية: منهج للتنمية البشرية (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، ٢٠٠٩) ٣٢-٣٣. http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx .
٨-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الشباب العربي يخطون للأهداف الإنمائية للألفية. (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦) ٦-١٠. مطبعة الطلائع http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/arabyouthmdgs-06a.pdf .
٩-	فيتزجيرالد، ر. (٢٠٠٢)، جعل الدمج عملياً. (Making Mainstreaming Work) مركز بحوث السياسات الأوروبية، خاص بجامعة غلاسكو http://www.heide-ruehle.de/heide/artikel/276/doc/makingmainstreamingworkextstudy.pdf .
١٠-	شعبان، ج. (٢٠٠٨) تكاليف إقصاء الشباب في الشرق الأوسط. مركز (wolfenhson) للتنمية (مبادرة الشرق الأوسط للشباب)، كلية دبي للاقتصاد. http://www.shababinclusion.org/content/document/detail/983 .
١١-	الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإطار المفاهيمي، اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا. (بيروت، آذار/مارس ٢٠١١).
١٢-	Denstad, F. (Sept, 2009). Youth Policy Manual: How to develop a national youth strategy. Council of Europe Publishing, Strasbourg. http://book.coe.int
١٣-	UN-ESCWA/UNPY, 2010. "International Year of Youth: Dialogue and Mutual Understanding – Regional Overview: Youth in the Arab Region". UN publication, NY http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf
١٤-	United Nations (2008). Youth and the United Nations, Frequently Asked Questions http://www.un.org/esa/socdev/unyin/qanda.htm
١٥-	الأمم المتحدة، الإسكوا، تحليل نتائج استبيان الإسكوا حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب. استنتاجات ومقترحات، ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات. بيروت، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/sdd-09-6-a.pdf
١٦-	ديردن، فيليب ن. نهج الإطار المنطقي (LFA). (نوفمبر، ٢٠٠٥). http://www.ecode.es/marco_logico/pdf/26.pdf
١٧-	OECD, (April, 2003). PUBLIC SECTOR TRANSPARENCY AND INTERNATIONAL INVESTMENT POLICY. OECD online publication. http://www.oecd.org/dataoecd/45/22/2506884.pdf

UNDP, Programme on Governance in the Arab Region: Transparency and Accountability. http://www.pogar.org/arabic/governance/transparency.asp	-١٨
The United Nations Millennium Declaration (A/RES/55/2). 2000. http://www.un.org/millennium/summit.htm	-١٩
Report of the International Conference on Financing for Development-Monterrey Consensus http://www.un.org/esa/ffd/aconf198-11.pdf(A/CONF.198/11). 2002.	-٢٠
United Nations Convention Against Corruption (A/58/422). 2003. http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-e.pdf	-٢١
OECD, (July, 2001). PUMA Policy Brief No 10. Engaging Citizens in Policy-Making: Information, Consultation and Public Participation. http://www.oecd.org/dataoecd/24/34/2384040.pdf	-٢٢
ILO, 2009. How to Engage Youth in Policy-Making? http://www.ilo.org/public/english/employment/ven/downloads/youthguide/part3_how.pdf	-٢٣
ODI. Ahmed, Z (2006). Interventions of CSOs towards the First youth Policy of Pakistan. CSO Case Study 4. ODI Research and Policy in Development online publication. http://www.odi.org.uk/resources/docs/3615.pdf	-٢٤
SPW/DFID-CSO Youth Working Group. (March, 2010). Youth Participation in Development. DFID online publication. http://www.odi.org.uk/resources/docs/194.pdf	-٢٥
Davies, P. (2004). Is evidence-based government possible? http://www.nationalschool.gov.uk/policyhub/downloads/JerryLeeLecture1202041.pdf	-٢٦
Higgins JPT, Green S (editors). Cochrane Handbook for Systematic Reviews of Interventions. The Cochrane Collaboration, 2009. www.cochrane-handbook.org	-٢٧
SPW / DFID-CSO, (2010). Youth Participation in Development: A Guide for Development Agencies and Policy Makers. DFID online publication. http://www.ygproject.org/case-study/national-youth-policy	-٢٨
USAID, Lush et al., (2000:21). The Policy Circle. The Importance of High-level Support and Policy Champions. Online publication. http://www.policyproject.com/policycircle/content.cfm?a0=3	-٢٩
EuroMed, (2004). STUDIES ON YOUTH POLICIES IN THE MEDITERRANEAN PARTNER COUNTRIES: JORDAN. Online publication. www.euromedyouth.net	-٣٠
UN-ESCAP, (1999). National Youth Policy Formulation Manual. http://www.unescap.org/esid/hds/pubs/2286/s9.pdf	-٣١
DFID, (2006). Learning from the Renewable Natural Resources Research Strategy. Online publication. http://www.dfid.gov.uk/r4d/pdf/ThematicSummaries/Brief5_Effective_policy_advocacy.pdf	-٣٢
International Alliance. Advocacy in Action: A Toolkit for NGOs and CBOs Responding to HIV/AIDS. Online publication. http://www.aidsalliance.org/publicationsdetails.aspx?id=142	-٣٣
ORS, REISMAN et al. (2007). A GUIDE TO MEASURING ADVOCACY AND POLICY. Annie E. Casey Foundation online publication. http://www.aecf.org/upload/PublicationFiles/DA3622H5000.pdf	-٣٤
ECORYS, (2011). Assessing practices for using indicators in fields related to youth. ECORYS online publication. www.uk.ecorys.com	-٣٥
الأمم المتحدة (الإسكوا) / مؤسسة التنمية الأسرية، (آذار، ٢٠٠٩). "اجتماع خبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج الشباب في عملية التنمية". أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. www.escwa.org.lb	-٣٦
الأمم المتحدة (الإسكوا)، (آذار/مارس ٢٠١١). "متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا: السياسات الوطنية للشباب". الدورة الثامنة - البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت. http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf	-٣٧
الأمم المتحدة (الإسكوا)، (كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٨). "تقرير ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات". http://css.escwa.org.lb/sdd/484/info_note_ar.pdf	-٣٨

Chaaban, J. (May 2008), The Costs of Youth Exclusion in the Middle East. Wolfenhson Center for Development (Middle East Youth Initiative), Dubai School of Economics. http://www.shababinclusion.org/content/document/detail/983/	-٣٩
الأمم المتحدة (الإسكوا)، (٢٠٠٩). تقرير السكان والتنمية العدد الرابع. الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. الأمم المتحدة، نيويورك. http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/sdd-09-6-a.pdf .	-٤٠
UNFPA, (2003). State of World Population 2003. Investing in adolescent: health and rights. http://www.unfpa.org/swp/2003/pdf/english/swp2003_eng.pdf UNFPA New York publication.	-٤١
وزارة الشباب والرياضة. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للطلان والشباب. السلطة الوطنية الفلسطينية. http://www.masader.ps/p/files/Youth-National-Strategy.pdf . (رام الله، ٢٠١٠)	-٤٢
South Africa, (March, 2009). National Youth Policy 2009 – 2014. Online publication. http://www.thepresidency.gov.za/MediaLib/Downloads/Home/Publications/YouthPublications/NationalYouthPolicyPDF/NYP.pdf	-٤٣
United Nations (2008). Youth and the United Nations, Frequently Asked Questions. http://www.un.org/esa/(3)socdev/unyin/qanda.htm	-٤٤
الأمم المتحدة، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، A/RES/50/81. http://www.un.org/documents/ga/res/50/a50r081.htm	-٤٥
Rosen, J (2000). Formulating and Implementing National Youth Policy: Lessons from Bolivia and the Dominican Republic – Key to Success. Focus on Young Adults. Online publication. http://www.fhi360.org/NR/rdonlyres/ermaun2ifcr356t7xviikxrrbjsg25g7ejy6vps5rixbfh4rz527ik4ry3hznklml64szgxbgavfvp/Youth%2bPolicy%2bbolivia%2band%2bDR.pdf	-٤٦
الجريدة الرسمية العدد (٩٤٩). مرسوم سلطاني ٢٠١١/١١٧ بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها. http://www.mola.gov.om/maraseem/949/117-2011.pdf . (عُمان، ٢٠١١).	-٤٧
وزارة الشباب والرياضة، (٢٠١١). الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٧-٢٠٣١. (الخرطوم، السودان ٢٠١١). http://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=8&ved=0CGcQFjAH&url=http%3A%2F%2Fwww.mys.gov.sd%2Fupload%2Fstrategie.docx&ei=g_u0T-PUNOTk4QSb0amuDg&usq=AFQjCNEok0u7XPREM0AHt7rMECxhrL_65Q&sig2=5TiczKwsjMNv5Sh9hqwabA	-٤٨
الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة (١٩٩٦)، (A/RES/50/81)، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. http://www.un.org/documents/ga/res/50/a50r081.htm	-٤٩
UNEP, (2010). BEYOND THE TALK: ENGAGING STAKEHOLDERS IN BIOENERGY DEVELOPMENT. Issue Paper No 4. Online publication. http://www.unep.fr/energy/bioenergy/issues/pdf/Issue%20Paper%204_Stakeholder%20Engagement_Illustrated%20copy.pdf	-٥٠
WWF-US / ARTEMIS Services, (2005). Cross-Cutting Tool Stakeholder Analysis. Resources for Implementing the WWF Standards. Online publication. https://intranet.panda.org/documents/folder.cfm?uFolderID=60976	-٥١
Rietbergen-McCracken, J. Participatory Policy Making. Policy and Planning. Civicus / pg Exchange online publication. http://www.pgexchange.org/images/toolkits/PGX_F_ParticipatoryPolicy%20Making.pdf	-٥٢
ESCAP, (2001). Assessment of National Youth Policies for Further Implementation of the World Programme of Action for Youth to the Year 2000 and Beyond. Youth Policy, online publication. http://www.escap-hrd.org/youth/ypol.htm	-٥٣
WWF, (Dec, 2006). Define Situation Analysis. Resources for Implementing the WWF Project & Programme Standards. Panda.org online publication. https://intranet.panda.org/documents/folder.cfm?uFolderID=60977	-٥٤
GTZ, (April, 2002). Hands on! A Manual for Working with Youth on Sexual and Reproductive	-٥٥

Health. Supraregional Project: Innovative Approaches in Reproductive Health. Universum Verlagsanstalt publication, Wiesbaden. http://www.evaplan.org/pub/grafik/pdf/handson.pdf	
USAID, (2004). Conducting a Situation Analysis of OVC: A Framework and Resource Guide. USAID Bureau for Africa – (AFR / SD) online publication. http://www.ovcsupport.net/s/library.php?id=557	-٥٦
UNESCAP, (1999). National Youth Policy Formulation Manual. Online publication. http://www.unescap.org/stat/meet/rrg3/twsa-module1.pdf	-٥٧
MDF. MDF Tool: Problem Tree Analysis. Online publication. http://www.toolkitsportdevelopment.org/html/resources/91/910EE48E-350A-47FB-953B-374221B375CE/03%20Problem%20tree%20analysis.pdf	-٥٨
Cyr, A. & deLeon, P. (1975). Comparative Policy Analysis. This article was an introduction for the December 1975 issue of Policy Sciences, Vol 6, No. 4. Rand publication. http://www.rand.org/pubs/papers/2008/P5458.pdf	-٥٩
الأمم المتحدة (الإسكوا)، (٢٠١٠). تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة. نيويورك. http://pdwa.escwa.org.lb/uploads/nv4192102.pdf	-٦٠
UNICEF, (2007). Child poverty in perspective: An overview of child well-being in rich countries. Report Card 7. UNICEF, Innocenti Research Center. Online publication. http://www.unicef-irc.org/publications/pdf/rc7_eng.pdf	-٦١
ICNYP / GTZ- BMZ (2005). COMPARATIVE ANALYSIS OF NATIONAL YOUTH POLICIES. Sectoral Project “Promotion of children and youth as a target group in development cooperation”. GTZ online publication. http://www.unicef.org/lac/spbarbados/Planning/Global/Youth/en-NeuICNYPComparativeStudyonNYPsaktuell-2005.pdf	-٦٢
الأمم المتحدة (الإسكوا). متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا: السياسات الوطنية للشباب. الدورة الثامنة، البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت. بيروت، (آذار/مارس، ٢٠١١). http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf	-٦٣
UNDP Evaluation Office, (January 2006), EVALUATION OF GENDER MAINSTREAMING IN UNDP. New York, USA. http://www.undp.org/evaluation/documents/eo_gendermainstreaming.pdf	-٦٤
European YouthForum. THE EUROPEAN YOUTH CAPITAL POLICY TOOL KIT. Online publication. http://www.youthforum.org/CAPITAL/images/stories/POLICY_TOOL_KIT-ALL-LINKS.pdf	-٦٥
CommonwealthYouthProgramme, (2008). YOUTH MAINSTREAMING AS A STRATEGIC TOOL FOR YOUTH DEVELOPMENT. Commenwealth Secretariat. Online publication. http://www.thecommonwealth.org/files/178082/FileName/YMM_08_5A-1PAP-YM.pdf	-٦٦
USAID - The Women in Development (WID) IQC, (2003). Gender Assessment for USAID/Jordan. http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/pubs/Jordan_Gender_Assessment.pdf	-٦٧
USAID / LGU Unit, (2005). Advocacy Trainer’s Manual. Deliverable No. 6, p 15. USAID online publication. http://erc.msh.org/LEAD_CD/N_Advocacy_Behavior_Change/Advocacy_Trainers_Manual.pdf	-٦٨
Public Health Law Center, (July, 2010). POLICY DRAFTING CHECKLISTS. PHLC Online publication. http://publichealthlawcenter.org/sites/default/files/resources/ship-fs-policydraftingchlist-2010.pdf	-٦٩
WHO / CAH, (2004). Making Policy Happen: Lessons from countries on developing national adolescent health and development policy. http://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=6&sqi=2&ved=0CEIQFjAF&url=http%3A%2F%2Fwww.expandnet.net%2FPDFs%2F2f.%2520Making%2520Policy%2520Happen.doc&ei=00eQT52HilV8gOv9OGIBQ&usg=AFOjCNEpHRQHi_vOVm2EvRlu0dJjMLAtSg&sig2=W-pEqilRq8ougr330oeHvg	-٧٠

Kenya MoYA, (July, 2007). KENYA NATIONAL YOUTH POLICY. SESSIONAL PAPER N0. 3. www.youthaffairs.go.ke	-٧١
Ghana MoYS, (August, 2010). National Youth Policy of Ghana. Online publication. http://www.ghana.gov.gh/documents/nypolicy.pdf	-٧٢
المؤسسة العامة للشباب والرياضة البحرينية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (UNDP) الاستراتيجية الوطنية للشباب: مملكة البحرين ٢٠٠٥-٢٠٠٩. ص. ١٢. طبعة ورقية.	-٧٣
UNEP, (August, 2009). Integrated Policymaking for Sustainable Development: A reference Manual. P44. UNEP online publication. http://www.unep.org/pdf/UNEP_IPSD_final.pdf	-٧٤
UNICEF. A UNICEF Guide for Monitoring and Evaluation: Making a Difference?. Online publication. http://www.unicef.org/reseval/index.html	-٧٥
SPW/ DFID-CSO Youth Working Group, (2010). Youth Participation in Development: A Guide for Development Agencies and Policy Makers. Online publication. http://www.ygproject.org/case-study/country-level-indicators	-٧٦
UNESCAP / ILO, (2008). Integrating youth action plans into national policies. Workshop Report Session 9. http://www.unescap.org/epoc/pdf/escap-ilo-Session%209-integrating%20youth%20plans.pdf	-٧٧
نوبل/ بيريرا / سونه، (٢٠١١). "الشباب في المناطق الحضرية في منطقة المحيط الهادئ". http://www.undppc.org.fj/resources/article/files/UrbanYouth in the Pacific.pdf .	-٧٨
المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ووزارة الشباب والرياضة ، ٢٠٠٥. الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ٢٠٠٦-٢٠١٥. http://www.yemen.gov.ye/portal/Portals/15/upload/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%AA%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf	-٧٩
ILO, (2002). Youth Employment in Solomon Islands. Japan Tripartite Regional Meeting on Youth Employment in Asia and the Pacific. Bangkok, (27 February – 1 March 2002). National youth Policy, p 11. Online publication. http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok/conf/youth/con_stu/solomon.pdf	-٨٠
Nigeria MoYS, (2009). Draft Action Plan and Implementation Strategy for the National Youth Policy 2009 – 2014. UNFPA Nigeria online publication. http://nigeria.unfpa.org/pdf/sapyp20092014.pdf	-٨١
UNECA. Critical Capacities for Effective Socio-Economic Policy Analysis and Management. Conference of African Ministers. Online publication. http://www.uneca.org/eca_resources/Major_ECA_Websites/conference_of_ministers/20/cm20-8e.htm	-٨٢
UNICEF, (January, 2010). CHILD POVERTY INSIGHTS: Measuring policy effectiveness through impact evaluation. UNICEF policy and practice. International Initiative for Impact Evaluation (3ie). http://www.unicef.org/socialpolicy/files/Insights_jan2010_ENG%282%29.pdf	-٨٣
EU DoYS, (2003). Experts on Youth Policy Indicators. Third and Concluding Meeting, Final Report. Online publication. http://www.coe.int/t/dg4/youth/Source/Resources/Documents/2003_YP_indicators_en.pdf	-٨٤
UNDESA. Available indicators on youth, monitored by the UN system. http://www.un.org/esa/socdev/nyin/documents/youthindicatorsexist.pdf	-٨٥
AUC / UNFPA. AFRICAN Youth Development and Empowerment: Sharing Experiences that Work. AUC, p19. Online publication. http://www.uneca.org/adfv/docs/AFYouthDEV_ENG.pdf	-٨٦

روابط للموارد

قائمة روابط لأدوات صياغة السياسة

١-	منتدى الشباب الاوروبي: مجموعة أدوات العاصمة. http://www.youthforum.org/CAPITAL/images/stories/POLICY_TOOL_KIT-ALL-LINKS.pdf
٢-	الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) أدوات لوضع السياسات. http://www.youth-policy.com/index.cfm?page=Tools
٣-	الأمم المتحدة جعل الالتزام مهم. http://social.un.org/index/Youth/Whatcanyoudo/Toolkits.aspx
٤-	الأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة، سبل العيش المستدامة والتشاركية لصنع السياسات: قضايا وأجوبة. http://www.fao.org/docrep/006/ad688e/ad688e03.htm
٥-	UN-INSTRAW / DCAF. National Security Policy-Making and Gender. http://www.international-alert.org/sites/default/files/publications/Cover_National_securityPolicy_Gender.pdf
٦-	UNICEF. Policy advocacy and budget analysis http://www.unicef.org/adolescence/cypguide/resourceguide_policy.html
٧-	United Nations. PRIVATE SECTOR TOOLKIT FOR WORKING WITH YOUTH. http://social.un.org/youthyear/docs/PrivateSectorKit.pdf
٨-	UNFPA. The Programme Managers Planning, Monitoring and Evaluation Toolkit. http://www.unfpa.org/monitoring/toolkit.htm
٩-	أدوات القوة للتأثير. http://www.policy-powertools.org
١٠-	المعهد الدولي للبيئة: تعلم المشاركة والعمل. http://www.planotes.org/pla_backissues/43.html
١١-	البنك الدولي: مجموعة مختارة من المنهجيات المستخدمة في عمليات التداول والاستعاب. http://siteresources.worldbank.org/INTPCENG/1143372-1116506145151/20553237/plan_04006.pdf
١٢-	معهد دراسات التنمية، IDS. البحث في السياسة الاجتماعية. http://www.ids.ac.uk/files/Wp185.pdf
١٣-	معهد التنمية الخارجية (ODI) برنامج البحوث والسياسات في مجال التنمية (RAPID). سياسة الارتباط: كيف يمكن للمجتمع المدني أن تكون أكثر فعالية. http://www.odi.org.uk/resources/docs/200.pdf
١٤-	ODI / Sutcliffe & Court, (2006). A Toolkit for Progressive Policymakers in Developing Countries. http://www.odi.org.uk/resources/docs/190.pdf
١٥-	Action Aid Institute for Development Studies-Participation Group Just Associates. http://www.justassociates.org/MakingChangeReport.pdf
١٦-	تحدي وتغيير الصورة الكبيرة: دور البحث التشاركي في تخطيط السياسة العامة. http://www.planotes.org/documents/plan_04908.pdf
١٧-	أمانة الكومنولث، (٢٠٠٦). وضع إشراك الشباب في حيز الممارسة: مجموعة أدوات للعمل. http://www.thecommonwealth.org/Shared_ASP_Files/UploadedFiles/F0376D05-C471-44B3-9565-C34FA928041F_6CYMM_YouthEngagement-C31AB.pdf
١٨-	One World Trust. Accountability Tools for Policy Research. http://www.oneworldtrust.org/apro/
١٩-	ODI. Tools for Policy Impact: A Handbook for Researchers. http://www.odi.org.uk/resources/docs/194.pdf

روابط إلكترونية لأدوات وضع سياسة الشباب للتعليم

UNESCO. Training Tools for Curriculum Development (module 2): A Resource Pack. Policy Dialogue and Formulation. http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/COPs/Pages_documents/Resource_Packs/TTC/D/sitemap/Module_2/Module_2.html	-١
UNESCO / IBE. Policy Guidelines Archive. http://www.ibe.unesco.org/en/special-pages/search.html	-٢
ADEA / UNICEF / UNESCO. Planning Policies for Early Childhood Development: Guidelines for Action. http://www.riseinstitute.org/pdfs/ppecdeng.pdf	-٣
INEE Toolkit. Implementation Tools for Education Policy: Law and Policy Formulation. http://toolkit.ineesite.org/toolkit/Toolkit.php?PostID=1050	-٤
INEE Minimum Standard Toolkit: Adolescent and Youth. http://oneresponse.info/GlobalClusters/Education/ThematicIssues/publicdocuments/INEE-MinStand-ADY.pdf	-٥
UNESCO Bangkok. UNESCO ICT in Education Policy Makers' Toolkit. http://www.unescobkk.org/education/ict/ict-in-education-projects/policy/toolkit/	-٦
UNESCO. Empowering Youth through National Policies. http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001345/134502e.pdf	-٧
Frameworks Institute. Framing Public Issues: a Toolkit. http://www.frameworksinstitute.org/assets/files/PDF/FramingPublicIssuesfinal.pdf	-٨
OECD. Toolkit: Improving School Leadership Policy & Practice in OECD Countries. Volume I. http://www.oecd.org/dataoecd/32/12/44374889.pdf	-٩
UNICEF, (2005). Seminar on National Youth Policies for the Middle East and North Africa Region. http://www.icnyp.net/www/files/bulletin7mar2005.doc	-١٠
UNDP. UNDP and National Youth Policy. http://www.icnyp.net/www/files/report_addis.pdf	-١١
FAO. FAO and National Youth Policy. http://www.fao.org/ruralityouth/program.html	-١٢
The Alliance of Youth CEOs. National Youth Policies - Towards an autonomous, supportive, responsible and committed youth. http://www.ifrc.org/youth/activities/partnerships/allianceof-youth-ceos/joint-publications.asp	-١٣

روابط إلكترونية لأدوات وضع سياسة الشباب للعمالة

ILO, (2010). Report VI - Employment policies for social justice and a fair globalization. http://www.ilo.org/global/standards/subjects-covered-by-international-labour-standards/employment-policy/lang--en/index.htm	-١
ILO. NORMLEX. List of Instruments for Labour Policies and Laws. http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:12030:1107137391120021::NO::	-٢
UN-ECOSOC, (2006). ECOSOC High Level Segment 2006 Final Declaration. http://www.un.org/Docs/ecosoc/meetings/2006/hls2006/outcome.shtml	-٣
UN Commission for Social Development resolution on Youth Employment (2006). http://www.un.org/esa/socdev/unyin/library.htm	-٤
ILO, (2005) International Labour Conference Resolution on youth employment. http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc93/pdf/resolutions.pdf	-٥
UN-GA, (2002) - UN General Assembly Resolution on Promoting Youth Employment (A/RES/57/165). http://www.un.org/esa/socdev/unyin/library.htm	-٦
UN, (2001) - Millennium Development Goal 8. http://www.un.org/millenniumgoals/	-٧
UN, (2000) - United Nations Millennium Declaration. http://www.un.org/millennium/	-٨
UN, (1995). World Summit for Social Development. www.un.org/esa/socdev/wssd/	-٩
ILO. International Labour Standards relevant to work and young persons. http://www.ilo.org/public/english/employment/yett/ilcyoung.htm	-١٠
EYF. European Youth Forum Policy Paper on the Independence of National Youth Councils. http://www.youthforum.org/Downloads/policy_docs/youth_work/0735-01.pdf	-١١
World Bank, (2007). World Development Report 2007: Development and the Next Generation. http://www.worldbank.org/wdr2007	-١٢
World Bank, (2005). Children and Youth: A Framework for Action (summary document), and Children and Youth: A Resource Guide for World Bank Staff (case studies and recommendations). http://www.worldbank.org/childrenand youth	-١٣
World Youth Congress, (2005). Nothing for us... without us. – a youth-led development start kit. http://www.scotland2005.com/wyc/files/Actiontoolkit.pdf	-١٤
Peace Child International /EC, (2005). Co-Management - Becoming Equal Partners. http://www.peacechild.org/comanagement/pdfs/CoManagementBooklet.pdf	-١٥
UNICEF. The Participation Rights of Adolescents: A Strategic Approach. http://www.unicef.org/adolescence/index_resources.html	-١٦
UNICEF. Working for and with adolescents: examples. http://www.unicef.org/adolescence/index_resources.html	-١٧
UNFPA. Empowering Young Women to Lead Change: Training Manual. http://www.unfpa.org/upload/lib_pub_file/628_filename_empowering-young-women_eng.pdf	-١٨
UNFPA, (2010). Case for Investing in Young People as part of a National Poverty Reduction Strategy. http://egypt.unfpa.org/FCKImages/file/case_youngpeople_eng.pdf	-١٩
UNFPA. Putting Young People Into National Poverty Reduction Strategies http://www.unfpa.org/public/publications/pid/405	-٢٠
UNFPA. Map of programmes for adolescent participation during conflict and post-conflict situations. http://www.unfpa.org/adolescents/index.htm	-٢١
UNFPA / Youth Action for Change (YAC), (2007). e-course on Youth and PRSPs. http://www.unfpa.org/adolescents/index.htm	-٢٢
IYF, International Youth Foundation. What Works in Youth Participation: Case Studies from Around the World. http://www.iyfnet.org/uploads/what_works_in_youth_par.pdf	-٢٣
The Alliance of Youth CEOs. Children & Young People: Participating in Decision-Making.. http://www.ifrc.org/Docs/pubs/youth/children-and-young-people-participating-in-decisionmaking-english.pdf	-٢٤

YES. Action Planning Toolkit. http://www.yesweb.org/docs/action-plan-tk.doc	-٢٥
YES. The State of the YES Campaign Report 2006. http://www.yesweb.org/2006/library/thematic/state_of_the_yes_campaign.pdf	-٢٦
ILO, (2006). Guidelines for the Development of National Action Plans on Youth Employment. http://www.ilo.org/public/english/employment/yett/download/good.pdf	-٢٧
ILO, (2005). Youth: Pathways to decent work. Background report of the International Labour Conference, 93rd Session. www.ilo.org/yen	-٢٨
ILO, (2004). Starting right: Decent work for young people. Background report of the ILO Tripartite meeting on youth employment: The way forward. www.ilo.org/yen	-٢٩
ILO / ICFTU, (2002). Decent work: a common goal of youth and trade unions. www.ilo.org/yen	-٣٠
ILO, (2001). Meeting the Youth Employment Challenge: A guide for Employers. www.ilo.org/yen	-٣١

روابط إلكترونية لأدوات وضع سياسة الشباب للصحة

UNAIDS. Policy Archive. http://www.unaids.org/en/resources/policies/archive/	-١
UNFPA. The Participation Rights of Adolescents: A Strategic Approach. http://www.unicef.org/adolescence/index_documents.html	-٢
UNFPA Addressing the Needs and Rights of Young People at the Policy Level. http://www.unfpa.org/adolescents/policy.htm	-٣
K4Health: Youth Policy Toolkit for Reproductive Health in the MENA Region. http://archive.k4health.org/toolkits/youthpolicy/youth-reproductive-health-policy-country-brief-series	-٤
AFP Advance. Making Policy for Youth: Cases Studies from around the World. http://www.advancefamilyplanning.org/toolkits/youthpolicy/case-studies-2	-٥
USAID. Reinforce the Inter-Connectedness of YRH Elements: Guiding Principle for Good Youth Reproductive Health Policy. http://www.youth-policy.com//index.cfm?page=principle8	-٦
World Bank. Supporting Youth at Risk: A Policy Toolkit for Middle-Income Countries. http://siteresources.worldbank.org/INTCY/Resources/395766-1187899515414/SupportingYouthAtRisk.pdf	-٧
USAID. Youth Reproductive Health Policy Database. http://www.youth-policy.com//index.cfm?page=basicSearch	-٨
fhi360. Tools, Guides and Case Studies. http://www.fhi360.org/en/Youth/YouthNet/ProgramsAreas/Policy/polresources.htm	-٩
UNFPA. Rapid Assessment Tool for Sexual & Reproductive Health and HIV Linkages. A Guide for Policy and Programmes (multi-lingual). http://www.unfpa.org/public/publications/pid/1350	-١٠
UNFPA. Gender Responsive Budgeting and Women's Reproductive Rights: A Resource Pack. Guide for National Policy and Programmes. http://www.unfpa.org/public/publications/pid/371	-١١
UNFPA. Financial Resource Flows for Population Activities. A tool for policy-makers. http://www.unfpa.org/public/home/publications/pid/3292	-١٢

روابط إلكترونية لسياسات وطنية حالية للشباب

١-	الأردن http://youth.gov.jo/index.php?page_id=215&page_type=pages
٢-	فلسطين http://www.masader.ps/p/files/Youth-National-Strategy.pdf
٣-	اليمن http://www.yemen.gov.ye/portal/Portals/15/upload/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%AA%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf
٤-	السودان http://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=8&ved=0CGcQFjAH&url=http%3A%2F%2Fwww.mys.gov.sd%2Fupload%2Fstrategie.docx&ei=g_u0T-PUNOTk4QSB0amuDg&usg=AFQjCNEok0u7XPREM0AHt7rMECxhrL_65Q&sig2=5TiczKwsjMNv5Sh9hqwabA
٥-	البحرين (الوثيقة غير متوفرة على المواقع المعنية)
٦-	جنوب أفريقيا http://www.thepresidency.gov.za/MediaLib/Downloads/Home/Publications/YouthPublications/NationalYouthPolicyPDF/NYP.pdf
٧-	كينيا http://www.youthaffairs.go.ke/index.php?option=com_docman&task=cat_view&gid=38&Itemid=65
٨-	بنغلاديش http://www.youth-policy.com/policies/BGDnyp1.pdf
٩-	نيجيريا http://www.youth-policy.com/policies/Nigeria%20National%20Youth%20Policy%20&%20Plan%20of%20Action.pdf
١٠-	الهند http://www.rgniyd.gov.in/youth_policy_2010/Draft%20NYP%2010.12.2010.pdf
١١-	غانا http://www.ghana.gov.gh/documents/nypolicy.pdf